الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان:العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع:علوم التسيير

التخصص:إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

إعداد الطلبة		المشرف
1	قوادرة إيمان	بوفنش وسيلة
2	برباش منال	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
سراج وهيبة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
وسيلة بوفنش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
محمد هبول	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليه وسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَ

احَمَلْتَهُ على الذينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا

لَا طَاقَةَ لَنَابِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَاأَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى

الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ" ﴿٢٨٦﴾

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله مالك الكون وخالق العباد عالم الغيب والشهادة، به نستعين وعليه نتوكل، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أول شكر لله رب العالمين الذي وفقنا في إتمام هذه المذكرة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتورة "بوفنش وسيلة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها وصبرها معنا أثناء فترة تأطيرنا.

كما نشكر كل من أعاننا على انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد، وكل من مد لنا يد العون والمساعدة في هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

إهداء:

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى

هي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى:

والدي الغالي حفظه الله وأنار دربه

أمي العزيزة التي أنارت دربي أطال الله عمرها وجعلها نجمة مضيئة في حياتي

أخي وأختي أدامهما الله وجعلهما سندين صالحين

جميع صديقاتي

وإلى كل من ساندني في انجاز هذا العمل.

إيمان

إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي التي غمرتني بعطف حنانها وأنارت درب حياتي كلما جارت علي الأيام بكيت في حضنها وكانت لي عونا، الصدر الحنون والقلب العطوف، العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها أمي العزيزة

إلى الذي لم يبخل عل بالدعم والنصيحة تاج رأسي الذي شجعني على الدراسة ماديا ومعنويا، وساعدني على تحمل الصعاب أبي العزيز

إلى من شاركوني ألم الحياة فكانوا سندي وقت الضيق أخي عبد الغفور وأخواتي

أنيسة، كنزة، إكرام، صفاء ومروة.

إلى كافة الأهل والأقارب وكل من ساندني في إتمام هذا العمل

منال

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكروتقدير.....	
الإهداء.....	
فهرس المحتويات.....	II -II
فهرس الجداول والأشكال.....	II- IV
مقدمة	**أ_و**
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	**1-35**
تمهيد.....	2
المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة المالية، تعريفها وخصائصها.....	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة المالية.....	3
المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وخصائصها.....	6
المبحث الثاني: أهمية السياسة المالية، أهدافها، أنواعها ومحدداتها.....	8
المطلب الأول: أهمية وأهداف السياسة المالية.....	8
المطلب الثاني: أنواع ومحددات السياسة المالية.....	13
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.....	16
المطلب الأول: النفقات العامة (الإنفاق العام).....	16
المطلب الثاني: الإيرادات العامة.....	25
المطلب الثالث: الميزانية العامة.....	30
خلاصة الفصل.....	34
الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم	**36-62**
تمهيد.....	36
المبحث الأول: تعريف التضخم وأسبابه.....	37
المطلب الأول: تعريف التضخم.....	37
المطلب الثاني: أسباب التضخم.....	37
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.....	40
المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي لظاهرة التضخم.....	40
المطلب الثاني: التفسير الكينزي لظاهرة التضخم.....	43

المطلب الثالث: التفسير النيوكلاسيكي لظاهرة التضخم (النظرية الحديثة).....	45
المبحث الثالث: قياس وأنواع التضخم.....	47
المطلب الأول: أنواع التضخم.....	47
المطلب الثاني: طرق قياس التضخم.....	52
المبحث الرابع: آثار ومعالجة التضخم.....	54
المطلب الأول: آثار التضخم.....	54
المطلب الثاني: معالجة التضخم.....	57
خلاصة الفصل.....	62
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	97-63
تمهيد.....	64
المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر.....	65
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر.....	65
المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر.....	73
المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر.....	76
المطلب الرابع: التحديات التي واجهتها السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	78
المبحث الثاني: واقع ظاهرة التضخم في الجزائر.....	79
المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر.....	79
المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر.....	85
المطلب الثالث: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990إلى 2020	86
المبحث الثالث: دور السياسة المالية في معالجة التضخم.....	89
المطلب الأول: الطريقة والأدوات.....	89
المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها.....	90
خلاصة الفصل.....	97
خاتمة	98
قائمة المراجع.....	102

قائمة الأشكال والجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	69
02	تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 1990_ 2020	74
03	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990_ 2020)	76
04	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)	81
05	تطور حجم الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	83
06	تطور معدل التضخم في الجزائر (1990-2020)	86
07	نتائج اختبار ديكي فولر المطور للإستقرارية	90
08	تحديد درجات التأخير المثلى	91
09	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن_جيسليس	91
10	تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا	92
11	نتائج اختبار استقرارية معلمات التكامل المشترك	93

رقم الشكـل	عنـــــوان الشكـــــل	الصفحـة
(1)	منحنى كمية النقود المعروضة بدلالة المستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي	42
(2)	تفسير التضخم في النظرية الكينزية	45
(3)	القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي	94
(4)	دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي التقدير	95
(5)	دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع بواقي التقدير	95
(6)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير	96

مقدمة

يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه ومظاهر مختلفة تتعلق بخصوصيات كل دولة، لذلك شغل حيزا كبيرا من دراسات الاقتصاديين نظرا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، الأمر الذي ترتب عنه جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها، وآثارها الاقتصادية، وكذا طرق معالجتها أو الحد منها على الأقل، وبما أنه يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون بسببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار، لذلك فإن معظم تلك الدول تسعى إلى اتباع العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم، والتي تؤثر على كافة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى مواجهة الضغوط التضخمية.

في هذا السياق، تسعى مختلف الدول النامية منها والمتقدمة إلى مكافحة التضخم أو على الأقل التقليل من معدلاته، ويتوقف تحقيق هذا الهدف على مدى كفاءة وفعالية السياسات المتبعة، ولعل أهم هذه السياسات الاقتصادية السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى كونها تستطيع القيام بدور هام في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، لتعدد أدواتها التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الآثار التخصصية لأدوات السياسة المالية توجد أثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

والحكومة الجزائرية على غرار حكومات بقية هذه الدول تسعى للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية العديدة المترتبة عن ظاهرة التضخم، والتي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال رغم تطبيق سياسة التحديد الإداري للأسعار، والتي ارتفعت من سنة لأخرى محدثة ضغوطا تضخمية ازدادت حدتها مع التحول نحو اقتصاد السوق، والتوجه نحو تحرير الأسعار ورفع الدعم عن مختلف السلع والخدمات، الأمر الذي يتطلب اتخاذ آليات مناسبة للتحكم في العوامل والمتغيرات المسببة للتضخم.

الإشكالية:

بناء على ما سبق ارتأينا طرح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي اتجاهات تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 -2020؟
- ما هي طبيعة السياسات المالية المتبعة في الجزائر؟
- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين أدوات السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- وجود أثر معنوي موجب وضعيف لأدوات السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.
- عرفت معدلات التضخم تغيرا من فترة لأخرى وفقا للظروف الاقتصادية التي شهدتها الجزائر.
- ارتبطت طبيعة السياسة المالية المتبعة في الجزائر بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لارتباط حجم الانفاق الحكومي والايرادات الحكومية بالحجم العوائد النفطية.
- وجود علاقة تكامل مشترك بين أدوات السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020.

أهمية الدراسة:

يمكن تناول أهمية الدراسة من خلال جانبها العلمي والعملي كما يلي:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تطرقت لأحد المشاكل الاقتصادية التي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، والمتمثلة في التضخم الذي بلغت معدلاته مستويات مرتفعة خلال السنوات الماضية، مما يستدعي دراسة هذه الظاهرة وتحديد أهم العوامل المؤثرة عليها، والتي تعد أدوات السياسة المالية إحدى هذه العوامل.

الأهمية العملية:

تتمثل في كونها تعالج موضوعا ضمن مجال تخصصنا، وتسلط الضوء على أحد من الظواهر التي تهدد استقرار الاقتصاد الجزائري، بغية التوصل إلى تقديم بعض الاقتراحات لمواجهة هذه الظاهرة وفتح أفاق للبحث بالنسبة للطلبة الراغبين في دراسة هذا الموضوع مستقبلا.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها ما يلي:

- تبيان أهمية السياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول.
- محاولة التعرف على الوسائل والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمعالجة التضخم الحاصل وذلك في إطار السياسة المالية.
- معرفة أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر.
- تقدير نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين التضخم وأدوات السياسة المالية وبعض المتغيرات الضابطة التي تم إدراجها في النموذج لجعله أقرب لواقع الاقتصاد الجزائري، وذلك لمعرفة الإجراءات الواجب اتخاذها للحد من هذه الظاهرة.

دوافع اختيار الموضوع:

- دوافع ذاتية تمثلت في الرغبة في البحث في مواضيع السياسة الاقتصادية المتعلقة منها بالاقتصاد الكلي، والتي من بينها موضوع بحثنا المتعلق بالسياسة المالية والتضخم في الجزائر.

- دوافع موضوعية تمثلت في المساهمة في إثراء البحث العلمي في هذا المجال كون أغلب الدراسات السابقة ركزت على دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم في الجزائر.

الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين موضوع بحثنا من جوانب مختلة وفيما يلي عرض لبعض دراساتهم:

- **دراسة بن يوسف بن نوة (2016) بعنوان:** تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر، بسكرة، قامت بدراسة تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- وجود علاقة سببية أحادية بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة، حيث أن معدل التضخم يتسبب في معدل النمو الاقتصادي ويتسبب في معدل البطالة ومعدل الفائدة على الودائع وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، لكنه لا يتسبب في معدل تغطية الصادرات للواردات.
- وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل الفائدة على الودائع، معدل تغطية الصادرات للواردات وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

- **دراسة حميد عزري (2020) بعنوان:** أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990/2017)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بجامعة بسكرة، والتي حاول فيها دراسة أثر النفقات العامة على التضخم، وتوصل فيها الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- وجود علاقة سببية واحدة أحادية الاتجاه، وذلك من نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم في حين أنه لا توجد سببية بين التضخم ونفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بين نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة عكسية بين التضخم ونفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.
- أن طبيعة الأثر الذي يتركه الإنفاق العام على التضخم يختلف من دولة إلى أخرى.

- **دراسة عبد الجليل شليق(2011-2012) بعنوان:**استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة، تناولت الدراسة موضوع السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، وكذا تحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية

في الجزائر، وتحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة الدور التي قامت به في ضبط التضخم من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اتضح أن السياسة المالية إحدى ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة.
- عانى الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة من العوامل تمثلت في كون أن الإصدار النقدي في الجزائر ذو صيغة تضخمية بحتة ومن جهة كون أن نسبة كبيرة من السيولة تتسرب إلى خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الاختلالات.

- **دراسة كمال بن يخلف (2006-2007) بعنوان:** السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري،وهيرسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية السياسة النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف علاج التضخم، وأهم الطرق المستخدمة لقياسه، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

õ تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم لابد أن يتم ذلك عن طريق السياسات النقدية والمالية أو التوليف بينهما.

õ تعتمد فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي من طرف السلطات الحكومية على مدى تهيئة المناخ القانوني وتوفير الأدوات الممكنة في الوقت المناسب.

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن دراستنا هذه تتقاطع مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى تحديد أثر السياسة المالية على التضخم، وتختلف عنها في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، المتغيرات المدرجة في النموذج، بالإضافة إلى متغيرات المراقبة التي تم إدراجها في النموذج المقدر لتحسين جودته.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: والذي تم استخدامه في الجانب النظري لسرد المفاهيم النظرية الخاصة بالإنفاق الحكومي وظاهرة التضخم.
- المنهج التاريخي: والذي تم استخدامه لطرح مختلف الأفكار التي تطرقت إليها المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بالسياسة المالية وكذا ظاهرة التضخم.
- المنهج الكمي: والذي تم استخدامه لقياس الأثر الذي تركته سياسة الإنفاق الحكومي على معدل التضخم.

هيكل الدراسة:

سنتناول في هذا البحث ثلاث فصول هي:

- الفصل الأول: يتم التطرق فيه لمختلف النقاط والمفاهيم الأساسية الخاصة بالسياسة المالية.
- الفصل الثاني: يخصص هذا الفصل لدراسة الإطار المفاهيمي للتضخم من خلال تعريف التضخم، أسبابه، نظرياته، قياس وأنواع التضخم، أثار التضخم ومعالجته.

- الفصل الثالث: يتضمن الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 لمعرفة أهم أسباب ودوافع حدوث التضخم في الجزائر وأدوات السياسة المالية المعتمد عليها في الحد منه.

وفي الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصول النظرية والتطبيقية، والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة،والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود الزمانية: تمثلت فترة الدراسة في الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2020.
- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

مصادر البحث:

يتم الاعتماد في هذا البحث على مصادر متعددة تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، وتشمل الكتب، المذكرات والأنترنت.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم صعوبات البحث في التضارب في كثير من الأحيان بين أرقام بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء وقاعدة بيانات البنك الدولي، الأمر الذي حال دون الحصول على المعطيات الخاصة بمختلف متغيرات الدراسة من مصدر واحد.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

احتلت السياسة المالية مكانة هامة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة مع ظهور أزمة الكساد عام 1929 في الولايات المتحدة، حيث تبين أنه للسياسة المالية دور هام وضروري يجب أن تؤديه بهدف إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي، عن طريق التأثير على الطلب في الاقتصاد دون تغير مستواه، فالسياسة المالية تهتم بدراسة المسائل المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية من نفقات وإيرادات لازمة للقيام بوظائف معينة من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي للدولة من خلال استخدام أدوات معينة، ونظرا لأهمية السياسة المالية تسعى جميع الحكومات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي، الحد من البطالة، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، تحقيق التوازن الخارجي والحد من التضخم ولكن لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا تميزت أدوات السياسة المالية بالكفاءة والفعالية.

ونظرا لأهمية السياسة المالية سوف نتطرق إلى دراسة الجانب النظري المتعلق بها من خلال تناول المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة المالية، تعريفها وخصائصها.

المبحث الثاني: أهمية السياسة المالية، أهدافها وأنواعها ومحدداتها.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة المالية، تعريفها وخصائصها

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يعتمد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، الأمر الذي جعلها تحظى بأهمية كبيرة في معظم الدول النامية منها والمتقدمة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة المالية

شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته، أهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات، وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر على علم المالية فقط بل أنه انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة المجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة وكان دورها محدودا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك كان دور السياسة المالية هو الآخر محدودا، وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية على دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، وهنا ظهر دور للسياسة المالية مؤثرا في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وإن اختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي لكل منها.[1]

الفرع الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

كانت السياسة المالية في العصور القديمة تعكس غياب السلطات المنظمة للمجتمع وأي تأثير لها، وتميزت هذه المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم للسياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، ونظرا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي اهتم "أفلاطون" و"أرسطو" بالتدخل المباشر للدولة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلا عن مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن والحروب)، الإنفاق التمويلي(الإعانات)التي أقرتها كأحد بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها "أرسطو" عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصداقة وبدون تدخل من جانب الدولة، ولم يتعرض كل من "أفلاطون" و"أرسطو" لموضوع الضرائب أو الرسوم، أما "توماس الأكويني" فقد أقر بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود لها ومنع الاحتكار، وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه "أورسم"، إذ لا يجوز للحكومات اللجوء لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما

[1] درواسي مسعود،2005_2006، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص ص 48، 47.

أضاف انه إن كان للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب التي يجب أن تتصف بالعدالة، اليقين، السهولة والاقتصاد.[1]

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة متأثرين بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فهي كما شبهها "آدم سميث" "رجل الحراسة الليلي"، فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي قام على قانون "ساي" للأسواق، و مدلول اليد الخفية "لآدم سميث" وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة، فقانون "ساي" للأسواق الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة" العرض يخلق الطلب المساوي له"، والذي يتمثل جوهره في الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائيا إلى التوازن المستمر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير ذلك أن عبارة قانون "ساي" تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة مماثلة لها في الدخل النقدي، بما أن النقود شكلت في تفكيرهم وسيطا للتبادل ليس إلا، فلم يكن هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأي زيادة في المداخيل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد، وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة وبأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وتفاقم حدتها ومن ثم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي مرت بها الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.[2]

الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية التي أقرت دورا محدودا للسياسة المالية لفترة طويلة من الزمن أدت التطورات الكبيرة والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات من القرن الماضي، والمتمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية لمحاولة الحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف، ولقد كان "كينز" من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، وافترض "كينز" أن التوازن لا

---

[1] عبد القادر بابا، 2004، "سياسة الاستثمارات في الجزائر في ظل التطورات العلمية الراهنة" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 10.

[2] حامد عبد المجيد دراز، 2000، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص 40.

يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، وأقر بضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول للوضع التوازني المنشود، وقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغييرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات، ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل، وعليه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون"ساي" للأسواق الذي تضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية[1].

استنادا إلى ما سبق فإن دور السياسة المالية في النظرية الكينزية يرتبط بالعمل على تحقيق زيادة الطلب الكلي الفعال لمعالجة حالة الكساد، من خلال زيادة الإنفاق العام والتوسع فيه عن طريق القيام بتنفيذ مشاريع الأشغال العامة التي تؤدي إلى زيادة مداخيل الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب.

الفرع الثالث: السياسة المالية في التحليل النقدي

لاقت وجهة نظر النقديون قبولا واسعا في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وخصوصا بعد أنساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزي قد أخفقت في احتواء الركود التضخمي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة بنسب عالية، إذ اعتقد مفكري هذه المدرسة وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الحل الوحيد لمواجهة التضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر على المستوى العام للأسعار وعلى النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض لتضخم الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هوا اقتصاد مستقر ولا يحتاج إلى تدخل الدولة، ومما سبق يتضح أن النقديون وعلى رأسهم "ميلتون "فريدمان" اعتقدوا بأن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما أطلق عليه أثر المزاحمة، وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية، لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه.[2]

[1] مسعود درواسي،2005-2006، ص 56.

[2] بالوافي محمد، 2012-2013،أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص ص 55، 65.

الفرع الرابع: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة

استنادا لفرضية التوقعات العقلانية فإن الاعتماد على السياسة المالية التوسعية يمكن أن يساعد أصحاب القرار الاقتصادي في التنسيق بين إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معا لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كانت أهمها أنه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم نشر المعلومات ودعم الناس لكي يتصرفوا بناء عليه بدلا من تطبيق سياسة جديدة، فضلا عن أن مسألة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور قد تكون جامدة، وبالتالي حتى ولو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الأقل في الآجال القصيرة.

الفرع الخامس: السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض

من الأفكار المهمة التي ركزت عليها هذه المدرسة أن الضرائب تعد إحدى عوامل النمو الاقتصادي، ولكن ارتفاعها يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي والاستثماري، والذي ينعكس في النهاية بانخفاض مدفوعات الضرائب، لذلك نادت بخفض معدلاتها، وتتوافق مبادئ هذه المدرسة مع مبادئ المدرسة النقدية المتمثلة في:[1]

- الانحياز لمبدأ المشروع الخاص.
- مبدأ الحرية الفردية والتأكيد عليها، والذي كان واضحا من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها على وجه الخصوص، والتي اعتمدتها السياسات الكينزية.

المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وخصائصها

للسياسة المالية موقع هام بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية وتحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني، والحد من انتشار البطالة والتضخم، وفيما يلي عرض لمفهومها ومختلف خصائصها:

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من التعاريف نذكر منها:

[1] نزار كاظم الحيكاني، وحيدر يونس الموسوي، 2015، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 58، 60.

– السياسة المالية هي: مجموعة الأهداف والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع، بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله،وكذا مواجهة كافة الظروف المتغيرة.[1]

– السياسة المالية هي: سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة والأهمية النسبية لكل منها، وكذا تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[2]

– السياسة المالية هي: تلك السياسات وإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.[3]

– السياسة المالية هي: دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد القومي، أو هي مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة.[4]

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستخدم الحكومة تحصيل نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني، معالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

الفرع الثاني: خصائص السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية:[5]

– مدى توفير فرص العمل للمواطنين، وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

– التأثير على تنويع مصادر الدخل الوطني بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل الوطني.

– الفعالية المحدودة للسياسة المالية في ظل الاقتصاد المفتوح، كون هذه السياسة تصطدم برد فعل صادر من سعر الصرف يعاكس الأثر الذي كان مرجوا منها، فالسياسة المالية التوسعية تؤدي إلى تسربات

---

[1] محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، 2006، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن، ص 212.

[2] حربي عريقات وآخرون، 2014، مفاهيم ونظم اقتصادية للتحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 183.

[3] مصطفى بالمقدم، 2015/2014، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر تلمسان، ص 12.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، 2005، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، ص ص 40، 41.

[5] محمد طاقة وآخرون، 2013، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 375.

نحو الخارج لأنها تؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الحساب الجاري وانخفاض الطلب، أما السياسة الانكماشية فتؤدي إلى انخفاض حقيقي في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب، لهذا فإن السياسة المالية لا تستطيع على المدى البعيد تحريك الطلب الكلي.

– مشكل التأخيرات "الفجوات الزمنية": نميز ثلاث فجوات زمنية للسياسة المالية هي:

- فجوة إدراك: وهي الفترة بين الوقت الذي تظهر عنده الحاجة إلى العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلى العمل.
- فجوة الإنجاز "الإبطاء الإداري": وهي الفترة بين الوقت الذي عنده تدرك الحاجة إلى العمل ووقت التغيير الفعلي في السياسة.
- فجوة الاستجابة "الإبطاء الخارجي": وهي الفترة بين التغير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة على الاقتصاد تأثيرا فعليا.[1]

– تساهم السياسة المالية في تحقيق الانضباط المالي بالدولة عبر مجموعة معايير عملية تضبط التصرفات المالية.

المبحث الثاني: أهمية السياسة المالية، أهدافها، أنواعها ومحدداتها

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهمية السياسة المالية مبينين أهدافها ثم سنفصل بأنواعها مع ذكر أهم محدداتها، حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أهمية وأهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف عديدة تندرج ضمن أهداف السياسة الاقتصادية وسنتناول في هذا المطلب كل من أهداف السياسة المالية وأهميتها:

الفرع الأول: أهمية السياسة المالية

تكمن أهمية السياسة المالية فيما يلي:[2]

– حل بعض المشاكل الاقتصادية كاستخدام السياسة الضريبية في حالة التضخم وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد لامتصاص هذا الجزء الزائد لإعادة التوازن من جديد، كما أن في حالة وجود فوارق كبيرة بين الطبقات؛ أي عدم وجود توازن بين شرائح المجتمع، ومنه ارتفاع المستوى المعيشي لبعض الشرائح و انخفاضها لدى البعض الآخر، فيتم التدخل عن طريق السياسة الضريبية والسياسة المالية لتحسين مستوى معيشة هؤلاء الأفراد، من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على المداخيل المرتفعة لتعويض ذوي

[1] محمد طاقة وآخرون، 2013، ص375.

[2] أحمد عبد السميع علام، 2012، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ص ص 302، 303.

المداخيل المنخفضة بواسطة الإنفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر مدعم والإنفاق على المرافق التي يستفيد منها ذوو المداخيل المحدودة كالمرافق الصحية والنقل العام وغيرها.

- إدارة الطلب الكلي بنجاح، حيث أن حدوث الكساد يعني انخفاض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تتدخل سياسة الإنفاق للتأثير في حجم الطلب على الاستثمار، وبالتالي زيادة حجم النشاط الاقتصادي، ومنه زيادة حجم اتساع نطاق الدولة في عملية الإنفاق الاستثماري من أجل إعادة توزيع المداخيل، ودور الإنفاق في التأثير في الناتج الاجتماعي، من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الاقتصادي الخاص، بحيث يكون دور الدولة تنافسيا وليس مدمرا للقطاع الخاص، كما أن هناك التأثير المباشر والتأثير غير المباشر لسياسة الإنفاق من حيث مدى ترشيد الاستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الاجتماعي، أو مدى زيادة الإنفاق على عناصر الطلب الكلي وانخفاضه على إحدى العناصر الأخرى، فإذا زاد الإنفاق الحكومي فذلك يعني انخفاض الاستهلاك لدى الأفراد، وبالتالي فالفارق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي.
- ترشيد الاستهلاك الحكومي والتأثير على الناتج الاجتماعي أو مدى زيادة الإنفاق على إحدى العناصر وانخفاضه على عناصر أخرى، فإذا زاد الإنفاق الحكومي فإن ذلك يعني انخفاض استهلاك الأفراد والفارق يكون لصالح الناتج الاجتماعي.
- المساهمة في السيطرة على معدلات التضخم، والعمل على استقرار الأسعار.
- التدخل في آلية فرض الضرائب وتحديد الإنفاق الحكومي خاصة في مجال الصحة والتعليم وغيرهما.
- التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي.
- العمل جنبا إلى جنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تعد السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية، والتأثير على الطبقات والشرائح الاجتماعية، ويمكن في هذا الصدد استعراض الأهداف التي تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها من خلال ما يأتي بيانه:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومواجهة مختلف التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فإنها تستخدم في هذه الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف، وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فإن دور السياسة المالية في هذه الحالة يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها، والاستقرار الاقتصادي يمثل تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، من خلال ضبط معدلات التضخم والبطالة،

وبالتالي تنطوي وظيفة الاستقرار الاقتصادي على تحسين وتوازن الاقتصاد داخليا وخارجيا، من خلال أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية، السياسة الانفاقية وسياسة القرض العام.

وفيما يلي عرض مختصر لمساهمة هذه الأدوات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

أ. السياسة الضريبية وضبط التضخم

تعتبر فكرة زيادة الضرائب جزء من السياسات المالية التي تساهم في ضبط التضخم، وذلك بالتأثير على عوامل الإنفاق، ففي حالة وجود جموح في الإنفاق الخاص تقتضي سياسة زيادة الضرائب فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القديمة، وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيتحمل الأفراد معدلات أعلى من الضريبة ويحجمون عن الإنفاق ويتوجهون إلى الادخار لانخفاض مستويات مداخليهم، ولهذا تلجأ الدولة في حالة التضخم إلى زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض الأسعار.[1]

ب. السياسة الانفاقية ودورها في استقرار الأسعار

تستطيع الحكومة من خلال أداة الإنفاق العام التأثير على الأسعار، ذلك أن هذه الأخيرة تستخدم لتخصيص الموارد الاقتصادية، فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، كما أن دعم المنتجات يؤدي إلى خفضها، كما يعمل الإنفاق العام على تغيير هيكل الأسعار تبعا للوضع الاقتصادي القائم، فزيادة الإنفاق العام في فترة سيادة البطالة تكون لها آثار ضعيفة على الأسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل، ولهذا نجد الدولة تعتمد سياسة زيادة الإنفاق العام في فترات الكساد، وتقوم بتخفيضه في فترات الرواج.[2]

ج.دور القرض العام

يمثل القرض العام أداة جديدة للتحكم في السيولة النقدية المتداولة، ففي حالة التضخم تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الأفراد لامتصاص الفائض المتداول من الكتلة النقدية، وذلك عن طريق إصدار سندات حكومية ذات آجال متوسطة وطويلة، بينما تقوم في حالة الكساد بشراء السندات من الأفراد أو سداد قيمتها، وذلك لتوفير السيولة في الاقتصاد وإعطائه دفعة نحو النشاط، وبالتالي التخفيف من البطالة[3].

2. تحقيق التنمية الاقتصادية

عرف نيكولاس كالدور التنمية الاقتصادية على أنها: مجموعة من الإجراءات و السياسات والتدابير المتعددة والموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، حيث تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد

[1] السيد عطية عبد الواحد،2014، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ص 12.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، 2013، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 302.

[3] محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، 2006، ص 213.

المجتمع، كما عرفت التنمية الاقتصادية بأنها: سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع ومن ثم يرتفع مستوى معيشته ويتحسن مستوى الرفاهية الاقتصادية المادية للسكان، فإذا ما عجز نظام السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، ومن هنا يبدو واضحا ضرورة تدخل الدولة لتحقيق المعدلات المثلى، وذلك من خلال الاعتماد على مصادر التمويل المحلية والأجنبية لعملية التنمية، والتي تتحقق بالتأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية باستعمال أدوات السياسة المالية، فالنفقات العامة تقوم بدور هام في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تستطيع الدولة بفضل الإعانات زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بالطلب الفعال نحو الأعلى، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والدخل، ومن ثم زيادة معدل النمو، ومن جهة أخرى تساهم الموازنة العامة في تشجيع الاستثمار من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي، فقد ترفع الدولة من نفقاتها أو تخفض معدلات الضرائب إذا ما أرادت زيادة الطلب، والعكس بالعكس إذا ما أرادت خفضه.[1]

3. التوزيع العادل للدخل

يمكننا القول إجمالا أن التوزيع الأمثل للدخل هو ذلك التوزيع الذي يهيئ لكل فرد درجة إشباع متساوية من السلع والخدمات التي تشتريها وحدات الدخل الحدية، فإن لم يتحقق هذا فإن زيادة الإشباع الكلي تقتضي نقل أو تحويل جانب من الدخل من هؤلاء اللذين تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم منخفضة نسبيا إلى أولئك اللذين تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة نسبيا ، فمن الواضح أن الحد من التفاوت في توزيع المداخيل بين الأفراد يؤدي وبلا شك إلى مضاعفة الإشباع الجماعي، ويساهم مساهمة فعالة في الوصول إلى الهدف المرجو، ويعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، حيث يسمح التوزيع العادل للدخل بالتقليل من التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة، والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع، وينتج عن التفاوت الكبير في المداخيل العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، لهذا تهدف السياسة المالية إلى إزالة هذا التفاوت، ويمكن استخدام أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل عن طريق:[2]

[1] محمد خالد المهايني، 2013، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، مجلد 19،العدد 2، سورية، ص 258.

[2] محمد ولد محمد الزين، 2011-2012، دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم – حالة موريتانيا، 2006-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 84.

أ. التكيف المباشر لحجم الدخل

قد تقوم الحكومة بتعديل المداخيل الشخصية عن طريق فرض الضرائب عليها أو بخلق قوة شرائية من جهة وبالإنفاق العام من جهة أخرى، وتؤدي الضرائب التصاعدية إلى التخفيف من حدة انعدام التساوي في توزيع الدخل، لأنها تتضمن اقتطاع جزء أكبر نسبيا من المداخيل المرتفعة، كما أن قيام الدولة بمنح إعانات مباشرة لذوي الدخل المحدود أو تقديم خدمات اجتماعية بالمجان تعمل على زيادة المداخيل الحقيقية لهؤلاء الأفراد.

ب.التأثير على استعمالات المداخيل

من المعروف أن الفرد متى حصل على دخل صافي فإنه يسعى إلى استعمال هذا الدخل المتاح في الإنفاق منه على نواحي الاستهلاك والادخار وفي هذا المستوى تحاول السياسات المالية إعادة توزيع المداخيل الحقيقية، عن طريق التغيير في حجم السلع والخدمات الاستهلاكية التي يحصل عليها الفرد من الطبقات المختلفة، فإذا كانت هذه السلع والخدمات الاستهلاكية من منتجات القطاع العام وكان من الممكن تطبيق نظام الأسعار التمييزية على هذه المنتجات بنجاح فإن توفيرها للطبقات التي ترغب في الرفع من مداخيلها بأسعار أقل من تلك الأسعار التي تتقضاه من الطبقات التي ترغب في تخفيض مداخيلها الحقيقية سيساهم كثيرا في تحقيق ما تهدف إليه، أما بالنسبة للسلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص فإن السياسات المالية تستطيع أن تصل إلى نفس النتائج التي وصلت إليها بالتمييز السعري لمنتجات القطاع العام، وذلك بفرض الضرائب المرتفعة على السلع الكمالية وإعفاء أو خفض الضرائب على السلع الضرورية.

ج.تكييف نمط الدخل

وذلك من خلال قيام الحكومة بتغيير نمط ملكية الموارد بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال.

فضلا عن الأهداف السالفة الذكر فإن السياسة المالية تسعى إلى استغلال جميع الموارد المتاحة للإنتاج المحلي، حيث تستطيع الدولة بالاعتماد على أدواتها المالية تخصيص الموارد المتاحة، ويتم ذلك من خلال تحديد أولويات المشروعات التي يمكن أن تحقق قيما مضافة للاقتصاد الوطني، وتتجه نحو زيادة الإنفاق عليها فيزيد حجم الاستثمار ويزيد معه معدل الدخل الوطني، أو تتجه السياسة المالية بواسطة سياسة الضرائب نحو تخفيض المعدلات الضريبية على تلك المشاريع، أو إعفائها من تلك الضرائب فيزيد الدخل بفعل مضاعف الضريبة، كما تقوم الدولة أيضا بفرض معدلات مرتفعة

على المشاريع التي لا ترغب في تشجيعها، وتوجيه الموارد نحو المشاريع المنتجة التي تحقق زيادة في الدخل الوطني.[1]

4. تحقيق التوازن الاجتماعي

بمعنى أن يصل المجتمع إلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا عادلا ، ويستلزم ذلك تدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني بالاعتماد على أدوات السياسة المالية.[2]

5. تحقيق الكفاءة الإنتاجية

إن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة (الحكومة) يجب أن تعمل على الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج عن طريق الاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية.

6. تحقيق العمالة الكاملة

تؤدي السياسة المالية دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة ومستويات الأجور والأسعار، لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.[3]

المطلب الثاني: أنواع ومحددات السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية حسب تأثيرها على النشاط الاقتصادي وحسب وضعية الاقتصاد سواء في حالات الكساد أو حالات التضخم إلى سياسة مالية توسعية وسياسة مالية انكماشية، كما تتحدد السياسة المالية بجملة من المحددات الرئيسية نوضحها فيما يلي:[4]

الفرع الأول: أنواع السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية إلى قسمين هما:

1. السياسة المالية التوسعية

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد

---

[1] أحمد عبد السميع، 2012، المالية العامة – المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ص 308.

[2] عبد المجيد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام 2012، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص ص 219، 220.

[3] محمد حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، 2012، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص ص 219، 220.

[4] نزار كاظم الحيكاني وحيدر يونس الموسوي، 2015، السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري النشر والتوزيع، الأردن ص 49.

يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب من خلال إتباع الطرق التالية:

أ. التوسع في النفقات العامة

وذلك برفع الدولة لنفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشاريع العامة وزيادة النفقات التحويلية كالزيادة الموجهة لذوي المداخيل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال، وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وعدد مناصب العمل.

ب.التسريع في سداد جزء من القروض العامة

إن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك، مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان البنكي.

ج.تخفيض الإيرادات الضريبية

ويتمثل الهدف من وراء هذا التخفيض في دفع القوة الشرائية للأفراد؛ لأن تخفيض الضرائب يزيد صافي الدخل الفردي، وبالتالي الزيادة من الإنفاق الاستهلاكي بشرط أن يتفق هؤلاء الذين مسهم التخفيض الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية، ومنه فإن زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية في تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق العام يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.[1]

2. السياسة المالية الانكماشية

عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل تتولد ضغوط تضخمية في الاقتصاد وترفع المستوى العام للأسعار، وفي هذه الحالة تقوم الحكومة ممثلة في وزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة تدابير منها:[2]

أ. زيادة الإيرادات الضريبية

يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد والحد من الاستهلاك لتخفيض مستوى الطلب الكلي، وقد يكون التخفيض مقصودا نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الاستهلاك، وتكون فئة المداخيل المتدنية المستفيد من هذه الزيادة في الإيرادات.

---

[1] نزار كاظم الحيكاني ويونس حيدر الموسوي، 2015، ص 50.

[2] عبد المجيد قدي، 2012، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 49.

ب.التوسع في إصدار القروض العامة:

ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الأفراد عن طريق إصدار الأوراق المالية وبيعها لهم إما اختياريا أو إجباريا.

ج.الحد من الائتمان المصرفي

ويكون ذلك عن طريق تنفيذ سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

الفرع الثاني: محددات السياسة المالية (العوامل المحددة لفاعليتها)

للسياسة المالية عدة محددات يمكن إجمالها فيما يلي: [1]

1. مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ

المقصود بالوعي الضريبي أن يكون لدى المكلف إدراك كامل و حس بمسؤولياته المالية إزاء المجتمع و الدولة، و أن يقوم بدفع ما يترتب عليه من التزامات دون تهرب، أما كفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به مهمة فرض الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب أشخاص أكفاء ابتداء من سن التشريعات مرورا باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات و انتماءات بالربط و التحصيل، و لاشك أن لكفاءة الجهاز الإداري دورا كبيرا في الحد من التهرب الضريبي من جهة، و زيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى، و كل هذا يساهم بشكل كبير في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة الموضوعة.

2. مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية الإنفاق في مجال اختصاصها كما يحدد لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإنه لمستوى كفاءة الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاما في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه، وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة، فإن أحسن استغلال النفقات وإنفاقها في المجال الذي خصصت له دون تبذير فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة.

3. وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية

إن معظم السياسات النقدية والمالية تنفذ من خلال الجهاز البنكي الذي يشمل جميع المؤسسات المالية

[1] رشيد ونادي، 2011، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد 9، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 111.

والبنوك بأنواعها، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز البنكي وكفاءته لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز.

4. وجود سوق مالي

إن وجود سوق مالي بدرجة عالية من التنظيم يزيد من فعالية السياسة المالية، فهو يمثل إحدى المجالات التي يعتمد عليها في تطبيق سياسة السوق المفتوحة، من خلال قيام البنك المركزي بعرض أوراق مالية حكومية لبيعها للبنوك لتقليل عرض النقود أو ما يعرف بالسياسة الانكماشية، ويحدث العكس في حالة الحاجة إلى ضخ النقود، حيث يتم شراء الأوراق المالية وتعرف بالسياسة التوسعية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

يقصد بها أدوات المالية العامة التي تعتمد عليها الدولة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة المالية التي سبق ذكرها، وتتمثل هذه الأدوات في: النفقات العامة، الإيرادات العامة والميزانية العامة، وسنحاول في هذا العنصر تعريف كل أداة مع التعرف على تقسيماتها وآثارها الاقتصادية على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور هذا الدور، وبالتالي يلاحظ أنه مع تطور دور الدولة من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" ثم إلى "الدولة المنتجة" تطورت النفقات العامة، حيث ازداد حجمها وتعددت تقسيماتها وتحولت إلى أداة من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية.[1]

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

للنفقات العامة عدة تعاريف منها:

- النفقات العامة هي: تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.[2]
- النفقات العامة هي: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[3]
- النفقات العامة هي: صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغ معين لغرض تلبية الحاجات العامة،[4] ويظهر من خلال هذا التعريف الأركان الثلاثة للنفقة المتمثلة في:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، 2005، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، ص 173.

[2] محرزي محمد عباس ،2005، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 55.

[3] سوزي عدلي ناشد،2008، أساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص25.

[4] نوار بومدين، 2010، النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر (1980-2008)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم افقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 11.

أ. النفقة العامة مبلغ من النقود

تنفق الدولة والأشخاص مبالغا من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها، فإنفاق مبالغ نقدية يجب أن يكون الوسيلة التي تلجأ إليها الدولة للحصول على هذه السلع والخدمات ورؤوس الأموال ولمنح المساعدات والإعانات حتى يمكن القول بوجود نفع عام.

ب.صدور النفقة من شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق لأداء الخدمة العامة بمثابة نفقة عامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويتوافر هذا الركن بوضوح متى كانت النفقة صادرة من إحدى الهيئات العامة الإدارية كالدولة، المجالس المحلية والمصالح الحكومية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة.

ج.تحقيق المنفعة العامة

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.[1]

من خلال التعاريف سابقة الذكر يمكننا القول أن: النفقة العامة مبلغ نقدي أقر من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقه في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[2]

الفرع الثاني: قواعد النفقات العامة

يتم تحديد النفقات العامة وفق أسس ومبادئ محددة يجب عدم تجاوزها، وهذا في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجات العامة، وعليه تخضع النفقات العامة لقواعد تراعى عند الإنفاق أهمها ما يلي: [3]

1. قاعدة المنفعة

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، ويمكن القول أن مبدأ المنفعة هنا يتحقق إذا كانت المنفعة المتحققة من النفقة الحدية متساوية في كل حالة من حالات الإنفاق؛ أي أن المنفعة

[1] عبد الحميد عبد المطلب، 2010، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص 332.

[2] محمد بن عزة، 2010/2009، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف،"دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1999 /2009"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 13.

[3] سعيد علي محمد العيدي،2011، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، ص ص 58، 60.

التي يحصل عليها الأفراد من النفقة الحدية في مجال ما يجب أن تكون متساوية مع المنافع التي تعود عليهم فيما لو أنفقت هذه النفقة في أي مجال آخر.

2. قاعدة الاقتصاد

تعني هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام وتحري الرشد والعقلانية عند الإنفاق، وبلغة الاقتصاد تعني هذه القاعدة تعظيم المنفعة المتحققة من إنفاق المبلغ نفسها بأقل تكلفة ممكنة.

3. قاعدة الترخيص

تعني النفقة العامة تصرف هيئة عامة بأموال عامة، لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة؛ أي السلطة التشريعية التي لها فقط حق منح الترخيص، ويكون ذلك وفقا لقانون خاص واجب التنفيذ، ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني.

الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العامة

عندما لم يكن للدولة سوى مهمات معينة متمثلة في الدفاع والأمن والقضاء كانت النفقات العامة لهذا السبب طبيعة واحدة، لذلك كان تقسيمها يتم على أساس تحديد أنصبة الوزارات كل وزارة على حدى ثم تفرعات الوزارة، إلا أن تزايد تدخل الدولة في مختلف مجالات المجتمع أدى إلى تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات لكل تقسيم غرض معين، حيث تتبنى الكتب العلمية عدة تصنيفات للنفقات العامة باستخدام معايير شتى منها المعيار الإقليمي الذي يقسم النفقات العامة إلى نفقات عامة وطنية ونفقات عامة محلية، كما تقسم إلى نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية وفق المعيار الوظيفي، أما وفق معيار القوة الشرائية فتقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، في حين تنقسم النفقات العامة وفق معيار التكرار إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، وفيما يلي توضيح لهذه التقسيمات بشكل مفصل:[1]

1. معيار التكرار

تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:[2]

- **نفقات عادية(الجارية):** وتشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية، وتتسم فعاليتها بالدورية والتكرار، وتشمل بنود الرواتب والأجور وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية.
- **النفقات غير العادية(الرأسمالية):** ترتبط هذه النفقات بفترة زمنية معينة ومحددة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي ومنها الإنفاق على المشاريع التنموية.

2. معيار طبيعة النفقة العامة

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، 2008، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، ص 469.

[2] حسين مصطفى حسين، 2008، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 474.

تنقسم النفقات العامة تبعا لهذا المعيار إلى:

- **النفقات الحقيقية:** هي النفقات التي تستخدمها الدولة من خلال إنفاقها على السلع والخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذا نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية.
- **النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع، وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى توزيعه وتنقسم إلى:

- **نفقات تحويلية اقتصادية:** وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة كدعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين كالإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية.
- **نفقات تحويلية اجتماعية:** هي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي، عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته كالإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة كالإعانات ومعاشات التقاعد وغيرها.

3. المعيار الوظيفي

تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى:

- **النفقات الإدارية:** وتتضمن كافة النفقات العامة اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية، وتشمل هذه النفقات المرتبات والأجور، وكل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها العادية.
- **النفقات الاقتصادية:** هي النفقات العامة التي تدفعها الدولة تحقيق لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج.
- **النفقات الاجتماعية:** جميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي، حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة واستنادا إلى ذلك فإن غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات اجتماعية كإعانات الفقراء.

4. المعيار الإقليمي

تنقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى:[1]

- **نفقات وطنية:** وهي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها بغض النظر عن مكان سكناهم، ويتولى عملية الإنفاق وزارات ومؤسسات الدولة.

[1] زواش زهير، 2019/2018 محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة2، عبد الحميد مهدي، ص ص 16، 17.

- **نفقات محلية:** وهي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان منطقة معينة داخل حدود الدولة، ويتولى عملية الإنفاق المجالس والهيئات المحلية ويتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة.

والشكل الموالي يوضح تقسيمات النفقات العامة:

الشكل 01: تقسيمات النفقات العامة

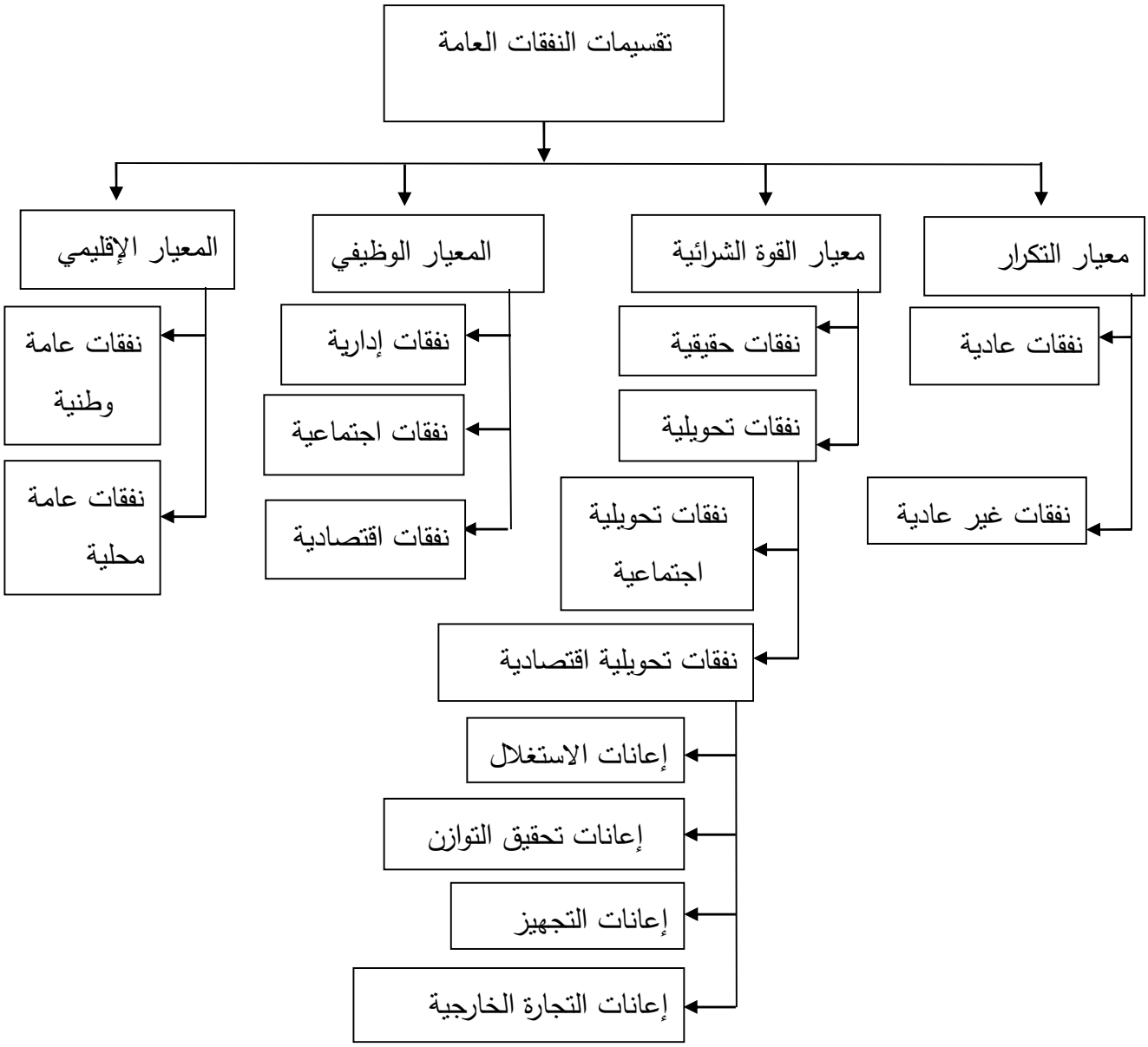

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محرزي محمد عباس، 2015، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص ص 70-79.

الفرع الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية

من بين الظواهر الاقتصادية التي حظيت باهتمام الاقتصاديين ظاهرة تزايد النفقات العامة، وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني وتطور الدولة وتعدد وظائفها خاصة في ظل العولمة، حيث أصبحت دراسة آثار النفقات العامة خاصة من الناحية الاقتصادية أمرا بالغ الأهمية، وفي هذا العنصر سنتطرق إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية.[1]

[1] محرزي محمد عباس، 2015، ص 99.

1. **ظاهرة تزايد النفقات العامة**

هناك نوعين من الزيادة في النفقات العامة التي تضطر حكومات الدول إلى انتهاجها من أجل مواجهة ما حدث في النشاط من زيادة أو تطور يمكن شرحها على النحو التالي:

أ. الزيادة الظاهرية في النفقات العامة

تعني الزيادة في مقدار النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو زيادة عبء التكاليف العامة، وترجع الأسباب المؤدية إلى ارتفاع النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: تدهور قيمة العملة الوطنية، اختلاف طرق المحاسبة المالية وزيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

ب. الزيادة الحقيقية في النفقات العامة

تعني زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة، ويدل ذلك عادة على ازدياد تدخل الدولة في الحياة الطبيعية والاجتماعية، ويمكن أن نجمل الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة فيما يلي:

- **الأسباب الاقتصادية:** نظرا لتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة تعددت أوجه النشاط الاقتصادي مما أدى زيادة النفقات العامة.
- **الأسباب الاجتماعية:** أصبحت الدولة مسؤولة عن التخفيف من معاناة الطبقات الفقيرة بتقديم الإعانات لها على شكل نقود توضع شهريا للعائلات الفقيرة لتمكينها من تحقيق الحد الأدنى من مستلزمات المعيشة.
- **الأسباب العسكرية:** وتتمثل في نتائج الحروب التي تعاقبت على العالم، وارتفاع النفقات العامة ارتفاعا كبيرا في كافة الدول.
- **الأسباب الإدارية:** وتتمثل في توسع حجم الإدارة الحكومية بشكل سريع بسبب زيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة، وكل هذه الأسباب أدت إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي أمام زيادة الاعباء الإدارية الجديدة للدولة الحديثة.
- **الأسباب السياسية:** وتتمثل أهم الأسباب السياسية لزيادة النفقات فيما يلي:
  - انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية أين يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشته وتلبية حاجياتهم.
  - العلاقات الدولية: إن انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عدت إجراءات من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في كثير من المنظمات والهيئات الدولية.

2. الآثار الاقتصادية لظاهرة تزايد النفقات العامة

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه، غير أن هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي توضيح للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

أ. الأثر المباشر للإنفاق العام على الإنتاج الوطني

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال:

- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.
- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبب لزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، وذلك عن طريق نفقات الصحة والتعليم والتدريب وغيرهما.
- تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال، لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

ب. الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها:[1]

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري فإنها تزيد الاستهلاك الوطني، ونفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.
- دفع الحكومة فوائد القروض لمقرضيها وتقديمها إعانات البطالة، وكذا منحها لإعانات دعم عينية، وكل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني.

ج. الأثر على الادخار الوطني

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، وتترتب نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني، ومما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار

[1] عبد المطلب عبد الحميد، 2003، ص 60.

الوطني، أما إذا انخفض الإنفاق العام بمعدل يقل عن الإيرادات فإن الأثر يكون موجبا على الادخار الوطني.

د. أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل

يظهر هذا التأثير من خلال:

- التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).
- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي الذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين)، وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

هـ. الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف "بدورة الدخل"؛ أي الأثر المضاعف للاستهلاك، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، كما يوجد هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بالأثر المعجل للاستثمار الذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار ،وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

و. أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

إن قيام الدولة بوظائفها المتعددة يتطلب موارد مالية تغطي النفقات التي تنجم عن هذه الوظائف، ونظرا للتوسع والتطور الذي سببته ظاهرة زيادة النفقات العامة تطورت الإيرادات العامة فزادت قيمتها وتعددت مصادرها وأغراضها، وبذلك أصبحت الإيرادات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي لها تأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.[1]

[1] الشمري فهد مغيمش حزيران، محسن عبد الله الراجحي، توفيق عباس المسعودي، 2017، السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص 39.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

هي الأموال التي تتحصل عليها الدولة بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية، سواء كانت من الضرائب أو قروض داخلية أو خارجية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية.

كما تعرف بأنها جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة سواء كانت بشكل إيرادات اقتصادية أو سيادية التي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الإنفاقي العام.[1]

الفرع الثاني: مصادر الإيرادات العامة

تحتاج الدولة من أجل مباشرة نشاطها إلى أموال تحصل عليها في العصر الحديث من عدة مصادر التي تعرف بمصادر الإيرادات العامة للدولة، وتتنوع بتعدد أشكالها، حيث تصنف إلى فئات متجانسة حسب طبيعتها أو مصدرها، وسنتناول عرض وتحليل الأشكال المختلفة للإيرادات العامة على النحو التالي:

1. الدومين (أملاك الدولة)

يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة، وتنقسم إلى:

- **الدومين العام:** عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة وتخصص للنفع العام كالموانئ والجسور وغيرها، وهي مجانية الاستخدام مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.
- **الدومين الخاص:** يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، ويعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة وينقسم إلى الدومين العقاري المتمثل فيما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية وأراضي البناء، والدومين المالي في شكل أسهم وسندات الشركات، والدومين الصناعي والتجاري وهو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية والدومين الاستخراجي هو الذي يتكون من المناجم والمحاجر.

2. الضرائب:

مع تطور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية أصبحت الضرائب من أهم الأدوات المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد أن كان دورها مقتصرا على الهدف المالي فقط، وتتمثل السياسة الضريبية في مجموع البرامج المتكاملة التي تضعها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية لإحداث آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.

أ. تعريف الضريبة

الضريبة فريضة نقدية يدفعها الفرد بالشكل إجباري ونهائي إلى الدولة أو أحد هيئاتها العامة مساهمة

[1] بن قدور علي بلعزوز ومحمد بيرير، 2018، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص 55.

منه في تحمل الأعباء العامة، ودون أن يتوقع الحصول على منفعة خاصة، وعرفت أيضا بأنها اقتطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكلفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة.

كما عرفت بأنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل لتحقيق أهداف المجتمع.[1]

ب. خصائص الضريبة

لضريبة عدة خصائص منها:[2]

- **الضريبة ذات شكل النقدي:** كانت الضريبة قديما تفرض عينا، ومع التقدم لاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها أخذت الضريبة صفة الاقتطاع من مال المكلف.
- **الضريبة فريضة جبرية:** تفرض الضريبة جبرا؛ أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، بل إن السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفيتها وموعد دفعها.
- **ضريبة تفرض وفقا لقرار المكلفين:** إن الضريبة تفرض على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكلفية.
- **تفرض ضريبة بدون مقابل:** أي أن المكلف بدفع الضريبة لا يحصل على مقابلها بنفع خاص به، ولا يعني ذلك أن دافع الضريبة لا يستفيد منها بل أنه يستفيد بصفته واحدا من الجماعة الإرادات الضريبية على المرافق العامة.
- **هدف الضريبة لتحقيق نفع العام:** وهذه الصفة من أبر علامات التطور التي مرت به الضريبة فالقوانين والدساتير منعت استخدام الإيرادات الضريبية في إشباع الحاجات الخاصة بل يجب أن تخصص إيرادات الضريبة لتحقيق المنفعة العامة.

ج. تصنيف الضريبة: لضريبة عدة أنواع منها:[3]

- **الضرائب المباشرة**

وهي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، فمثلا ضريبة الدخل سواء كانت على الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي أم على الشركات كما هو الحال بالنسبة لضريبة على أرباح الشركات يتحملونها مباشرة دون استطاعتهم نقل العبء لغيرهم؛ أي أن الضرائب المباشرة تفرض على عناصرها تمتع بالثبات والدوام النسبي.

ويمكن التمييز بين مجموعتين من الضرائب المباشرة:

---

[1] محمد طاقة، وآخرون، 2010، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، عمان، ص 177.

[2] خالد شهادة الخطيب، أحمد زهير شامية،2007، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمان، ص 146.

[3] عباس محمد نصر الله، 2015، النظرية العامة للضريبة والتشريع الضريبي، مكتبة زين الحقوقية، ط1، ص 40.

- **الضرائب على الدخل:** تفرض على الأموال عند اكتسابها، أي عند دخولها في ذمة المكلف.
- **الضرائب على رأس المال:** تفرض بعد حيازة الأموال وتكوين ثروة لها.

- **الضرائب غير المباشرة**

هي ضريبة التي يستطيع دافعها نقل عبئها إلى شخص آخر، أو هي التي يستطيع من يقوم بتوريدها إلى الخزينة العامة نقل عبئها إلى غيره هذا الأخير يعتبر بمثابة وسيط، فالضرائب غير المباشرة تعتمد أساسا على وقائع ليست لها صفة الثبات كالاستيراد والتصدير وضرائب الجمركية وضريبة الإنتاج والاستهلاك.

3. الرسوم

الرسوم هي مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تنفرد الدولة بتقديمها كالرسوم القضائية، وقد كانت الرسوم من أهم الموارد المالية للدولة غير أنه مع التطور الاجتماعي فقدت هذه الأهمية، نظرا لتحديد الرسوم في تكلفة إنتاج الخدمة أو أقل إلا أنها مازالت تشكل نسبة من الإيرادات العامة يمكن استعمالها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، فرفع رسوم مزاولة لبعض الأنشطة الاقتصادية قد يحد منها، وتخفيض رسوم التعليم يزيد من عدد المنتفعين به، مما يكون له الأثر في رفع المستوى الاجتماعي.[1]

4. القروض العامة

أ. تعريف القروض العامة

يعرف القرض العام بأنه العقد الذي تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الأفراد أو مع دولة أخرى تتقيد بموجبه لسداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد، وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة.[2]

ب. خصائص القروض العامة

للقروض العامة عدة خصائص منها:[3]

- القروض العامة عبارة عن عقد كبقية القروض أخرى.
- يتم إصدار القروض العامة عن طريق القانون بإذن من السلطة التشريعية.
- تدفع القروض في شكل مبلغ من المال، فهي تصل إلى خزينة بصورة نقدية.

ج. أنواع القروض العامة

تصنف القروض العامة وفقا لعدة معايير منها:[4]

---

[1] عادل فليح العلى،2010، المالية العامة، التشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 86.

[2] عادل العلي، 2011، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص 266.

[3] سعيد على العبيدي، 2011، إقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، ص 164.

[4] سعيد على العبيدي، 2011، ص 301.

- **حسب معيار الحرية**

تقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى قروض اختيارية وقروض إخبارية، فالقروض الاختيارية هي التي تعلن الدولة عن شروطها وتترك للأفراد حرية إقراضها، أما القروض الإجبارية فالدولة تعلن عن شروط القروض وتجبر الأفراد على إقراضها، وتلجأ إلى ذلك في الظروف غير الاعتيادية.

- **حسب معيار الإقليم**

تقسم إلى قروض خارجية وداخلية، فالقروض الداخلية هي التي يكون مصدرها رعايا الدولة أو المقيمين داخل أراضيها، أما القروض الخارجية فهي التي يكون مصدرها من خارج الدولة، كأن تكون من دول أو منظمات أو بنوك أجنبية وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية.

- **حسب معيار مدة القرض**

تصنف القروض حسب هذا المعيار إلى:

- قروض قصيرة الأجل تقل مدتها عن السنة.
- قروض متوسطة الأجل مدتها تكون أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات.
- قروض طويلة الأجل تتراوح مدتها بين السنة وخمس سنوات.

5. الإصدار النقدي

تلجأ الدولة عندما تعجز إيراداتها العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم والقروض عن تغطية نفقاتها العامة إلي الإصدار النقدي الجديد، أو ما يطلق عليه التمويل بالتضخم، ويتمثل الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من الورق النقدي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، وتستمد الدولة سلطتها في الإشراف علي النظام النقدي وتوجيهه مع تعين الكميات التي يمكن إصدارها من النقود، وتستطيع الدولة إصدار النقود الإضافية إذا كانت هي التي تتولى عملية الإصدار أو البنك المركزي، أو إذا كان النظام إصدار النقود يسمح بتغطية أي إصدار جديد بواسطة سندات تصدرها الدولة، ولا يقوم البنك المركزي بهذه العملية تبعا لحصوله على إحدى الأصول التالية (الذهب والعملات الأجنبية وسندات الخزينة والسندات التجارية)، وتسمى هذه الأصول غطاء الإصدار النقدي، وهي حق له نقودا قانونية بقيمة هذه الأصول المتحصل عليها، وتعتبر التزاما عليه اتجاه الجهات التي تنازلت عنها الحكومة، (البنوك وغيرها)، إذا يتمثل أساس إصدار النقود من طرف البنك المركزي في حصوله على أصول حقيقية ونقدية فيقوم بتنفيذها وكل أصل من هذه الأصول يمثل موقفا ووضعا معينا للحالة الاقتصادية.[1]

[1] العقون عبد الجبار، 1990-2020، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة، ص 30، 31.

الشكل 2: مصادر الإيرادات العامة

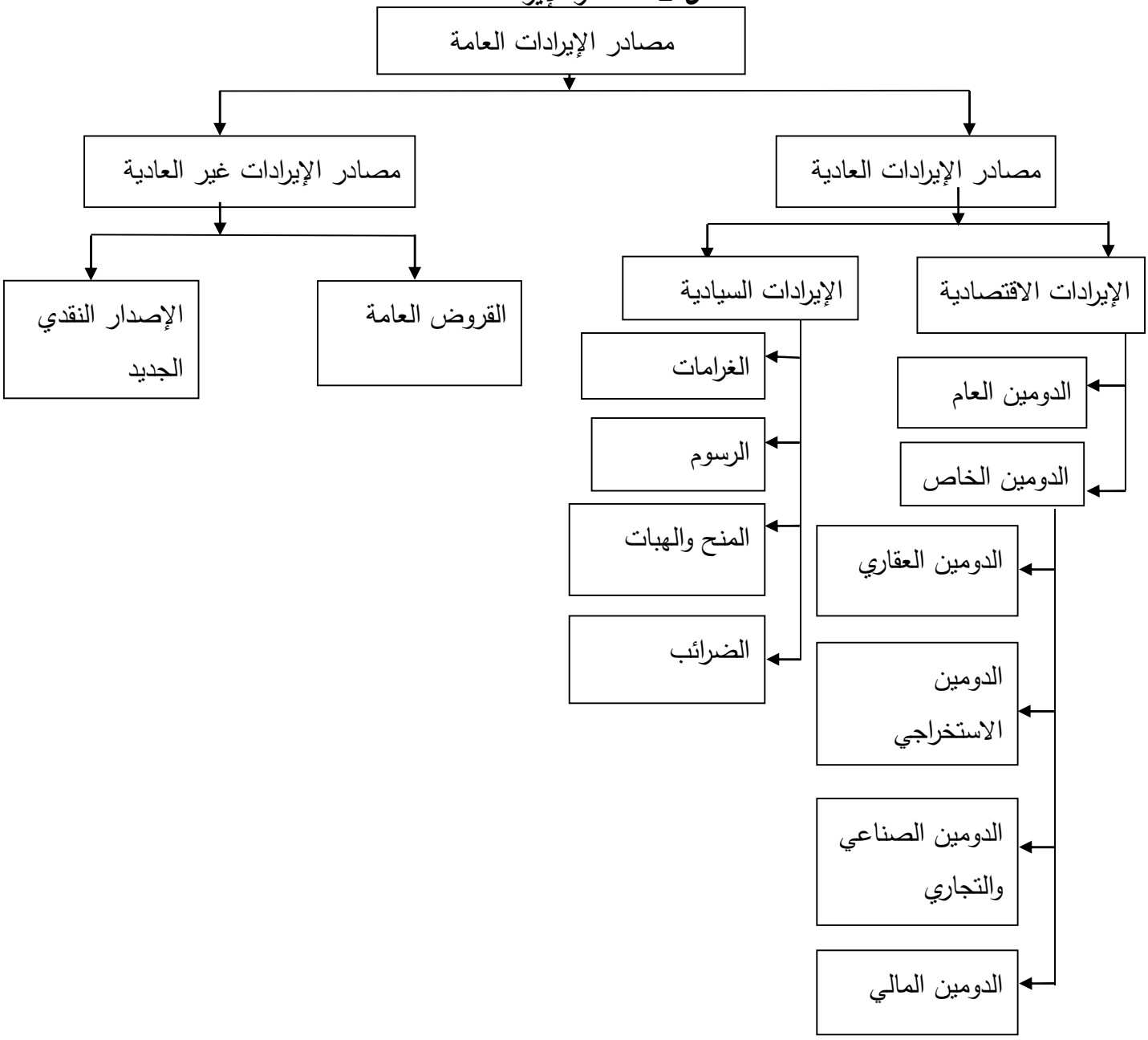

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيثي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، 2006، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص81.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

تستطيع الدولة التأثير على النشاط الاقتصادي والتدخل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق استخدام الإيرادات العامة، ويمكن ذكر الآثار التي تخلفها كل من الضرائب والقروض العامة باعتبارها من أهم مصادر الإيرادات العامة فيما يلي:[1]

1. **الآثار الاقتصادية للضرائب**

تنقسم الآثار الاقتصادية للضريبة إلى نوعين أساسين هما: الآثار غير المباشرة والآثار المباشرة، ويمكن أن نبين كل منها على النحو التالي:

أ. الآثار غير المباشرة

ويقصد بها المشاكل المتعلقة بنقل العبء الضريبي التي تتمثل في استقرار الضريبة وانتشارها والتخلص من العبء الضريبي كليا أو جزئيا، وتتمثل هذه الآثار في استقرار الضريبة، انتشار الضريبة والتخلص من عبء الضريبة.

ب. الآثار المباشرة

تنشأ هذه الآثار بعد استقرار عبء الضريبة على مكلف معين، ومن بين هذه الآثار نجد:

- **أثر الضريبة على الاستهلاك والادخار**

تؤثر الضريبة على الاستهلاك والادخار بشكل عام،فكلما زادت الضرائب غير المباشرة أدت إلى خفض الاستهلاك الخاص، في حين أنه كلما زادت الضرائب المباشرة أدت إلى خفض الادخار الخاص.

- **أثر الضريبة على الإنتاج**

تؤثر الضريبة على الإنتاج بالنقصان نتيجة تأثيرها في الاستهلاك، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي، كما تؤثر على الأسعار ويترتب على فرضها انخفاض الطلب على السلع من جانب هؤلاء الأفراد، وبالتالي انخفاض أسعار هذه السلع.

- **أثر الضرائب على التوزيع**

قد ينتج على الضريبة إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الفئات الفقيرة بالنسبة للضرائب غير المباشرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.

[1] بن عمرة عبد الرزاق، 2022/2021، السياسة النقدية والمالية وأثرها على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/1990) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 61.

2. الآثار الاقتصادية للقروض العامة

للقروض العامة آثار واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي والتوازن الاقتصادي الإجمالي، وهي تعتبر من أدوات السياسة المالية التي تغيرت النظرة إليها، و أصبحت الدولة تستعين بها لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية، و يمكن تلخيص الآثار الاقتصادية للقروض العامة من خلال مايلي:[1]

- تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار، من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل الوطني، وعادة ما يتم هذا التوزيع لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك.
- يترتب على عقد القروض وما يتبعه من دفع فوائد منظمة إلى المقترضين انخفاض الأرباح المحتملة، ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي انخفاض الميل للاستثمار.
- تقترن القروض التي تقدمها البنوك إلى الدولة بزيادة كمية النقود المطروحة في التداول، ويترتب على ذلك أنه في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإنها تحدث آثار تضخمية بالغة الخطورة، ويشكل هذا النوع من القروض نسبة كبيرة من مجموع القروض العامة.
- تؤثر القروض في توزيع العبء المالي العام: يوزع القرض على العبء المالي له بين المقرضين والمكلفين بالضرائب، كما أنه يرتب عليه نوعين من الأعباء، النوع الأول عبء على الخزينة العمومية للدولة؛ أي الالتزامات التي تقدمها الدولة للمكتتبين في القرض العام، ويسمى هذا العبء بالعبء المالي للقرض، أما النوع الثاني فهو عبء على الاقتصاد الوطني؛ أي مدى ثقل القرض على الحياة الاقتصادية بكل جوانبها منذ لحظة الإصدار حتى السداد، ويعرف هذا العبء بالعبء الاقتصادي للقرض.

المطلب الثالث: الميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وتوزيعها، فهي خطة مالية تتضمن السياسات والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة

تعرف الميزانية العامة للدولة بأنها تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الدولة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الميزانية، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ ميزانية الدولة طبقا للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه.[2]

[1] بن عمرة عبد الرزاق، 2022/2021، ص ص 61،62.

[2] الطاهر لطرش، 2009، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، ص 3.

الفرع الثاني: القواعد الأساسية للميزانية العامة

استقر الفكر المالي على وضع أربعة مبادئ تحكم الميزانية العامة للدولة هي:[1]

1. قاعدة الوحدة

وتعني هذه القاعدة إدراج جميع النفقات والإيرادات في ميزانية واحدة، ويعرف هذا المبدأ على أساس مفهوم وحدة الحكومة ووظائفها المتكاملة ووحدة إيراداتها المتنوعة، ويهدف هذا المبدأ إلى تسهيل معرفة المركز المالي للدولة، وتسهيل عملية الرقابة التشريعية، ومع أهمية هذه القاعدة فإن المالية الحديثة أصبحت تسمح بالخروج عن هذه القاعدة فنجد إلى جانب الميزانية الرئيسية ميزانيات أخرى كالميزانية غير العادية والميزانية المستقلة.

2. قاعدة الشمول

ويقصد بها تدوين جميع الإيرادات العامة وجميع النفقات العامة مهما قل شأنها، وهذا يعني عدم الأخذ بأسلوب الميزانية العامة أي خصم النفقات من الإيرادات، ويتضمن هذا المبدأ قاعدتين جزئيتين هما قاعدة عدم التخصيص والتي تعني عدم التخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، وكذلك قاعدة تخصيص الاعتماد، أي وجوب تخصيص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، وهو ما يتيح للمجلس مراقبة الإنفاق الحكومي في تفصيلاته، ويقيد من إنفاق السلطة التنفيذية.

3. قاعدة التوازن

ويقصد بها أن تكون قيمة الإيرادات العامة مساوية لقيمة النفقات العامة، ولقد كان الفكر المالي التقليدي متمسكا بهذه القاعدة فعارض حدوث أي فائض أو عجز في الميزانية، إلا أنه بتطور دور الدولة وازدياد مسؤولياتها في الحياة الاقتصادية أجاز الفكر المالي الحديث إحداث عجز منظم في الميزانية وصولا إلى تحقيق التوازن العام، فأصبح يعير اهتماما لتوازن الميزانية بقدر ما يهتم بجعل الميزانية أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

4. قاعدة السنوية

ويقصد بهذه القاعدة تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة واحدة بصفة دورية، وتعتبر هذه الفترة من الناحية العلمية أقصر مدة تتلاءم مع خصائص الميزانية، وأهم مبررات هذه القاعدة هو ضمان الرقابة الدورية والفعالة من جانب السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية، وكذا فإن فترة سنة هي فترة طبيعية تغطي المراسيم الفصلية الأربعة، والكثير من مقومات الحياة الإنسانية والطبيعية تقاس بالسنة الواحدة.

[1] عيسى خليفي، 2011، هيكل الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، ص 30.

الفرع الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة

يطلق عليها المراحل دورة الميزانية، وتشمل هذه الدورة المراحل المتتالية التي تمر بها ميزانية الدولة، وتقسم إلى:[1]

1. مرحلة التحضير والإعداد

تعتبر مرحلة إعداد وتحضير الميزانية أولى مراحل دورة الميزانية العامة للدولة، وجرت التقاليد في أغلب الدول أن يتم تحضير وإعداد الميزانية من طرف السلطة التنفيذية باعتبارها السلطة الأكثر قدرة على معرفة حاجات المجتمع ولما تملكه من أجهزة وإمكانيات فنية وإدارية، والجهة التي تتولى إعداد الميزانية هي وزارة المالية فهي المسؤولة عن جباية الإيرادات العامة للدولة، وبتالي يصبح من الضروري أن يعهد لها بمسؤولية إعادة الميزانية كي تتمكن من تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، ويقصد بمرحلة الإعداد تحضير الميزانية عن طريق وضع تقديرات النفقات وما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير، ولما كان أساس هذه المرحلة هو التقدير فيجب التزام النفقات إلى أقصى حد حتى لا تتفاجئ الدولة حدوث ما هو غير متوقع أثناء مرحلة التنفيذ.

2. مرحلة الاعتماد

بعد أن تتم إجراءات تحضير الميزانية في صورة وثيقة واحدة من قبل السلطة التنفيذية ممثلة بوزير المالية تأتي مرحلة اعتماد الميزانية من طرف السلطة التشريعية، ولا يمكن للحكومة تنفيذ الميزانية إلا بعد اعتمادها وإيجازها من طرف البرلمان، ويمر اعتماد الميزانية بإجراءات قانونية وإدارية هي:

- تسليم مشروع الميزانية من الحكومة وتوزيعه من طرف رئيس البرلمان على اللجان المختصة.
- إدلاء وزير المالية بالبيان حول السنة المالية الجديدة والخطوط الرئيسية والأهداف العامة للمشروع.
- قيام اللجان المختصة بدراسة المشروع وإعداد تقارير حوله تتضمن التعديلات المقترحة.
- عرض المشروع على الجلسة العامة للبرلمان للمناقشة العلنية والمصادقة، وبإمضاء رئيس الدولة على مشروع الميزانية يصبح جاهزا للتنفيذ في بداية السنة المالية.

3. مرحلة التنفيذ

بعد اعتماد الميزانية العامة من قبل السلطة التشريعية تشرع الدوائر المختصة في عملية تنفيذها، وتنفيذ الميزانية يعني جباية الإيرادات العامة التي يتوقع الحصول عليها وفق التقديرات التي تم وضعها في الميزانية العامة وصرف النفقات التي تم تقديرها في ذات الميزانية، والتي أصبحت قابلة للصرف بعد اعتماد الميزانية العامة وحسب الأبواب والفصول التي خصصت لها من ثم فإن عملية تنفيذ الميزانية

[1] حمدي بن محمد بن صالح،2013، الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، ص 79.

ماهية إلا بداية مرحلة جديدة تدخل فيها الميزانية واقع التطبيق العلمي عند كل مستوى من مستويات التنفيذ.[1]

4. مرحلة الرقابة

تبدأ مرحلة الرقابة مع بدء أول مراحل الميزانية مرحلة الإعداد وتصاحب مرحلتي الاعتماد والتنفيذ وتستمر بعد انتهاء السنة المالية من خلال دراسة الحساب الختامي ومقارنته بالتقديرات المدرجة في الميزانية، وتقوم بعملية الرقابة أجهزة متعددة لحماية الأموال العمومية، وضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية، ويمكن التميز بين أشكال متعددة للرقابة على تنفيذ الميزانية وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها، فحسب وظيفة الأشخاص الخاضعين للرقابة نميز بين الرقابة على الإداريين والرقابة على المحاسبين، وحسب نوع العمليات موضوع الرقابة نميز بين الرقابة على الإيرادات والرقابة على النفقات، وحسب التوقيت الزمني نميز بين الرقابة السابقة على التنفيذ والرقابة خلال التنفيذ والرقابة اللاحقة على التنفيذ.[2]

[1] عادل العلى،2010 ، ص 369.

[2] فليح حسن خلف ،2008، المالية العامة عالم الكتب الحديث، الأردن، ص 309.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن السياسة المالية تعد من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد، الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والكلي والتوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي من ثم التوازن الاقتصادي العام، معالجة الأزمات كالتضخم وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات وصياغة السياسات التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة.

وتعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات هي النفقات العامة، الإيرادات العامة والميزانية العامة، والتي تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال.

الفصل الثاني:
الإطار النظري ظاهرة التضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم أحدالمشاكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف الدول وتعرقل مسيرة التقدم والتنمية فيها بغض النظر عن مستويات تقدمها وطبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها، لأسباب عديدة كزيادة النقد المتداول والزيادة في المداخيل وغيرها، الأمر الذي جعل هذه الدول تواجه تحديات كبيرة نظرا لتعدد أبعاد هذه المشكلة وأثارها وأسبابها وتشعب جوانبها، الأمر الذي جعل أغلبية حكومات هذه الدول تسعى جاهدة لإيجاد أفضل الطرق التي تمكنها من الحد من النمو التضخمي للأسعار وضمان نموها بمعدلات ضعيفة دون أن تلحق ضررا باقتصادياتها، من خلال إيجاد آليات مناسبة للتحكم في العوامل والمتغيرات المسببة للتضخم.

ومن أجل الإحاطة بمختلف الجوانبالنظرية لهذه الظاهرة الاقتصادية يتم التطرق إليها في هذا الفصل الذي يتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف وأسباب التضخم.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

المبحث الثالث: قياس وأنواع التضخم.

المبحث الرابع: آثار ومعالجة التضخم.

المبحث الأول: تعريف التضخم وأسبابه

التضخم ظاهرة اقتصادية تمتد إلى العصور القديمة، فقد كانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعادن الثمينة المتوفرة، وقد شاع استخدام مصطلح التضخم في العصر الحديث من طرف الاقتصاديين الذين قدموا له تعاريف عدة، فيما يلي عرض لبعضها وتوضيح لأسبابه.

المطلب الأول: تعريف التضخم

للتضخم مجموعة من التعاريف نذكر منه:

- التضخم هو: ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات، أي أن التضخم هو زيادة عرض كمية النقود وطبعها دون مصاحبة ذلك بزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.[1]
- التضخم هو:حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.[2]
- التضخم هو:ذلك الاختلال الحاصل في جميع القطاعات، وهذه الاختلالات قد تكون عامل أساسي في ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية، وبالتالي فهو ظاهرة اقتصادية نقدية ناتجة عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار؛ أي عدم التوازن الاقتصادي.[3]
- التضخم هو: ارتفاع غير متوقع في الأسعار تتولد عنه زيادة في حجم الانفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات كما هناك عوامل تزاول تأثيرا مباشرا على مستوى الأسعار، وهي كمية النقود والحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة للبيع في الأسواق وسرعة تداول النقود.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن التضخم هو معدل التغير في المستوى العام للأسعار في اقتصاد ما نتيجة التوسع في عرض النقود بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي.

المطلب الثاني: أسباب التضخم

يمكن توضيح أسباب التضخم فيما يلي:

الفرع الأول: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب

يوجد عدة عوامل تشجع وتحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع وهي التي تدفع الأفراد والمشاريع لزيادة الإنفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار أهمها:[5]

1. **زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:**

تعتبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل، ويكون التضخم كنتيجة لتلك الزيادة، لأن زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة في السلع المعروضة؛ أي هناك فائض في الطلب مع عرض ثابت من المنتجات والسلع في ظل التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي يعتبر سببا من أسباب التضخم.

2. **التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك:**

إن قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض والاعتمادات للمستثمرين يعتبر من بين العوامل الرئيسية في ضخ المبالغ المالية الكبيرة في الأسواق، ويحصل ذلك عندما ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج عن طريق تخفيض سعر الفائدة، وبالتالي جذب رجال الأعمال إلى الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار معلنا عن ظاهرة تضخمية سببها الأول الائتمانيات التي منحتها البنوك للمستثمرين.[6]

3. **العجز في الميزانية:**

تلجأ الحكومات والدول إلى هذه الأداة من أجل تمويل مشاريعها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحداثه، لتمويل خطط

---

[1] بلعزوز بن علي، 2006، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص141

[2] حسين بن سالم وجابر الزبيدي،2011، التضخم والكساد، دار الرواق للنشر والتوزيع، ص32

[3] جمال بن دعاس،2007، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص102

[4] حسن بن سالم وجابر الزبيدي، مرجع سبق ذكره ص33.

[5] شهاب مجدي محمود، 2002، اقتصاديات النقود والمال والنظرية والمؤسسات النقدية، الدار الجامعية الإسكندرية، ص88

[6] شهاب مجدي محمود، 2002، ص ص 30، 31.

تنموية تنوي الحكومة تنفيذها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة، ويقصد بإحداث عجز في الميزانية زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي، وإن عجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة ومن قبيل الافتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية، وضمان تنفيذ برامجها المدنية والعسكرية في الحالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة فإن النفقات الحكومية في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقد المتداول المتمثل بازديادالإنفاق الحكومي والمعروض السلعي.

4. تمويل العمليات الحربية

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات حكومية كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى موارد أخرى تتمثل في آلة الإصدار للحصول على الموارد اللازمة، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من أثار سلبية على الاقتصاد.

5. الارتفاع في معدلات الأجور

يعتبر ارتفاع الأجور سببا مباشرا للتضخم، وارتفاع الأجور ناتج عن الحرية التي تسمح بها الأنظمة الاقتصادية للنقابات العمالية بالسماح لهم بالإضرابات من أجل تحقيق مطالبهم التي تتعلق بالزيادة في الأجور، فهذه الزيادة ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية، مما ينقص من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل، ولكن يمكن تجاوز هذه المشكلة من خلال قيام الدولة بالاتفاق مع النقابات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة، وزيادة الأجور بنسبة تتساوى ونسبة الزيادة في إنتاجيتهم من أجل الاستقرار في الأسعار.

6. التوقعات والأوضاع النفسية

تتسبب العوامل النفسية بشكل أكبر من العوامل الاقتصادية في ارتفاع الطلب الكلي الفعال وظهور التضخم، وخاصة في فترات الحروب التي تؤدي فيها الحالات النفسية للأفراد دورا كبيرا في نشوء بعض الظواهر التضخمية، حيث يكون أثرها كبيرا لأن كل الظروف مهيأة للتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا، مما يؤدي إلى زيادة في حركة النشاط الاقتصادي والانتعاش، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، حيث يقوم المنتجين باستغلال أصولهم الحالية للحصول على نسبة أكبر من الأرباح فتزداد الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار[1].

الفرع الثاني: العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض

إن اختلال التوازن بسبب الطلب الكلي والعرض الكلي لا يرجع بالضرورة إلى وجود فائض في الطلب، وإنما قد يرجع إلى انخفاض في المعروض من المنتجات والسلع مع البقاء في نفس مستوى الطلب الكلي الفعلي لأن الجهاز الإنتاجي في كفايته، وذلك راجع لبعض الأسباب نذكر منها مايلي:[2]

1. الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل

ربما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجمل العناصر الإنتاجية، بحيث يكون الجهاز الإنتاجي عاجزا عن تلبية متطلبات الطلب الكلي المرتفع فيحدث ارتفاع في الأسعار، مما يؤدي إلى التضخم.

2. عدم مرونة الجهاز الإنتاجي

قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالسلع الضرورية والمنتجات ذات الطلب المرتفع، وعدم المرونة يرجع إلى نقص في المواد الأولية أو ضعف الإنتاجية والأساليب المتبعة، وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة أو نقص في العمال.

3. النقص في رأس المال العيني

[1] شهاب مجدي محمود،2002، ص 93.

[2] طلحة محمد،2019/2018، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي بالجزائر الفترة الممتدة 1970_2017، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 30.

إن النقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، مما يحدث الفرق بين النقد المتداول والسلع المعروضة والمنتجات التي تمثل العرض الكلي، وبالتالي ظهور التضخم الذي يتمثل في انخفاض العائد الإنتاجي المعروض عند الطلب الكلي الفعال.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تعتبر مشكلة التضخم ظاهرة عامة تعاني منها كافة النظم الاقتصادية على اختلافها، لذا حاول العديد من الاقتصاديين تفسير هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها، ومن أهم النظريات التي فسرت التضخم نذكر:

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي لظاهرة التضخم

كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود في بادئ الأمر لتحديد قيمتها بأنها من السلع الأخرى، باعتبار أن النقود المعدنية سلعة من السلع كباقي المعادن، وأن قيمة النقود تتحدد بالتغير الحاصل في الطلبأو التغير الحاصل في العرض أو بالتغير الحاصل في كليهما،ولقدأدت النظرية الكمية النقدية كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي دورا هاما في تفسير هذه التغيرات والآثار الناتجة عنها، وتفسير الظواهر التضخمية وتحليلها، وخاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى،حيث النظرية الكمية النقدية محور الدراسات الفكرية الكلاسيكية للظواهر الاقتصادية المختلفة، وتحليل هذه الظواهر، ومنها الظواهر التضخمية.

فالنظرية الكمية النقدية تقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، بمعنى آخر فإنه كلما ضخت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تؤدي إلى حصول ظاهرة تضخمية في المجتمععلى شرط بقاء الأشياء الأخرى في حالة تعادل.

ومن الركائز التي اعتمدت عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية مايلي:[1]

- كمية النقود هي العامل العام والفعال في التأثير على حركات الأسعار، بمعنى آخر فإن التغيرات الطارئة على الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة في كمية النقود وبنفس النسبة.
- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، بمعنى أنه كلما تزيد كمية النقود المتداولة يحدث ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة، وكذلك في حالة انخفاض كمية النقود ينخفض مستوى الأسعار.
- تتناسب الكمية عكسا مع قيمة النقود التي تمثلها كونها العامل الرئيسي في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية؛ بمعنى أنه إذا زادت كمية النقودية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.
- تتناسب الكمية النقدية طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض؛ بمعنى أنه إذا زادت كمية النقود المتبادلة فإنه يترتب عليها ارتفاع معدل الطلب على السلع، ونقصه في تراجع عرضها.
- وجود ثلاث عوامل رئيسية تؤثر في الأسعار هي:

- كمية النقد.
- سرعة التداول النقدي.
- كمية المبادلات.

وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية من خلال نظريتها الكمية تفسير ظاهرة التضخم، عن طريق تحديد الكيفية التي يتحدد بموجبها المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ عليه،ووفقا لافتراضات النظرية فإن ثبات سرعة تداول النقود وحجم التداول سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس نسبة كمية النقود المعروضة في المجتمع، و بالتالي فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع تبعا لارتفاع كمية النقود المتداولة، وعلى عكس ذلك فإن انخفاض مستوى الأسعار يكون بسبب انخفاض كمية النقود المتداولة، ويتضح ذلك رياضيا من خلال معادلة فيشر التالية:[2]

---

[1] غازي حسين عنابة، 2006، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص28،27.

[2] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العلجوني، 2010، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص198.

حيث أن: $M.V=PT$

M: كمية النقود المتداولة

V: سرعة دوران النقود

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المبادلات أو المعاملات

أي أن مستوى الأسعار العام يمكن صياغته رياضيا على النحو التالي:

$$P=\frac{MV}{T}$$

وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من V و T فإن:

$$\Delta P = \frac{V}{T}\Delta M$$

$$P=\frac{V}{T}M$$

ويمكن توضيح ذلك بالرسم من خلال تبيان العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار على النحو التالي:[1]

الشكل رقم (1): منحنى كمية النقود المعروضة بدلالة المستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي

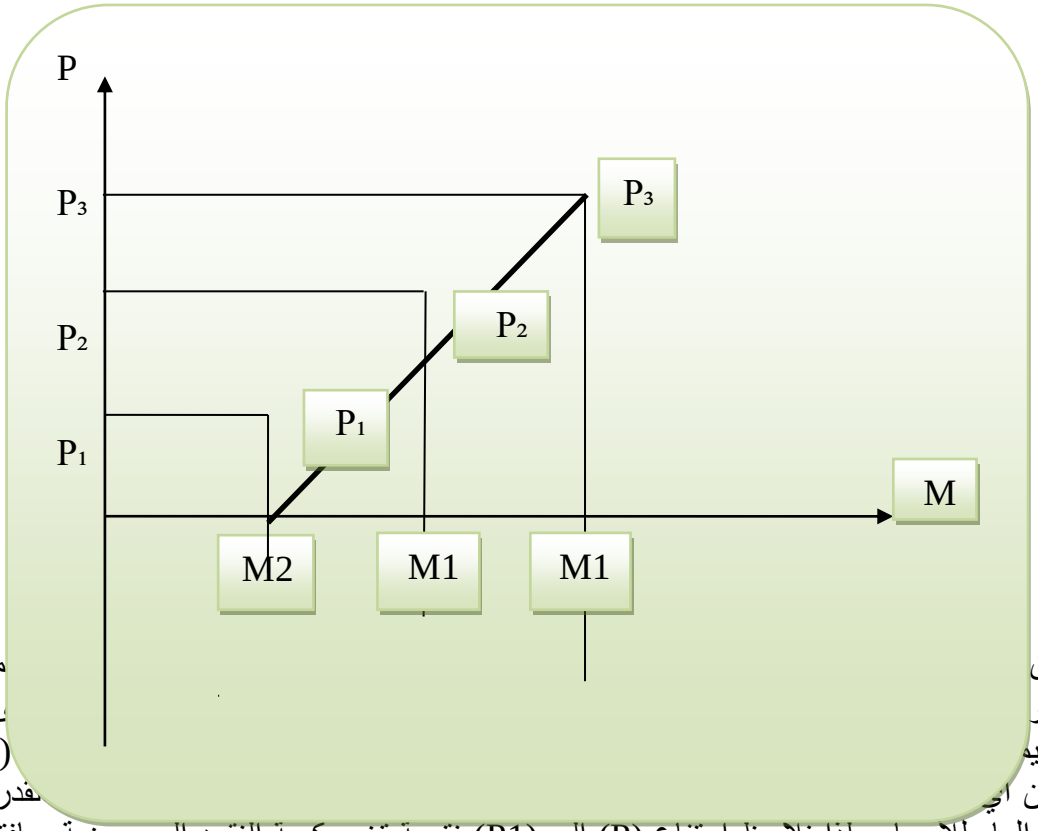

المصدر:

من ما بين
كمية النقو ى العام
للأسعار يـ (M) ،
وعليه فإن اي قدر على
المستوى العام للأسعار، لذا نلاحظ ارتفاع (P) إلى (P1) نتيجة تغير كمية النقود المعروضة وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود المعروضة وحجم الناتج القومي.

فالنظرية الكلاسيكية ترى أن التوسع النقدي هو تضخمي بطبيعته، فهو يفرض ضريبة على كل ما يحتفظ بأرصدته النقدية عند ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم، حيث أن زيادة العرض النقدي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، أما العرض الكلي للسلع و الخدمات فهو ثابت لذا ترتفع أسعاره و تنخفض قيمة النقود، و يسرع الأفراد للتخلص منها بشراء السلع حتى لا يدفعوا ضريبة التضخم عن الاحتفاظ

[1] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العلجوني، 2010، ص200.

بالنقد، مما يترتب عليه إعادة توزيع الأرصدة النقدية بين الأفراد والسلطات الحكومية، ويشترط الكلاسيكيون أن الادخار هو شرط مسبق للاستثمار، وتؤكد هذه النظرية على الدور السلبي للتضخم في عملية رفع معدلات الادخار والتراكمات الرأسمالية وحصرها في حركات سعر الفائدة وخفض الاستهلاك، أما دور الاستهلاك في تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار الجديد، فيرى الكلاسيكيون على سلبية التضخم في تحفيز الاستثمارات والإنتاج المولدة للدخول، إلا أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات كثيرة من أهمها الانتقاد الموجه إلى اعتمادها على العلاقة التلقائية (الميكانيكية) في مابين المتغيرين المذكورين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم، وقد ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود كالتقلبات الموسمية وأثرها على أسعار المحاصيل الزراعية.[1]

المطلب الثاني: التفسير الكينزي لظاهرة التضخم

أتت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرة الاقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1936، حيث انتقد جون مينارد "كينز" النظرية الكلاسيكية وحاول إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره في تحليل ظاهرة التضخم.

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعه الاستهلاكي والاستثماري، أي أن التحليل الكينزي اعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي،[2] حيث رأى"كينز" أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات (العرض المتاح) هي التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح.
- الطلب الكلي الفعلي: يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية عند مستوى التشغيل الكامل.
- كمية النقود المعروضة للتداول.
- أسعار الفائدة.
- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي؛ أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج (هل استخدمت كليا أم جزئيا).

ويفترض"كينز" في تحليله أن حالة التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى التشغيل الكامل وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين: [3]

- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى التشغيل الكامل يحدث تضخم.
- إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى التشغيل الكامل يحدث كساد.

ولقد انتقد "كينز" ما ذهبت إليه النظرية الكلاسيكية في اعتبارها أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط، حيث أشار"كينز" إلى أن الزيادة في كمية النقود سيكون أثرها مجرد زيادة في الطلب على النقود، ذلك عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد في مصيدة السيولة،[4]ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين:

1. مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل

---

[1] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العلجوني، 2010، ص200.

[2] أحمد محمد صالح الجلال،2006/2005،دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 41.

[3] تيجاني بالرقي، 2006، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم الملية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص199

[4] ضياء مجيد الموسوي، بدون سنة، الاقتصاد النقدي: قواعد، أنظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، ص135.

يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي، وفي هذه الحالة لا تصل الأجهزة الإنتاجية إلى أقصى طاقتها، أي وجود موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما لا يؤثر على مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة هذا التضخم حقيقيا.

2. مرحلة التشغيل الكامل

وهي الحالة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

زيادة على ذلكتعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل الكامل يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد.[1]

والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2): تفسير التضخم في النظرية الكينزية

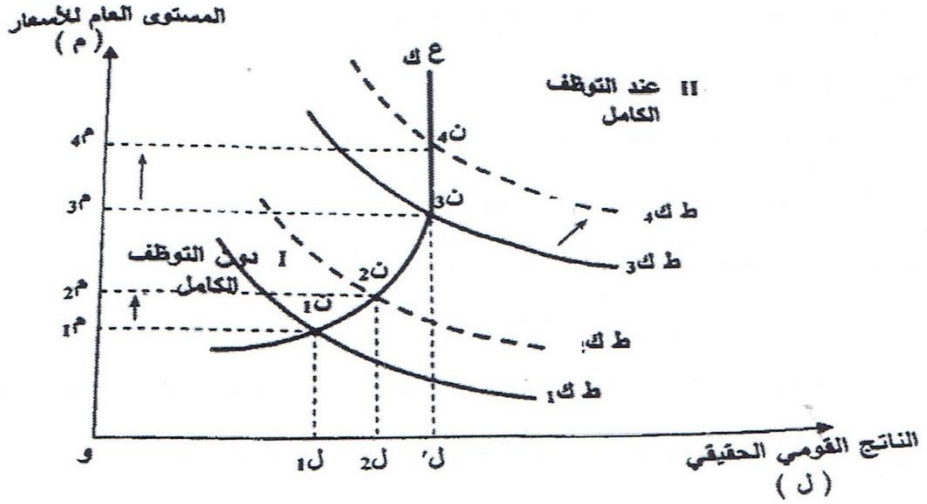

المصدر: محمد السريتي، نجا علي عبد الوهاب، 2014، ص 258.

من هذا الشكل يتضح أنه إذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل الذي يعني وجود قدر من الموارد بدون استخدام يكون منحنى العرض الكلي موجب الميل، وبالتالي فإن الزيادة من (ط ك 1) إلى (ط ك 2) تنعكس جزئيا في زيادة الناتج من (ل1) إلى (ل2)، وجزئيا في ارتفاع مستوى الأسعار من (م1) إلي (م2)، وهنا يكون التضخم جزئيا ويزداد معدل الارتفاع في الأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل، حيث تنخفض مرونة منحنى العرض الكلي.

إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل يكون منحنى العرض الكلي رأسيا، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي من (ط ك3) إلى (طك4) تنعكس بالكامل في ارتفاع مستوى الأسعار بنفس النسبة من (م3) إلى (م4) عند نفس مستوى الناتج (ل') حيث اتفقت النظرية الكينزية مع النظرية الكلاسيكية في هذه الحالة أن زيادة الطلب تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط وتمثل تضخما إضافيا، غير أن هذه الحالة استثنائية والوضع الطبيعي وفقا للنظرية الكينزية هو أن الاقتصاد يكون عادة دون مستوى التوظيف الكامل، ورغم

[1] أحمد محمد صالح الجلال، 2005/2006، ص43.

النتائج المتوصل إليها في التحليل الكينزي يبقى يحتاج إلى تعديلات ليكون مناسبا لكل الأنظمة وليسالرأسمالية فقط.[1]

المطلب الثالث: التفسير النيوكلاسيكي لظاهرة التضخم(النظرية الحديثة)

على الرغم من حدة الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كمية النقود، والتي كانت تفسر التضخم على اعتباره ناتجا عن الإفراط في عرض النقود، والذي يولد إفراطا في الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. إلا أن الاقتصاديين تبنوا من جديد أفكار هذه النظرية، وتعتبر مدرسة شيكاغو والذي يعد "ميلتون فريدمان" من روادها من أكثر الاتجاهات المعاصرة التي تبنت من جديد نظرية كمية النقود، وذلك على اعتبار أنها أ أصلح النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم. وخاصة بعد أن فقدت أفكار "كينز" لمعناها والتي كانت تعتبر بمثابة المرشد بالنسبة للسياسات الاقتصادية في الدول الغربية، ويرىفريدمان في تفسيره للتضخم باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

ولقد بدأت أفكار "شيكاغو" تأخذ في الانتشار على إثر عجز الأفكار الكينزية عن تفسير بعض الظواهر الاقتصادية الجديدة، وخاصة ظاهرة التضخم الركودي والتي تتناقض في تحليلها مع منحنى فيليبس الذي اعتمد على الأفكار الكينزية، ويوضح هذا المنحنى وجود علاقة عكسية بين كلا من معدل التضخم ومعدل البطالة، بمعنى أنه إذا ساد اقتصاد ما ارتفع معدل التوظيف، أي انخفاض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوبا بمعدل تضخم مرتفع، ونفس الشيء إذا ساد في الاقتصاد ارتفاع معدلات البطالة فإنه يكون مصحوبا بانخفاض معدلات التضخم، وعلى الرغم من الرواج الذي شهده منحنى فيليبس في الستينيات من القرن الماضي إلا أن تطور الأسعار والأجور وارتفاع معدلات البطالة في الدول الرأسمالية عملت على تدهور الأفكار التي تضمنها منحنى فيليبس، حيث شهدت اقتصاديات الدول الغربية ارتفاعا في مستويات الأسعار وفي نفس الوقت ارتفاع معدلات البطالة، وهو الأمر الذي يتناقض مع أفكار "فيليبس" التي نشرها عام 1958، ونتيجة لذلك التدهور الذي لحق بالأفكار الكينزية، فإن الأفكار التي جاءت بها مدرسة شيكاغو والتي أوضحت بعدم وجود علاقة على المدى الطويل بين كلا من التضخم والبطالة، وذلك على اعتبار أن التضخم مشكلة نقدية بحتة ناجمة عن الإفراط في عرض النقود، ولا ترتبط بظاهرة جمود الأجور أو نحوها، فالتضخم وفقا لهذه المدرسة هو نتيجة النمو غير المتوازن بين كلا من كمية النقود كمية الإنتاج، نظرا لنمو النقود بسرعة أكبر من النمو في كمية الإنتاج، ويرى "فريدمان" بأن الطلب على النقود يتوقف بالإضافة إلى أذواق المستهلكين والأفضلية التي يرونها على الاعتبارات التالية:[2]

– دخل أو ثروة الأفراد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود، حيث يرى "فريدمان" أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة وليس على الدخل الجاري حسب آراء "كينز" والتي انتقدها "فريدمان"، باعتبار أن الدخل الجاري مفهوم ضيق وغير ثابت في الأجلين القصير أو الطويل، حيث اعتمد "فريدمان" في تحديده للدخل الذي يستخدمه كمتغير في دالة الطلب على النقود على معدل الدخل الثابت أو المستمر والذي يعتمد في تحديده للثروة على تجارب الماضي وواقع الحاضر والتوقعات عن المستقبل، ولم يقتصر مفهوم "فريدمان" في تحديده للثروة علة الثروة المادية فحسب، بل اشتملت على الثروة البشرية أيضا، والتي تتمثل في القدرات البشرية للسكان ويرى أنه كلما زادت نسبة الثروة البشرية في إجمالي الثروات، كلما زاد الطلب على النقود، خاصة في ظل الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، باعتبار أن الثروة غير البشرية يمكن تحويلها إلى صورة نقدية، في حين أن الثروة البشرية يصعب تحويلها أي استخدامها في توليد الدخل، خاصة في فترات البطالة.

[1] محمد السريتي، نجا علي عبد الوهاب، 2014، ص 259.
[2] أحمد محمد صالح جلال، 2006/2005، ص ص45، 46.

– العوائد المحققة من البدائل المختلفة للاحتفاظ بالثروة، وذلك من خلال إجراء المقارنة بين مختلف العوائد التي قد تتحقق نتيجة الاحتفاظ بالثروة، سواء تم الاحتفاظ بها في صورة نقدية، أو استثمارها في الأسهم والسندات أو الاحتفاظ بها في صورة عينية من خلال اقتناء الأصول العينية كالسيارات والعقارات.

وتتحدد تكلفة الاحتفاظ بالنقود بالعائد المفقود نتيجة الاحتفاظ بالنقود في صورتها النقدية وعدم استثمارها في أحد المجالات الاستثمارية التي تحقق عوائد مرتفعة تعوض النقص في القوة الشرائية لوحدة النقد، ويفرق فريدمان في هذا الخصوص بين تكلفة الاحتفاظ بالنقود نتيجة الاحتفاظ بها في صورتها النقدية وعدم استثمارها، وبالتالي عدم الحصول على أي عائد من الاحتفاظ بها مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق وبين النقص في القيمة الحقيقية للنقود نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

المبحث الثالث: قياس وأنواع التضخم

أدى تعدد التعاريف الخاصة بالتضخم إلى تعدد أنواعه التي تصنف حسب معايير معينة سوف نتطرق إليها في هذا المبحث، بالإضافة للتطرق إلى مقاييس التضخم.

المطلب الأول: أنواع التضخم

للتضخم أنواع عدة نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: أنواع التضخم حسب معيار سرعة ارتفاع الأسعار

تنقسم أنواع التضخم حسب هذا المعيار إلى:[1]

1. **التضخم الزاحف**

يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم المعتدل، وينظر إليه الاقتصاديون على أنه ليس ضارا على الإطلاق، حيث يتميز هذا النوع بارتفاع بطيء وتدريجي في الأسعار وبمعدلات قد تتراوح بين2و3% سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة، وتوجد إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، وقد يكون خطرا إذا ما استمر الارتفاع لفترة طويلة.

2. **التضخم السائر**

في هذا النوع من التضخم يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحا بالمقارنة مع التضخم الزاحف، ويحدث عندما ترتفع الأسعار خلال عقد أكثر من 10% وتحديدا بين 30% و40%، وهو أكثر خطورة من التضخم الزاحف.

3. **التضخم الجاري**

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تبدأ الأسعار بالتزايد بصورة يكون فيها التزايد في الأسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 10%، أي أنه إذا ارتفعت الأسعار سنويا بمعدل فوق 10% يحدث التضخم الجاري.[2]

4. **التضخم الجامح**

يطلق عليه أحيانا بالتضخم المفرط، ويعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويظهر نتيجة للزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي، ويتميز هذا النوع بارتفاع حاد في معدلات الأسعار (10% سنويا) يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف التي قد تؤدي إلى ارتفاع آخر في الأسعار.[3]

الفرع الثاني:أنواع التضخم حسب معيار العوامل التي تؤثر في عرض النقود وطلب السلع والخدمات

ينقسم التضخم حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية:

1. **الإفراط في عرض النقود**

[1] محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، 2007، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 159.
[2] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، 2010، ص ص185،184.
[3] محمود حسسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، 2007، ص160.

في هذه الحالة يكون هناك فائض في عرض النقود بالنسبة لكميات السلع والخدمات الموجودة وفقا لنظرية كمية النقد الكلاسيكية، ولذلك فإن هذا التضخم يحدث عندما تحدث زيادة في الكمية المعروضة من النقود بصورة أسرع من الزيادة في الناتج الكلي من السلع والخدمات؛ أي أن تكون هناك زيادة في الدخل النقدي أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي نتيجة زيادة مقدار المعروض النقدي.

2. تضخم التكاليف

ينشأ هذا التضخم عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة التكاليف من وزيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج إلى ارتفاع الأجور.

وبالتالي يحدث ما يسمى بزيادة التكلفة الحدية على الإيراد الحدي للإنتاجية وبثبات العرض يضطر المنتج إلى استخدام هذا العنصر ويرفع الثمن ويساعده على هذا الرفع في السعر ثبات العرض وقلة المنافسة.

وإذا كان هناك زيادة في الأجور مع وجود زيادة تقابله في الكفاية الإنتاجية فلا يؤدي هذا بالضرورة إلى زيادة التكاليف.[1]

3. تضخم العجز

يحدث هذا التضخم عندما تلجأ الحكومة إلى تمويل نفقاتها بالعجز، من خلال خلق نقود تغطية، فالقوة الشرائية لدى أفراد المجتمع سوف تزداد، ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار، وتلجأ إليه الحكومة عندما تكون الموارد المناسبة الأخرى غير متوفرة.

الفرع الثالث: أنواع التضخم حسب مصدر التضخم

فرق الاقتصاديون وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:[2]

1. التضخم المحلي

وهوالتضخم الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية متعلقة بالاختلال الهيكلي والوظيفي في الاقتصاد القومي، وكذا السياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة ذلك الاختلال.

2. التضخم المستورد

وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة مابين دول العالم، وخاصة المتخلفة في إطار سعييها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تحتاج إلى استيراد الكثير من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة لمواجهة الطلب المتزايد خلال مراحل التنمية، فعندما تتعرض الدول الرأسمالية المتقدمة إلى موجات من التضخم وارتفاع للأسعار فإن ذلك ينعكس على أسعار صادراتها، مما يؤدي إلى زيادة أسعار واردات الدول المتخلفة، وانعكاس ذلك على أسعار السلع والخدمات التي تدخل في صناعتها هذه الواردات، مما يؤدي إلى انتشار التضخم وانتقاله إلى الدول المتخلفة، ويمكن إيجاز أسباب التضخم المستورد في الآتي:

- **ارتفاع تكاليف:** عندما ترتفع أسعار المواد الأولية والمواد البسيطة ومواد التجهيز أو المواد الاستهلاكية المستوردة في المؤسسات فإنها تسجل ارتفاعا في تكاليف انتاجها، وهي بدورها تعكس هذا الارتفاع في أسعار البيع.
- **زيادة السيولة:**إن جلب كمية من العملة الصعبة سيزيد لا محالة من سيولة الاقتصاد، وسيؤدي إلى تغيرات في اتجاه نفسه في مستوى السعار ويمكن جلب العملة الصعبة في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات الجاري أمام حركات رؤوس الأموال الناجمة عن الفوارق في أسعار الفائدة للأسواق المالية، وتوقعات تغير العملة الوطنية.
- **الدخل المحلي:** عندما يسجل اقتصادا معين ارتفاعا في الدخل الأجنبي فإن ميزان المدفوعات الجاري سيسجل فائضا في التصدير ويرتفع الدخل الوطني ومن ثم يزيد الطلب الإجمالي الداخلي، وفي مرحلة الاستخدام التام فإن الارتفاع في الطلب يصبح تضخما استنادا إلى زيادة قيمة مضاعفات التجارة الخارجية.

---

[1] وضاح نجيب رجب، 2010، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النفائس للنشر والتوزيع، ص 32.

[2] أحمد زهير شامية، 2010، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 368،369.

الفرع الرابع: أنواع التضخم حسب معيار النطاق

ينقسم التضخم حسب هذا المعيار إلى:[1]

1. **التضخم الشامل**

يحدث هذا التضخم عندما ترتفع أسعار كل سلعة في الاقتصاد الوطني، وهو ظاهرة تضخمية عادية تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2. **التضخم الجزئي أو الوقتي**

يحدث في الحالات التي يرتفع فيها متوسط مجموعة من الأسعار بسبب ارتفاع أسعار فردية نتيجة نقص عادي في سلع معينة؛ أي عندما يكون العرض محددا نتيجة ظروف طبيعية ولا يمكن زيادته بسرعة كتدهور بعض المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار بعض المنتجات الصناعية في حالة الاحتكار والرقابة المباشرة على الأسعار.

الفرع الخامس: أنواع التضخم حسب معيار التصرف الحكومي اتجاه الضغوط التضخمية

تتمثل أنواع التضخم حسب هذا المعيار في الآتي:[2]

1. **التضخم الحر(المفتوح)**

في هذا النوع من التضخم لا تتدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار فيترك حرا، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، ويتميز هذا التضخم بارتفاع كبير في الأسعار والأجوروالنفقاتوذلك دون أي تدخل للسلطات، وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناء على ارتفاع الأسعار، مما يدفع المنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية.

2. **التضخم المراقب**

ويحدث هذا النوع من التضخم في حالة زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات،وخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها للتداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو العملات الأجنبية، وتلجأ الدولة المسيطرة على الأسعار إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من سعر السوق،[3]ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية لكل فرد من السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بالتضخم المراقب أو المقيد.

الفرع السادس: معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

ينقسم تضخم وفقا لهذا المعيار إلى:

1. **التضخم السلعي**

يحدث هذا النوع من التضخم في مجال سلع الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الكمالية على الادخار.

2. **التضخم الربحي**

وهو أيضا يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية، ولكن يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي سلع الاستهلاكوالاستثمار.

3. **التضخم الرأسمالي**

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبير في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

4. **التضخم الدخلي**

يحدث هذا التضخم نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال؛ حيث قام "كينز" بتقسيم الأسواق إلى قسمين: أسواق سلع الاستهلاك وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار تسود حالة التوازن في السوق، وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الدخلي.

---

[1] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، 2010، ص 188.

[2] وضاح نجيب رجب، 2010، التضخم والكسادوالحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ص 4.

[3] اسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات،1999، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، الأردن، ص 154.

5. التضخم الأجري

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع في زيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

6. التضخم الإنفاقي

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردي، مما يؤدي إلى تضخم انفاقي كبير بسبب حدوث عجز الميزانية العامة.

المطلب الثاني: طرق قياس التضخم

ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة موحدة لقياسه، إذا يمكن قياس التضخم من خلال ثلاث طرق مختلفة، وهي:

- طريقة الأرقام القياسية.
- طريقة الفجوات التضخمية.
- طريقة فائض المعروض النقدي.

الفرع الأول: طريقة الأرقام القياسية

الرقم القياسي هو مؤشر إحصائي يستخدم لقياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو بطبيعته رقم نسبي، وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع من أهمها ما يلي:[1]

1. الرقم القياسي البسيط

هو عبارة عن نسبة مجموعة أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على أسعارها في السنة السابقة (سنة الأساس) وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع الأسعار في السنة الجارية}}{\text{مجموع الأسعار في سنة الأساس}} \times 100$$

نلاحظ من خلال الصيغة الرياضية لهذا المقياس أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك، والتي تؤثر بالتأكيد على القدرة الشرائية للمستهلك، ولهذا السبب بفضل استخدام الرقم القياسي المرجح لأسعار المستهلك بدلا من الرقم القياسي البسيط.

2. الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس ("لاسبير")

تشير كلمة مرجح إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح "لاسبير" عام 1864 ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس،ويحسب كما يلي:[2]

$$\text{La speyres index} = \frac{\sum P_1 \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

بحيث:

P_1: أسعار فترة المقارنة.

Q_0: كميات فترة الأساس.

P_0: أسعار فترة الأساس.

ومنه يعبر رقم لاسبير عن أثر تغير السعر كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

3. الرقم القياسي باش المرجح بكميات فترة المقارنة(paache, index): استخدم "باش" سنة 1874رقما قياسيا لترجيح الأسعار ولكن بكميات فترة المقارنة أي كما يلي:

$$\text{Paache index} = \frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

[1] سعيد هتمهات، 2006، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 221.

[2] حسين الفحلان ومحمدالزبود ووليد أحمد صافي، 2008، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 296.

Q_1:كميات سنة المقارنة.
P_0: أسعار سنة الأساس.
P_1: أسعار سنة المقارنة.

ومنه فإن رقم باش يعبر عن أثر تغير السعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشتريت في سنة الأساس.

4. الرقم القياسي الأمثل: (فيشر)

بعد استمرار الجدل حول مدى فعالية الرقمين السابقين اقترح"فيشر" رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش كما يلي:[1]

$$\text{Ficher Index}=\sqrt{\left[\frac{\sum P_1\times Q_0}{\sum P_0\times Q_0}\times 100\right]\left[\frac{\sum P_1\times Q_1}{\sum P_0\times Q_0}\times 100\right]}$$

ونستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك.

الفرع الثاني: طريقة الفجوات التضخمية

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية، وهي تعتمد على التحليل الكينزيوالتي تقيس الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة بين أيدي المستهلكين،

الفجوة التضخمية= الطلب النقدي الكلي– الدخل الوطني الحقيقي

وهي عبارة عن الفرق بين الطلب الكلي النقدي وبين حجم الإنتاج الوطني الحقيقي، أي أنهيقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي، أي أن:[2]

الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الحكومي– الواردات+ الصادرات

الفرع الثالث: طريقة فائض المعروض النقدي

تستند هذه الطريقة إلى نظرية كمية النقود المعاصرة، و التي رأت أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار، و رأى "فريدمان" أن الاستقرار في مستوى الأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، وهو الحجم الذي لابد أن يسود كي يحافظ على مستوى الأسعار السائد في بداية الفترة الزمنية موضع الاعتبار، والحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ومعدل تغير الطلب على النقود، أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس، وبذلك فإنه إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود (حاصل قسمة كمية النقود على الناتج القومي) ثابتا إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد في فترة الأساس، أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها فيزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية القوة بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار، ويمكن صياغة حجم الإفراط النقدي استنادا لنظرية كمية النقود المعاصرة على النحو التالي:[3]

$$Mext=Qoyt-Mt$$

Mext: حجم الإفراط النقدي
Qoyt: متوسط الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في سنة الأساس
Mt: كمية النقود المتداولة في سنة الأساس

[1]مصطفى رشدي شيحة، 2008، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص460.
[2]سعيد هتهات، 2006، ص ص222-223.
[3] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، 2010، النقود والبنوكوالمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص221

المبحث الرابع: آثار ومعالجة التضخم

لظاهرة التضخم آثار وخيمة على اقتصاديات الدول منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي و لمعالجة هذه الآثار تتخذ الحكومات إجراءات مختلفة للحد منه أو على الأقل التقليل منه، وسوف نتطرق إلى جميعها في هذا المبحث.

المطلب الأول: آثار التضخم

تعاني مختلف الاقتصاديات من آثار التضخم الحادة والتي نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

1. أثر التضخم على الإنتاج

عندما يكون ارتفاع الأسعار نسبيا قد تكون له آثار جيدة على الإنتاج وذلك خاصة عندما تكون هناك موارد غير مستغلة في الاقتصاد، فالارتفاع النسبي للأسعار يخلق تنبؤات متفائلة بين المنتجين لزيادة هوامش ربحهم عندما تكون الزيادة في الأسعار أكبر ويتبع ذلك زيادة في الإنتاج والتوظيف والدخل حتى وصول مرحلة التشغيل الكامل للاقتصاد، وبعد هذه المرحلة فأي زيادة في الأسعار لا يكون لها أثر إيجابي على الدخل والإنتاج والتوظيف فتنتج من ذلك أن الزيادة النسبية في الأسعار قد يكون لها أثر إيجابي.

وتتمثل الآثار السلبية الناتجة عن التضخم فيما يلي:[1]

- بوجود التضخم تتدهور القيمة الشرائية للنقود ولن يكون هناك إقدام على الادخار، وبالتالي ضعف التكوين الرأسمالي.
- يؤدي التضخم إلى زيادة الاكتناز، وبالتالي انخفاض عرض السلع والخدمات بالنسبة للطلب النقدي المتزايد، مما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء.
- يؤدي التضخم إلى إحداث المضاربات والعمل على تحقيق أرباح سريعة بدلا من تطوير الإنتاج والنهوض به، بسبب حدوث الإضرابات في العلاقات الاقتصادية.
- في حالة التضخم الشديد يكون هناك هروب من العملة فيحاول كل فرد التخلص من العملة حيث يصبح تفضيل السيولة منخفضا جدا نتيجة لاستمرار تراجع قيمة النقود.
- إن لم يكن التضخم مراقبا فإنه يحطم الموارد الرأسمالية الموجودة ويدفعها خارج الدولة.

2. أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل

يتأثر الموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخول الثابتة بسبب التضخم نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للنقود وللدخل، بينما المنتجين والتجار والمضاربين يستفيدون بسبب الربح المفاجئ وذلك لارتفاع الأسعار، ويستفيد المقترضون بشكل أكبر ويتضرر المقرضون من ذلك، وكذا عمليات البيع لأجل تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل دائم ومن الصعب حينها استعمال هذا النوع من البيع في الدول التي تعرف باستمرار ارتفاعا متسارعا في المستوى العام للأسعار، وفيما يلي توضيح لأثر التضخم على مختلف الأعوان الاقتصاديين:[2]

- **المدينين والدائنين:**

الدائنون هم في معظم الحالات من يخسرون لأنهم يقترضون كمية أقل من السلع والخدمات كما يمكن لهم أن يستلموا عندما تكون الأسعار منخفضة على عكس المدينون الذين يربحون لأنهم يرجعون

[1] سعيد سامي الحلاق،ومحمد محمود العجلوني، 2010، ص 210.

[2] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي،2004، النقود والمعارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص459

ديونهم بالنقود التي أصبحت قيمتها الشرائية قليلة مما كانت عليه في وقت حصولهم على القروض فبذلك فإنهم يضحون بأقل قدر من الخدمات والسلع مقارنة إذا ما قاموا بالسداد عندما تكون الأسعار منخفضة.

- **أصحاب المداخيل الثابتة**

تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين تكون مداخيلهم من العقارات السكنية وملكية الأراضي والفوائد والمعاشات التقاعدية وغيرهم، حيث أن ارتفاع الأسعار ينتج عنه نقص في المداخيل الحقيقية لهذه الفئة نظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به المداخيل.

- **رجال الأعمال**

معظم رجال الأعمال يحققون ربحا كبيرا في حالة ارتفاع الأسعار خاصة إذا كانت نقودهم على شكل سلع، فتزداد الأرباح بشكل أكبر من تزايد التكاليف، أما بالنسبة للمستثمرين في السندات في حالة ارتفاع الأسعار فإنهم يخسرون.

3. أثر التضخم على التنمية الاقتصادية

للتضخم تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية، حيث يكون الاقتصاد في حالة عدم التأكد بالنسبة لوضع الدولة الاقتصادي ومستقبلها، كونه يؤدي إلى تناقص في حجم الاستثمار والمدخراتونقصان في متوسط الإنتاجية في الاقتصاد المحلي.[1]

4. أثر التضخم على التجارة الخارجية

إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجات المحلية من سلع وخدمات، وهذا ما يؤدي إلى نقص الطلب عليها من الخارج؛ أي نقص الطلب من الصادرات الوطنية والزيادة في الواردات يؤدي لانخفاض أسعارها مقارنة بالأسعار المحلية.

5. أثار التضخم على إعادة توزيع الثروة

يمكن التميز هنا بين أصحاب الثروات المادية (الحقيقية) وأصحاب الثروات المالية وتأثير التضخم على كل منهم، فأصحاب الثروات المالية نتيجة التضخم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول او الدخل، أما أصحاب الثروة المادية الحقيقية فإن التضخم سيزيد من قيمة استثماراتهم.

6. آثار التضخم على الاستهلاك والادخار

إن الارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) ومع ثبات الدخل النقدي سيقلل من القوة الشرائية لهذه المداخيل، وبالتالي سيتجه ادخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوىالاستهلاك، وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر أمنا في هذه الحالة، وهي الأصول المادية كالسلع المعمرة والذهب، ونتيجة لذلك سيزداد الميل الحدي للاستهلاك على الادخار، وسيؤثر ذلك سلبا على الاستثمار ونمو الناتج القومي الحقيقي.

الفرع الثاني:الآثار الاجتماعية للتضخم

إن انخفاض القدرة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل الضعيف والأجور الثابتة وارتفاعها بالمقابل لفئات أخرى سيعمق من الاختلال وعدم التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والجمركي، وإلى تدني ولاء الموظفين و البحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع، وإلى تدني إنتاجية العمل بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور،[2] ويترتب عن ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا، وتعميق المشكلات الاقتصادية السائدة.

الفرع الثالث: الآثار السياسية

من بينها نذكر مايلي:

- انتشار المظاهرات والاعتصامات والمطالبة بتخفيض الأسعار وزيادة مستوى الأجور.

[1] عبد المنعم السيد علي،2004، ص ص34 ،35.

[2] أكرم حداد ومشهور هذلول، 2010، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص205.

– ربما تصل الأمور الى العصيان المدني العام وانهيار الأنظمة السياسية القائمة بسبب ذلك فما يحدث حاليا في الدول الغربية يعود جزء كبير منه إلى الإفراط في رفع الأسعار الناجم عن غياب الرقابة الحكومية عن التجار والمنتجين، والفساد الإداري واستغلال السلطة.

المطلب الثاني: معالجة التضخم

إن وجود آثار سلبية لظاهرة التضخم على كافة نواحي الحياة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها أدى إلى ضرورة توفير طرق علاج ووسائلوأدوات للحد منه أو التقليل من آثاره وفيما يلي نذكر أهم الأدوات التي ساهمت في التقليل من آثاره:

الفرع الأول: السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم

وتتمثل أدوات السياسة المالية لمعالجة التضخم في:[1]

1. **الانفاق العام والضرائب**

حيث تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي، وقد تستخدم الوسيلتين معا إذا دعت الحاجة، ولهذه السياسة أثر في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بفعل تأثير الضرائب والإنفاق الحكومي.

2. **سياسة التسعير الجبري**

تقوم الدولة بوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير عليها، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك ومن ثم على الطلب الكلي.

3. **سياسة الحد من زيادة الأجور**

وذلك عن طريق وضع حد أعلى للأجور (سقف)، وحد أدنى للأجور (أرضية) كل ذلك من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم.

4. **سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية**

وذلك بهدف تخفيض الانفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، حيث تقوم الدولة برفع التعريفة الجمركية على استيراد هذه السلع وأحيانا تقوم بمنع استيراد هذه السلع نهائيا.

5. **سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار**

تهدف هذه السياسة إلى تقليل حجم الانفاق الحكومي، ومحاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي العرض الكلي، مما يساعد في تخفيض الأسعار وإعادة القوة الشرائية للنقود.

الفرع الثاني: السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم

تتمثل أهم أدوات الساسة النقدية في معالجة التضخم فيما يلي:

1. **الأدوات الكمية:**

تتمثل الأدوات الكمية فيما يلي:[2]

أ. **سياسة سعر الخصم**

يعرف سعر إعادة الخصم أنه سعر الفائدة التي تترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي، كما يقصد به سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية بهدف حصولها على السيولة اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم إلى الاقتصاد، ومن أجل مواجهة الضغوط التضخمية يعمد البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم، حيث ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي وإعادة خصمها لأوراقها التجارية، مما يؤدي إلى الحد من قدرتها على منح الائتمان كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة

[1] محمود الوادي وآخرون، 2007، مرجع سبق ذكره، ص ص 303،302.

[2] التافه أحمد أبو الفتوح،1998، نظرية النقود والبنوكوالأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص ص229،228.

التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين، الأمر الذي يقلل من قدرة البنوك التجارية على تمويل الاستثمارات، وبالتالي انخفاض حجم الطلب الفعال في الاقتصاد.

ب. سياسة السوق المفتوحة

تعتبر إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان، ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يقوم البنك المركزي بشراء بعض السندات والأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه فتزداد الودائع بمقدار الشيك، وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري ويصبح بإمكانه زيادة حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان و القروض لعملائها، وهذا يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، وبالتالي يزداد الإنفاق الكلي في المجتمع، وعلى عكس ذلك يعاني الاقتصاد في حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي و ظهور التضخم وارتفاع الأسعار، ويدخلفإن البنك المركزي السوق النقدية في هذه الحالة بائعا لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية، مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه ويدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمان والقروض، وهذا ما يؤدي إلى الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي.[1]

ج. سياسة الاحتياطي الإلزامي

يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني او الالزامي، ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد،وفي اثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي، فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد، الامر الدي يساعد على مكافحة التضخم.[2]

2. الأدوات النوعية

تتمثل الأدوات النوعية لسياسة المالية المعتمد عليها في معالجة التضخمفيما يلي:[3]

أ. سياسة تأطير القروض

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك لعقوبات تتباين من دولة لأخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تعتبر أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة وقد لوحظ أن سياسة تأطير القروض لم تحقق في البلدان التي طبقت الضبط المطلوب للقروض، وهذا يعود إلى:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.
- رغبة السلطات النقدية في إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

ب. السياسة الانتقائية للقروض

يقوم البنك المركزي بإتباع أساليب انتقائية في منح قروض معينة أو مراقبة توزيعها، بهدف توجيه القروض إلى مجالات يراد النهوض بها بما يتماشى والسياسة العامة للدولة، ويمكن أن تشمل سياسة الانتقاء للقروض منح أسعار تفاضلية لإعادة خصم أوراق تجارية أو تمييز في أسعار الفائدة،

---

[1] التافه أبو الفتوح، 1998، ص 229.

[2] أحمد محمد مندور وآخرون،2004/2003، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية قسم الاقتصاد، الإسكندرية، ص317.

[3]حميد عزري، 2020/2019،أثر النفقات العامة على التصخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة خيضر،بسكرة الجزائر، ص ص 162،161.

وتسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد قروض ممنوحة لبعض القطاعات في الاقتصاد، كالزراعة أو الأشغال العمومية.

ج. الإقناع الأدبي

ويتمثل في التعليمات أو الإرشادات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية لتغيير سلوكها في الاتجاه الذي يخدم السياسة الائتمانية العامة، ومع هذا فإن سياسة الإقناع الأدبي لا تعطي تأثيرا واضحا إلا إذا دعمت بالأدوات الأخرى، وخاصة غير المباشرة منها، وتلتزم البنوك التجارية عادة بالتعليمات والإرشادات، وفي بعض الأحيان تتعرض لتهديدات من طرف البنك المركزي باعتباره بنك البنوك، فهو الملجأ الأخير للإقراض.

د. هامش الضمان المطلوب

يطلق مفهوم هامش الضمان المطلوب على ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليه العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية؛ أي باستطاعةالعملاء الحصول على مقدار معين من النقود من البنوك التجارية لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية وتسديد الباقي من أموالهم الخاصة، وباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد، ففي حالة الانتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع هذه النسبة؛ أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة، وتقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لهذا الغرض، وتنخفض هذه النسبة في حالة الكساد من أجل تشجيع حركة الاستثمار.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل يتضح أن التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش وتعددت حولها الآراء لأثارها السلبية على المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وقد فسرت هذه الظاهرة نظريات ومدارس مختلفة ترتكز كل منها على مصادر معينة كالمدرسة الكلاسيكية، والمدرسة النقدية بالإضافة إلى المدرسة الكينزية، كما اتضح من خلال هذا الفصل أنه يمكن قياس التضخم بعدة طرق منها الأرقام القياسية للأسعار التي يمكن أن تأخذ أشكالا وصورا مختلفة حسب تكوين هذه المقاييس، وكذلك حسب أنواع السلع التي تدخل أسعارها في عملية حساب الأوزان والترجيحات لكميات وأسعار المجموعات السلعية المختلفة، كما تبين انه للتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب النطاق، المصدر، العوامل التي تؤثر في عرض النقود ودرجة إشراف الدولة على الأسعار، ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها في الفكر الاقتصادي،والتي تمثلت أساسا في ارتفاع الطلب وتكاليف الإنتاج وانخفاض العرض،وقد ترتب عن هذا كله مجموعة من الآثار السلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية او سياسية، وقد عمل الاقتصاديون على إيجاد حلول أو طرق لتقليل هذه الآثار على الاقتصاد القومي بالاعتماد على السياسة المالية والسياسة النقدية ومختلف أدواتهما.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر)

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى السياسة المالية ومختلف أدواتها وإلى ظاهرة التضخم ومختلف مسبباتها، سنحاول في هذا الفصل قياس أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر، لمعرفة مدى مساهمة أدوات السياسية في معالجة الآثار التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر تسعى كغيرها من الدول إلى محاربة هذه الظاهرة وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

وللتعرف على واقع ظاهرة التضخم في الجزائر وكذا أدوات السياسة المالية ومساهمتها في معالجة هذه الظاهرة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر

خلال فترة التسعينات قامت الدولة الجزائرية بعدة إصلاحات لإعادة هيكلة اقتصادها، حيث ساعدت تلك الإصلاحات على تحسين بعض الجوانب الاقتصادية والمالية وأغفلت عن البعض الآخر، ومع مطلع الألفية التي شهدت ارتفاعا في أسعار البترول حقق الاقتصاد الجزائري على إثره وفرة مالية ساهمت في إنعاش الخزينة العمومية للدولة، مما مهد إلى ظهور أفكار تنموية جديدة لإصلاح الوضع الاقتصادي القائم، وأطلقت عدة برامج تنموية بغرض تحقيق الأهداف المنشودة كرفع وتيرة النمو الاقتصادي ومحاولة الحد من التضخم، كما تم اتباع سياسة مالية مغايرة للسياسة المالية المطبقة خلال فترة التسعينات سعيا لإصلاح اقتصادها والاندماج مع التطورات العالمية.

المطلب الأول: الانفاق الحكومي في الجزائر

يمكن توضيح أقسام الإنفاق الحكومي وتطور هيكله من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر

تعد السياسة الإنفاقية من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وذلك لقدرتها على التأثير على المتغيرات الاقتصادية وفق مجموعة من الآليات.

1. تعريف الإنفاق الحكومي

عرف المشرع الجزائري الإنفاق الحكومي بأنه الأعباء المسجلة في الميزانية العامة للدولة والواجب تنفيذها، بحيث لا يتم القيام به إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية مع التقيد بمبدأ التخصيص؛ أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من الإنفاق إلى نوع آخر منه إلا في حدود ضيقة جدا، وذلك لضمان السير المتوازن لمختلف المصالح.[1]

2. أقسام الإنفاق الحكومي في الجزائر

ينقسم الإنفاق الحكومي في ميزانية الجزائر إلى الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري.

أ. الإنفاق الحكومي الجاري (نفقات التسيير)

وهو ذلك الإنفاق الضروري لتسيير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكون أساسا من أجور الموظفين، مصاريف صيانة البنايات الحكومية، معدات المكتبات وغيرها من النفقات التي لا يترتب عنها أي قيمة مضافة منتجة للاقتصاد الوطني، فهذا النوع من الإنفاق موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير مختلف الأنشطة، حيث يتم توزيعه حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة، وهو تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنه لا يهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بصور مباشرة.[2]

---

[1] المادة 04 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ في 15-08-1990.

[2] محرزي محمد عباس، 2010، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 66.

وقد حدد القانون هذه العناوين كما يلي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

وقسم كل عنوان من هذه العناوين إلى مجموعة من الأقسام التي تختلف بين الوزارات كما يلي:[1]

- **العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات**

يشتمل هذا العنوان على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع من الإنفاق خمسة أقسام هي:

- **القسم الأول:** دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة) .
- **القسم الثاني:** الدين الداخلي أو ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة) .
- **القسم الثالث:** الدين الخارجي.
- **القسم الرابع:** الضمانات من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية.
- **القسم الخامس:** نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

- **العنوان الثاني: تخصيصات السلطة العمومية**

وتتمثل في نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كالمجلس الوطني الشعبي، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الأعلى للغة العربية، وهذه النفقات هي نفقات مشتركة بين الوزارات.

- **العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح**

ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- **القسم الأول:**الموظفون – مرتبات العمال.
- **القسم الثاني:**الموظفون – المعاشات والمنح.
- **القسم الثالث:**الموظفون–التكاليف الاجتماعية.
- **القسم الرابع:** الأدوات وتسيير المصالح.
- **القسم الخامس:** أشغال الصيانة.
- **القسم السادس:**إعانات التسيير.
- **القسم السابع:** مصاريف مختلفة.

- **العنوان الرابع: التدخلات العمومية**

[1]المادة 24 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 07 جويلية 1984.

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، وعمليات التضامن، وتضم:

- **القسم الأول:**التدخلات العمومية والإدارية) إعانات الجماعات المحلية) .
- **القسم الثاني:** النشاط الدولي (مساهمات الهيئات الدولية).
- **القسم الثالث:**النشاط الثقافي والتربوي(منح الدراسة).
- **القسم الرابع:** النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- **القسم الخامس:** إسهامات اقتصادية(إعانات المصالح العمومية والاقتصادية).
- **القسم السادس:** النشاط الاجتماعي(المساعدات والتضامن).
- **القسم السابع:** إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات وغيرها).

ب.الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز)

يتضمن الإنفاق الحكومي الاستثماري نفقات الاستثمار ذات الطابع الاستثماري التي يترتب عنها ارتفاع الناتج الوطني، وهي مخصصة للقطاعات العمومية، حيث يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية،[1] ويتم تقسيم الإنفاق الاستثماري حسب المادة 35 من القانون 48-17 المتعلق بقوانين المالية إلى ثلاث أبواب، وهي:[2]

- **العناوين:** ينقسم الإنفاق الاستثماري إلى ثلاث عناوين (أبواب)، وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، وتتمثل في النفقات التي تسند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى المتعلقة بالعمليات الرأسمالية.

- **القطاعات:**يجمع الإنفاق الاستثماري في عناوين حسب القطاعات كما يلي:

- المحروقات.
- الصناعة التحويلية.
- الطاقة والمناجم.
- الفلاحة والري.
- الخدمات المنتجة.
- المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية.
- التربية والتكوين.
- المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.

[1]بوعكاز إيمان، 2016، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001_2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص 251.

[2] المادة 35 من قانون 84_17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 17 جويلية 1984.

– المباني ووسائل التجهيز.

– المخططات البلدية للتنمية، مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

- **الفصول والمواد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية، فصول ومواد، حيثي تم تبيانها بطريقة أكثر وضوحا ودقة حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث تتركب كل عملية من قطاع، قطاع فرعي، فصل ومادة.

الفرع الثاني: هيكل الإنفاق الحكومي وتطوره في الجزائر:

لقد شهد الإنفاق الحكومي خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1990 و2020 في الجزائر عدة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	مبلغالإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري	نسبتها من الإنفاق الحكومي	الإنفاق الاستثماري	نسبتها من الإنفاق الحكومي
1990	136.50	88.80	65.05	47.70	34.95
1991	212.10	153.80	72.51	58.30	27.49
1992	420.10	276.10	65.72	144	34.28
1993	476.60	291.40	61.14	185.20	38.86
1994	566.30	330.40	58.34	235.90	41.66
1995	759.60	473.70	62.36	285.90	37.64
1996	724.60	550.60	75.98	174	24.02
1997	845.10	643.50	76.14	201.60	23.86
1998	875.70	663.80	75.80	211.90	24.20
1999	961.70	774.70	80.50	187	19.45
2000	1178.10	856.20	72.67	321.90	27.33
2001	1321	963.60	72.94	357.40	27.06
2002	1550.6	1097.70	70.79	452.90	39.21
2003	1639.3	1122.80	68.49	516.50	31.51
2004	1888.90	1250.90	66.22	638	33.78
2005	2052	1245.10	60.67	806.90	39.33
2006	2453	1437.90	58.61	1015.10	41.39
2007	3108.60	1674	53.85	1434.6	46.15
2008	4191	2217.70	52.91	1997.30	47.09
2009	4246.30	2300	54.16	1946.30	45.84
2010	4466	2659.10	59.53	1807.90	40.47
2011	5853.70	3897.20	66.27	1974.36	33.73
2012	6844.1	4935.93	68.84	2233.96	31.16
2013	6024.1	4131.50	68.58	1892.60	31.42
2014	6980.2	4486.30	64.27	2493.90	35.73
2015	7656.3	4617	60.30	3039.30	39.70
2016	7383.3	4591.1	62.18	2792.2	37.82
2017	6883.2	4757.8	64.38	2631.5	35.61
2018	8627.7	4584.4	53.12	4043.3	46.86
2019	8557.1	4954.4	57.89	3602.6	42.10
2020	7773.1	4863.9	62.57	2940.2	37.82

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني:www.ons.dz.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي على الموقع:www.bank_of_algeria.dz.

من خلال الجدول يتضح أنه يمكن تقسيم تطور الإنفاق الحكومي إلى فترات، وهي كالتالي:[1]

- **الفترة الأولى (1990-1995):** شهد الإنفاق الحكومي في هذه المرحلة تطورا كميا مستمرا، فقد انتقلمن 136.50 مليار دج سنة 1990 إلى 420.10 مليار دج سنة 1992، ثم واصلت النفقات الحكومية مسارها التصاعدي لتصل سنة 1994 إلى 566.30 مليار دج، ويرجع هذا إلى تزايد نسب الإنفاق الحكومي على الرواتب والأجور وإلى تسديد المديونية العمومية.

- **الفترة الثانية(1996-1999):** تميزت هذه الفترة بانخفاض ملحوظ لحجم الإنفاق الحكومي، حيث انخفض من 759.60 مليار دج سنة 1995 إلى 724.60 مليار دج سنة 1996، ثم ارتفعت النفقات الحكومية لتصل إلى 845.10 مليار دج سنة 1997، وواصلت النفقات الحكومية في الارتفاع حتى بلغت 961.70 مليار دج سنة 1999، وقد عرفت معدلات نمو النفقات الحكومية خلال هذه الفترة انخفاضا كبيرا مقارنة مع الفترة السابقة، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفترة مثلت مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، والتي ترمي إلى ضرورة تقليص الإنفاق الحكومي ورفع أشكال الدعم المقدمة من قبل الدولة.

- **الفترة الثالثة(2000-2014):** تمثل هذه الفترة مرحلة تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث عرف الإنفاق الحكومي زيادة متسارعة وكبيرة، فانتقل من1178.10 مليار دج سنة 2000 إلى 2052 مليار دج سنة 2005، ثم واصل الارتفاع ليصل إلى 4246.30 مليار دج سنة 2009 و6980.2 مليار دج سنة 2014.

وما يلاحظ على هذه الفترة (2000-2014) هو ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي، وما يفسر هذا التزايد هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ونتيجة لهذا ارتفعت الإيرادات العامة وتحسن الوضع المالي للدولة بشكل كبير، فانتهجت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية قصد الخروج من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد، من أجل ذلك تم إقرار ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد لتطبيق برامج خماسية تتمثل في: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

- **الفترة الرابعة(2015-2020):** شهدت هذه الفترة انخفاضا محسوسا في الإنفاق الحكومي، حيث بلغ الإنفاق الحكومي 7383.3 مليار دج سنة 2016 مقارنة بـ 7656.3 مليار دج سنة 2015، ثم واصل الإنفاق الحكومي الانخفاض ليبلغ 6883.2 مليار دج سنة 2017، ليعرف بعدها ارتفاعا ملحوظا سنة 2018، حيث بلغ 8627.7 مليار دج وقد عاود الانخفاض في هذه الفترة بعد الارتفاع الكبير إلى غاية منتصف سنة 2014 التي عرفت تراجعا في أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي لطالما كان الاقتصاد الجزائري مرتبطا بها

[1] برحومة سارة، 2020، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف "المسيلة"، الجزائر، ص ص 159-160.

لينخفض الإنفاق الحكومي من جديد إلى 8557.1 مليار دج سنة 2019، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 7773.1 مليار دج سنة 2020 بسبب تداعيات فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط.

أما فيما يخص تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري خلال الفترة (1990-2020) فيمكن تقسيم مراحله إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي:[1]

- **المرحلة الأولى (1990-1999):** عرف الإنفاق الحكومي الجاري ارتفاعا حادا خلال هذه الفترة، فكانت البداية بـ 88.80 مليار دج بنسبة 65.05% من النفقات الإجمالية لتصل إلى 550.60 مليار دج بنسبة 75.98% من النفقات الإجمالية سنة 1996 ثم إلى 774.70 مليار دج سنة 1999 بنسبة 80.50% من إجمالي الإنفاق، ويعود هذا الارتفاع لهذا النوع من الإنفاق إلى سيطرة الدولة من خلال قيامها بالمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة وغيرها، كما عرف الإنفاق الحكومي الاستثماري هو الآخر ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات (1990-1995)،حيث انتقل من 47.70 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 285.90 مليار دج سنة 1995، ويعود هذا إلى اهتمام الحكومة الجزائرية بتنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، أما خلال السنوات (1996-1999) فقد عرف الإنفاق تذبذبا وسجل انخفاضا بقيمة 174 مليار دج سنة 1996 نتيجة التدابير المتخذة لخفض الإنفاق وترشيده، ثم ارتفع من جديد سنتي 1997 و1998 بسبب تشجيع الاستثمار خاصة في القطاعات الإستراتيجية، أما سنة 1999 فسجل انخفاضا معتبرا نتيجة الإجراءات المتخذة بعد التقلبات التي شهدتها سوق النفط الدولية.

- **المرحلة الثانية (2000-2014):** عرف الإنفاق الحكومي الجاري خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، حيث ارتفع من 856.20 مليار دج سنة 2000 إلى 2300 مليار دج سنة 2009، مع الإشارة إلى أنه انخفض سنة 2013 نتيجة تطبيق سياسة تقشفية في تلك السنة، ويعود الارتفاع إلى زيادة الأجور، عملية التوظيف، كبر حجم المنشآت العمومية الجديدة، أما الإنفاق الاستثماري فقد شهد ارتفاعا محسوسا بعد تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، أما خلال سنة 2014 أي في نهاية الفترة وصل الإنفاق الاستثماري إلى مستوى قياسي قدر بـ .2493.90 مليار دج.

- **المرحلة الثالثة (2015-2020):** يلاحظ خلال هذه الفترة انخفاض ملحوظ ومستمر للإنفاق الجاري، حيث قدر سنة 2015 بـ4617 مليار دج، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 4757.8مليار دج، ويرجع هذا لاتخاذ السلطات الجزائرية تدابير حاسمة كخفض التوظيف في القطاع العام، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، ثم ارتفع من جديد سنة 2019 لينخفض مرة أخرى سنة 2020 لتبلغ 4863.9 مليار دج، في حين شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعا معتبرا سنة 2015، حيث بلغ 3039.30 مليار دج، لينخفض بعدها لسنتين على التوالي ليبلغ 2631.5 مليار دج سنة 2017 مقابل 2792.2 مليار دج سنة 2016، وقد مس هذا الانخفاض كل القطاعات باستثناء قطاع السكن وبند نفقات أخرى، وارتفع الإنفاق الحكومي سنة 2018 ليصل إلى 4043.3 ثم تراجع سنتي 2019 و2020 بسبب تداعيات فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط.

[1] برجومة سارة، 2020، ص ص 162، 164.

الفرع الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر

عرفت سياسة الإنفاق الحكومي تغيرا خلال الفترة 1990-2020، فقد طبقت الجزائر سياسة إنفاقية انكماشية بعد الصعوبات المالية الكبيرة التي واجهتها، لتتبنى بعدها مع بداية الألفية سياسة إنفاقية توسعية ذات توجه كينزي مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط، حيث كان فيها الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تنفيذ البرامج الحكومية وتحقيق الأهداف التنموية.

1. سياسة الإنفاق الحكومي خلال فترة التصحيح الهيكلي (1990-2000)

تعتبر هذه الفترة من الفترات الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فبعد فشل الإصلاحات الذاتية في تجاوز آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني تقرر الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، فاضطرت الجزائر إلى التعاون مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية اللازمة، لذلك تم الاتفاق على برنامج للتصحيح الهيكلي الذي احتوى على توجهات اقتصادية جديدة مع إدارة صارمة للطلب ومجحفة في كثير من الأحيان في حق العديد من الطبقات الاجتماعية.

وابتداء من العام1993 ومع توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث، وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي شرعت الجزائر وفي إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الإنفاقي بإتباع سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث ركزت معظم برامج التعديل الهيكلي المتعلق بالسياسة الإنفاقية (% 75 من هذه البرامج)على ضرورة ترشيد عملية تخطيط الإنفاق الحكومي، وهذا ما عملت السلطات الوصية على تطبيقه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة، وإتباع سياسة المداخيل المتشددة، وتحرير الأسعار، وترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة.

2. سياسة الإنفاق الحكومي في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

أدى تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ سنة 1999 نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى تشجيع الحكومة على إنفاق مبالغ مالية كبيرة بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أطلقت خطة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2004 والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2009، وهذا ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية والسيولة المصرفية ومؤشرات الديون الخارجية، حيث وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لإكمال مسار إنعاش النمو على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية، مع مواصلة سياسة الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001، وقد اعتبر أكبر برنامج في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث ضخامة قيمته التي بلغت 4203 مليار دج، وتم إضافة برنامجين إليه أحدهما في الجنوب بقيمة 432 مليار دج، والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع إضافة رصيد برنامج الإنعاش الاقتصادي المقدر بـ 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج.

3. سياسة الإنفاق الحكومي في ظل البرنامج الخماسي (2010-2014)

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، واندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة المخططات الاستثمارية العمومية، ويعتبر أكبر مخطط تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع، والذي بلغ 286 مليار دولار.

4. النموذج الجديد للنمو الاقتصادي

أدى الانخفاض الشديد في أسعار البترول في السوق الدولية منذ أكتوبر 2015 إلى التأثير على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما كان لها وقع خاص على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع الموارد المالية للجزائر وتقلص مدخراتها حيث:

- سجل رصيد صندوق ضبط الموارد انخفاض حاد، حيث وصل إلى الحد الأدنى القانوني ب740 مليار دينار، في نهاية جوان 2016 مقابل 2072.2 مليار دينار نهاية 2015.
- انخفاض احتياطي الصرف لما يقارب 34.81 مليار دينار بين 2014 و2015.
- بلغ عجز الميزانية -3172.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، مقابل -3186 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2014.
- بلغ مجموع نفقات الميزانية المسحوبة 7656.3 مليار دينار في نهاية سنة 2015.

كان يهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد في جانبه المتعلق بالسياسة الميزانية إلى ثلاث أهداف رئيسية آفاق 2019 تتعلق بتحسين إيرادات الجباية العادية، تقليص معتبر في عجز الميزانية، تعبئة الموارد الإضافية الضرورية في السوق المالي الداخلي، كما كان يهدف في جانبه المتعلق بتنويع الاقتصاد الوطني إلى: مسار متنوع في النمو، عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي والتصدير، تحقيق الانتقال الطاقوي، تنويع الصادرات.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر

يمكن توضيح تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر وتطورها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر

تأخذ الإيرادات العامة للدولة عدة أشكال وذلك كما يلي:[1]

- مداخيل أملاك الدولة.
- مقابل الخدمات والمؤدات والأتاوى.
- المساعدات والهبات والوصايا.
- تسديد رأسمال القروض والتسبيقات التي توافق عليها الدولة على الميزانية العامة والقواعد المرتبطة بذلك.
- الإيرادات المختلفة للميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

[1] أعمر يحياوي، 2005، مساهمة في الدراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، ص89.

- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصص المستحقة للدولة في مؤسسات القطاع العام.

الفرع الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة من 1990_ 2020:

لقد تميزت الإيرادات العامة للجزائر خلال فترة الدراسة بالارتفاع المستمر والتذبذب كما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول(2): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2020/1990)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات الجبائية		الإيرادات غير الجبائية	مجموع الإيرادات العامة
	الجباية النفطية	الجباية العادية		
1990	76,2	71,1	5,2	152,5
1991	161,5	82,7	4,7	248,9
1992	193,8	108,8	9,2	311,8
1993	179,2	121,4	13,3	313,9
1994	222,1	176,1	78,9	477,1
1995	336,1	241,9	33,7	611,7
1996	495,9	290,6	38,6	825,1
1997	592,9	313,9	20,2	926,6
1998	425,9	329,8	18,9	774,6
1999	588,3	314,7	43,6	950,5
2000	1213,2	349,5	15,4	1578,1
2001	1001,4	398,2	90,3	1505,5
2002	1007,9	482,9	112,2	1505,5
2003	1350	524,9	99,4	1974,4
2004	1570,7	580,4	72,1	2229,7
2005	2352,7	640,4	83,8	3082,6
2006	2799	720,8	119,7	3639,8
2007	2796,7	766,8	124,1	3687,8
2008	4088,6	965,2	136,6	5190,5
2009	2412,7	1146,6	116,7	3676
2010	2905	1298	189,8	4392,9
2011	3979,7	1527,1	283,3	5790,1
2012	4184,3	1908,6	246,4	6339,3
2013	3678,1	2031	248,4	5957,5
2014	3388,4	2091,4	258,5	5738,4
2015	2373,5	2354,7	374,9	5103,1
2016	1781,1	2482,2	846,8	5110,1
2017	2372,5	2663,1	1147,2	6182,2
2018	2776,2	3033	105	6714,2
2019	2714,4	3041,8	152	6507,9
2020	2200,3	3046,8	209,5	6289,7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، قانون المالية.

- **Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports :2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002.**
- **https://www.mfdgi.goo.dz/index.php/qt/.**

نلاحظ من خلال الجدول أن الجباية عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 ،وهذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، وارتفعت حقوق التسجيل والطابع، وكذا ارتفاع حصيلة الرسوم الجمركية و Tvaعلى الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات.

كما نلاحظ أن الرسوم على رقم الأعمال ساهمت خلال هذه الفترة في تمويل إيرادات الجباية العادية خاصة بعد استحداث الرسم على النشاط المهني، ويمكن تفسير ارتفاع مساهمتها مقارنة بالضرائب الأخرى لأنها تفرض على الاستهلاك، كما أن اقتطاعها يتم من المصدر مما يصعب عملية التهرب الضريبي، ثم تأتي بعدها الضرائب المباشرة، ويمكن تفسير انخفاضها بالنسبة للرسوم بضعف المداخيل والإدارة الضريبية في عملية تحصيل الضرائب المباشرة خاصة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات وتفشي ظاهرة التهرب والغش الضريبي واتساع السوق الموازي فيما تبقى الضرائب غير المباشرة هي الأقل مساهمة في تمويل الجباية العادية مقارنة بالعناصر الأخرى.

وقد شهدت الجباية البترولية تزايدا مستمرا خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2000 لتنخفض بعدها سنة 2001 إلى 956,3 مليار دج وسنة 2002 إلى 942,9 مليار دج وبعدها ارتفعت إلى 2711,8 مليار دج سنة 2007 نتيجة الانتعاش الذي عرفته أسواق النفط العالمية طيلة هذه الفترة، وبعدها تراجع أسعار النفط سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية انخفضت الجباية البترولية إلى 1715,4 مليار دج و1927 مليار دج سنتي 2008 و2009 على التوالي واستمرت في الانخفاض حتى سنة 2010، لتعود بعد ذلك للارتفاع سنة 2011 إلى حوالي 1529,4 مليار دج بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وواصلت ارتفاعها خلال سنة 2014 إلى 1577,7 مليار دج، وبعد سنة 2014 تراجعت الجباية البترولية لتحل محلها الجباية العادية، حيث قدرت سنة 2015 ب 2354,7 ومواصلتها في الارتفاع إلى غاية 2020 حيث قدرت ب 3046,8 ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر منها:

- كثرة الإعفاءات الضريبية والامتيازات أو التخفيضات الدافعة إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل، مما أدى إلى اللجوء إلى الغش والاحتيال.
- اللجوء إلى التهرب الضريبي بسبب كثرة القطاعات الموازية.
- تطور حصيلة الجباية البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أثر إيجابا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

ونلاحظ من الجدول أيضا أن التوجه العام يتمثل في محاولة زيادة الإيرادات الإجمالية، حيث استهدف زيادتها من 5110,1 سنة 2016 إلى 6289,7 مليار دينار سنة 2020، بالتركيز أساسا على محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية (النفطية)، أو على الأقل تقليل الاعتماد على الجباية البترولية كمورد رئيسي للميزانية.

المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر (1990-2020):

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق استخدام السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام، حيث شهدت الموازنة العامة في الجزائر عجزا متواصلا نهاية فترة الثمانينات إثر الأزمة النفطية لسنة 1986.

وسنجد في الجدول التالي أهم تطورات الموازنة العامة خلال (1990-2020).

الجدول رقم(3): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2020)

السنوات	رصيد الموازنة (مليار دج)
1990	16
1991	36,8
1992	-108,27
1993	162,68
1994	-89,15
1995	-147,89
1996	100,55
1997	81,57
1998	-101,45
1999	11,2
2000	400,06
2001	184,5
2002	9,5
2003	335,2
2004	340,5
2005	1030,8
2006	1186,9
2007	579,3
2008	-1288,6
2009	-971
2010	-1392,8
2011	-2328,8
2012	-3254,3
2013	-2128,2
2014	-3068
2015	-3103,8
2016	-2285,9
2017	-1234,7
2018	-4473,8
2019	-4650,7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير البنك المركزي من الموقع

www.bank-of- Algeria.dz/html/rapport.htm

شهدت بداية التسعينات تحسنا في الموازنة العامة بلغ 16 مليار دج سنة 1990 وارتفع إلى ما يقارب 36,80 مليار دج سنة 1991 نتيجة بداية الإصلاحات الضريبية التي أقرتها الحكومة سنة 1991، لتسجل بعد ذلك الموازنة العامة عجزا بقيمة 108,27 مليار دج سنة 1992 كنتيجة لزيادة حجم الانفاق مقابل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بينما شهدت سنة 1993 فائضا بمقدار 162,68 مليار دج، وهذا راجع إلى زيادة الطلب على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج، لتسجل بعد ذلك عجزا خلال سنتي 1994 و1995 الذي بلغ حوالي 89,15 مليار دج سنة 1994 و147,89 خلال سنة 1995 نتيجة تراجع الجباية البترولية عقب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، في المقابل سجلت الموازنة العامة فائضا خلال سنتي 1996 و1997 قدر بحوالي 100,55 مليار دج و81,5 مليار دج على التوالي نتيجة انتعاش سوق النفط، وفي سنة 1998 سجلت عجزا بلغ حوالي 101,45 مليار دج نتيجة لانطلاق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف المؤسسات التي هدفت إلى تخفيض الانفاق العام، وفي سنة 1999 سجلت حوالي 11,2 مليار دج ثم تحول إلى فائض بقيمة 400 مليار دج سنة 2000 بعد أن تحسنت أسعار النفط.

أما خلال الفترة 2000-2007 فنلاحظ أن الميزانية سجلت فائضا نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد بلغ الفائض سنة 2001 ما قيمته 184,5 مليار دج ليرتفع إلى حوالي 335,2مليار دج سنة 2003 و 1030,8 مليار دج سنة 2005 و1186,9 مليار دج سنة 2006، في حين انخفض سنة 2007 إلى 579,3 مليار دج، وبعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط خلال سنة 2008نتيجة الأزمة المالية العالمية سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ حوالي 1288,6 مليار دج خلال نفس السنة وانخفض خلال سنة 2009 إلى حوالي 971 مليار دج، ليرتفع خلال السنوات 2010، 2011، 2012 إلى ما يقارب 1392,8 مليار دج، 2328,8 مليار دج و3254,2مليار دج على التوالي، بعدها انخفض العجز سنة 2013 إلى 2128,8 مليار دج، ويعود هذا العجز إلى التوسع الحكومي في إنفاقها خلال هذه الفترة، وابتداء من سنة 2014 تفاقم العجز المسجل في الموازنة العامة، حيث ارتفع من 3068 مليار دج سنة 2014 إلى 3103,8 مليار دج سنة 2015 نتيجة تراجع أسعار النفط مقابل توسع الحكومة في الإنفاق العام، بينما انخفض سنتي 2016 و2017 إلى حوالي 2285,9 مليار دج و 1234,7 مليار دج على التوالي كنتيجة لسياسة ترشيد النفقات العامة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية عقب انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من 2014، ليرتفع العجز سنة 2018 إلى ما يقدر ب .4473,8 مليار دج و4650,7 مليار دج سنة 2019.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجهها السياسة المالية في الجزائر

تتمثل في تلك المتغيرات التي قد تؤثر على أداء السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، ومن بينها نذكر ما يلي:

الفرع الأول: التنافسية الدولية

الواقع أن العالم الاقتصادي يشهد اليوم الكثير من التطورات في ظل ما يعرف بالعولمة، وأصبحت الدول المتخلفة ومنها الجزائر تتأثر بكل الصدمات والأزمات التي تحدث على الصعيد العالمي، نظرا لتبعية هذه

البلدان لهذه الدول، وفي الحقيقة أن الاقتصاد الجزائري يعاني من الكثير من الاختلالات على الصعيدين الكلي والجزئي، الشيء الذي جعل منه اقتصادا تابعا وضعيفا، وبحسب تقرير البنك الدولي فإن البلدان النامية تواجه مخاطر رئيسية في الأمد القصير تتمثل في توترات الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، الأمر الذي من شأنه إحداث إضرابات مالية واسعة النطاق، مما قد يؤثر على المالية العامة للاقتصاد الجزائري ويؤثر أساسا على السياسة المالية بسبب المخاطر غير المتوقعة، وذلك طالما أن تنافسية الاقتصاد الجزائري غير قوية فلا يمكن بأي حال من الأحوال تجنب الصدمات والأزمات التي قد تؤثر على سياسته الانفاقية وسياسته الضريبية اللتين تدخلان في السياسة المالية بشكل عام.

الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية

تعتبر التكتلات الإقليمية والعالمية من بين أهم المظاهر التي أفرزتها العولمة، ذلك أنها تسمح بتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المنطوية تحتها، والواقع أن تعامل الجزائر مع دولة ما يختلف عن تعاملها مع تكتل اقتصادي، ولذلك فإن التكتل الاقتصادي والعالمي يفرض على الجزائر شروطا تمس بسياستها الاقتصادية وبشكل أدق سياستها المالية.

إن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية فرض عليها إعادة النظر في سياستها المالية خاصة فيما يتعلق بنظامها الضريبي، لذلك فإن عقد شراكة مع أي تكتل اقتصادي يعتبر تحديا للسياسة المالية الجزائرية التي ينبغي اتخاذها من جهة، ومن جهة أخرى فإن دخول الجزائر لأي تكتل اقتصادي يفرض عليها أيضا مواجهة تحدي تنسيق السياسة الاقتصادية بين هذه الدول وبشكل أكثر دقة تنسيق سياستها المالية في مجال الإنفاق الحكومي، وكذا في مجال الضرائب فيما يعرف بالتنسيق الضريبي، دون أن ننسى التنافس الضريبي القوي الذي تمارسه العديد من الدول من أجل الظفر بحصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة

تحاول الجزائر جاهدة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أبدت استعدادها من خلال محاولة تطبيق الشروط المفروضة عليها من دول هذه المنظمة، وفي الواقع فإن تطبيق هذه الشروط يفرض على الجزائر إعادة مراجعة سياستها المالية في مجال الضرائب، وخاصة في المجالات المحددة ضمن بنود التعاملات في هذه المنظمة.

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يفرض على الحكومة الجزائرية الالتزام بالعديد من المبادئ الضريبية والضوابط التي وردت في اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، إضافة إلى الالتزام بالضوابط المتعلقة بالتعريفة الجمركية، ولذلك يعتبر الانضمام لهذه المنظمة تحديا كبيرا خصوصا بالنسبة للسياسة المالية التي ينبغي تطويرها واتخاذ التدابير المواكبة لانضمام الجزائر لها.

المبحث الثاني: واقع ظاهرة التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من بين المشاكل الاقتصادية التي عانت ولا تزال تعاني منها الجزائر لذلك أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا لهذه الظاهرة بغية التحكم في معدلاتها وضبطها، لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث لظاهرة التضخم في الجزائر بغية التعرف على أسبابها وأنواعها ومعدلاتها.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر

من أهم أسباب الضغوط التضخمية في الجزائر نذكر ما يلي:[1]

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

تتمثل الأسباب الداخلية للتضخم فيما يلي:

1. زيادة الطلب المحلي

إن التطورات التي عرفتها الجزائر هي التي زادت من أهمية زيادة الطلب لدى كل المؤسسات والعائلات، ويعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث يشكل مختلف العمال وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، فالأجور التي يتحصلون عليها تمثل عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للأسعار، نتيجة التأخير بين الزيادة في الطلب الفعلي على مستوى سوق السلع والخدمات وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يحتاج إلى وقت حتى يتكيف مع الطلب الجديد.

2. ارتفاع التكاليف الإنتاجية

تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، حيث تتراوح بين 40% و90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات، وبالإضافة إلى الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، ونتيجة لتخفيض سعر صرف الدينار والتقلبات في الأسواق الدولية فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفاتورات من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر، وهذه الظاهرة تفرضها الدول المصدرة لهذه المواد بسبب تدهور احتياطاتها من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الإنتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية.

3. الإصدار النقدي غير المراقب

ويقصد به الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني التي تشكل سببا للتضخم عندما تفوق الزيادة في كمية النقود الزيادة في المتغيرات الأخرى كالناتج الداخلي، وبالتالي حدوث ما يسمى بالاختلال في الكتلة النقدية.[2]

4. المضاربة

---

[1] بن يوسف نوة، 2014، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 36، 37.

[2] بلخرش عائشة، كيفاني شهيدة، 2022، تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2020، مجلة دفاتر بوادكس العدد1، المجلد 11، ص340.

هناك مقدار كبير من الثروات الوطنية في الجزائر تحول من الاستثمار المنتج نحو المضاربة، وبالتالي تترتب عن ذلك نتائج سلبية كالنقص في الإنتاج، غلق بعض المصانع التي يمارس صاحبها نشاطات تضاربية، بيع وشراء مواد أولية في الحال دون تصنيعها، وكل هذه الأموال المتداولة خارج البنوك قد تكون سببا رئيسيا في ظهور التضخم والمضاربة وهي تشمل كل القطاعات كالعقارات، الأراضي، المواد الأولية وغيرها.[1]

5. ارتفاع نسبة قروض الاستغلال

وتترجم هذه الوضعية بمديونية المؤسسات العمومية، حيث أن الدول تستخدم المؤسسات العمومية لتدعم المواد الاستهلاكية فتسوق منتجاتها بأسعار أقل بكثير من تكاليف إنتاجها، وأمام هذا الوضع لم يكن أمام المؤسسات العمومية تحقيق أدنى مستوى من الأرباح، وهذا ما جعل الدولة تلجأ دائما للاقتراض الخارجي لتمويل المؤسسات أو لإصدار النقود غير المغطاة، وبالتالي زيادة نسبة التضخم النقدي وارتفاع مستوى الأسعار عن الإنتاج والاستهلاك.[2]

6. عجز الميزانية

منذ عام 1980 تعاني الجزائر من عجز في الميزانية، وكان أعلى مبلغ هو 200مليار دينار سنة 1993 مثلت نحو 3,5% من إجمالي النفقات للسنوات الأخيرة، وقد خرج هذا العجز عن السيطرة وازدادت الفجوة التضخمية بين الدخل وتطور الإنتاج، مما أدى إلى تضاعف الدخل، ازدياد حجم العجز وتهريب العملة مما ضاعف معدلات التضخم.[3]

7. الاختلال بين الكتلة النقدية وما يقابلها في الإنتاج

إن الزيادة المفرطة في الكتلة النقدية التي لا تقابلها زيادة في الموجودات من السلع والخدمات في السوق تعد سببا هاما في إحداث الضغوط التضخمية، حيث أن الكمية الكبيرة من الكتلة النقدية المتداولة تخلق طلبا إضافيا غير معوض بزيادة في عرض السلع والخدمات، ومنه تتسبب في خلق ضغوط تضخمية، فالجزائر اتبعت سياسة تنموية في بداية تسعينات القرن الماضي تطلبت منها أموال ضخمة لتنفيذ المشاريع والاستثمارات، فلجأت الدولة للاقتراض وتوسيع الإصدار النقدي، وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب والعملة الصعبة، وهو ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون أن يقابلها زيادة حقيقية في السلع والخدمات، الأمر الذي دفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع، والجدول التالي يوضح الخلل والتباعد بين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نمو الكتلة النقدية M_2الذي يعد أهم مصادر الضغوط التضخمية في الجزائر.

[1] غازي حسين عناية، 2006، التضخم المالي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ص88.

[2] أحمد صلاح الجلال، 2006/2003، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص49.

[3] بلحرش عائشة، كيفاني شهيدة، 2022، ص ص 340، 341.

الجدول رقم (4): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)

مليار دينار جزائري

السنوات	الكتلة النقدية M_2	معدلنمو M_2(%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
1990	343.00	-	555.80	-
1991	415.27	21.07	844.50	51.94
1992	515.9	24.23	1048.2	24.12
1993	627.42	21.62	1166.0	11.23
1994	723.51	15.31	1491.5	27.91
1995	799.56	10.51	1990.6	33.46
1996	915.05	14.44	2570.00	29.01
1997	1081.51	18.19	2780.1	8.17
1998	1592.46	47.24	2830.5	1.8
1999	1789.35	12.36	3238.1	14.40
2000	2022.53	13.03	4123.5	27.34
2001	2473.51	22.29	4227.1	2.5
2002	2901.53	17.30	4522.7	6.9
2003	3299.5	13.71	5252.3	16.13
2004	3644.4	10.45	6149.1	17.07
2005	4070.4	11.68	7561.9	23.0
2006	4827.6	18.60	8501.6	12.6
2007	5994.6	24.17	9352.8	10.0
2008	6955.9	16.03	11043.7	18.2
2009	7178.7	3.20	9968.0	-9,7
2010	8162.8	13.70	11991.5	20.3
2011	9929.2	21.63	14588.9	21.1
2012	11015.1	10.93	16209.5	10.9

2.8	16647.9	8.40	11941.5	2013
3.4	17228.5	14.50	13673.2	2014
−3.0	16712.6	0.22	13704.5	2015
4.8	17514.6	0.81	13816.3	2016
7.8	18876.2	8.38	14974.6	2017
7.3	20259.0	11.09	16636.7	2018
0.1	20284.2	−0,78	16506.6	2019
−9.4	18383.8	7.12	17682.7	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر التالية:

-بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2008-2020على الموقع الإلكتروني:

WWW.bank-of-algeria.dz

-بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart

من الجدول نلاحظ أن الكتلة النقدية شهدت توسعا مستمرا خلال الفترة (1990-2020)، حيث انتقلت من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 2022.53 مليار دج سنة 2000 ثم إلى 8162.8 سنة 2010 لتصل إلى 16663.7 سنة 2018، أي زادت بقيمة 163207 مليار دج، لتنخفض سنة 2019 إلى 16506.6 مليار دج وترتفع من جديد سنة 2020 إلى 17682.7 مليار دج، كما شهد الناتج المحلي هو الآخر ارتفاعا خلال نفس الفترة، حيث انتقل من 555.80 مليار دج سنة 1990 إلى 4123.5 مليار دج سنة 2000ثم إلى 11991.5 سنة 2010 ليصل إلى 20259 مليار دج سنة 2018؛ أي ارتفع خلال هذه الفترة بقيمة 19703.2 مليار دج واستمر في الارتفاع سنة 2019 ليبلغ 20284.2 مليار دج لينخفض سنة 2020 ليبلغ 18383.8 لعدم مواكبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الزيادة في الكتلة النقدية؛ أي عدم تطابق الإنتاج والنمو النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يجعل من التضخم نتيجة حتمية خاصة خلال الفترة (2001-2004)، وهي مرحلة البرامج التنموية التي شهدت ضخ أموال ضخمة لتنفيذ المشاريع والاستثمارات، ليعرف نمو الكتلة النقدية ارتفاعا في المتوسط فاق معدل نمو الناتج المحلي تزامنا مع ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما يدل على أن العامل النقدي يعتبر أهم الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية في الجزائر.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

توجد العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل أو بآخر على استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، وفيما يلي عرض لأهم عامل ألا وهو التضخم المستورد، فسياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية المطبقة من قبل السلطات الجزائرية منذ مطلع التسعينات زادت من حدة التضخم محليا خاصة في ظل ضعف القطاع الإنتاجي واختلال ميزان المدفوعات.

إن ارتفاع أسعار الواردات أثر بشكل كبير على الأسعار المحلية ويعود ذلك إلى تبعية الجهاز الإنتاجي في الجزائر إلى الخارج، حيث يفضل المستهلك الجزائري المنتجات الفرنسية، وذلك راجع لعوامل جغرافية واقتصادية وثقافية.

ومن أجل توضيح أثر التضخم المستورد في الجزائر سيتم عرض إحصائيات مع العالم الخارجي خلال الفترة (1990-2020).

الجدول رقم (5): تطور حجم الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات
1990	12.88	9.77
1991	12.44	7.77
1992	11.51	8.31
1993	10.41	8.79
1994	8.89	9.15
1995	10.26	10.10
1996	13.25	9.09
1997	13.89	8.69
1998	10.21	9.40
1999	12.53	9.16
2000	22.03	9.17
2001	19.13	9.94
2002	18.80	11.97
2003	23.16	12.38
2004	31.30	18.16
2005	46.00	20.36
2006	54.61	21.46
2007	60.16	27.63
2008	79.30	39.45
2009	45.17	39.28
2010	57.05	40.45
2011	73.49	47.25
2012	71.87	50.35

2013	64.97	55.03
2014	60.06	58.58
2015	34.67	51.70
2016	30.03	47.09
2017	35.19	46.05
2018	41.80	46.27
2019	35.82	41.93
2020	23.8	34.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart

يظهر الجدول أعلاه أن الواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا خلال الفترة (1990-2020)، حيث انتقلت من 9.77 مليار دولار سنة 1990 إلى 34.4 سنة 2020، كما سجل وجود تذبذبات في قيمة الواردات خلال الفترة (1990-2000)، أما الفترة (2001-2014) فعرفت ارتفاعا مستمرا وكبيرا لقيمة الواردات الجزائرية التي ارتفعت من 9.94 مليار دولار سنة 2001 إلى 58.58 مليار دولار سنة 2014 بخلاف الفترة (2015-2020)، والتي عرفت انخفاضا طفيفا من قيمتها من 51.70 مليار دولار سنة 2015 إلى 34.4 مليار دولار سنة 2020، كما يلاحظ التذبذب المستمر في حجم الصادرات الجزائرية على طول فترة الدراسة، حيث شهدت الصادرات انخفاضا ملحوظا من 12.88 مليار دولار سنة 1990 إلى 8.89 مليار دولار سنة 1994 لترتفع سنة 1995 إلى 10.26 مليار دولار ثم إلى 13.89 مليار دولار سنة 1997، وشهدت الفترة (2002-2012) ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات من 18.80 مليار دولار سنة 2002 إلى 71.87 مليار دولار سنة 2012 باستثناء الانخفاض الكبير سنة 2009، وذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، أما الفترة (2014-2016) فشهدت انخفاضا ملحوظا من 60.06 مليار دولار سنة 2014 إلى 30.03 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2014، أما السنتين 2017 و2018 فقد سجلت الصادرات فيها ارتفاعا قدر بـ 35.19 مليار دولار و41.80 مليار دولار على التوالي، ويرجع ذلك إلى انتعاش أسعار النفط خلال هاتين السنتين، أما الفترة(2019-2020) سجلت انخفاضا من 35.82 مليار دولار سنة 2019 إلى 23.8 مليار دولار سنة 2020 بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد تراجع الطلب المترتب عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي؛ أي أن الصادرات الجزائرية تتطور تبعا لتطور أسعار النفط في الأسواق العالمية لاعتماد الجزائر على مورد النفط الذي يمثل ما يفوق نسبة 97%من هيكل الصادرات، كما أن أثر الصادرات التضخمي يظهر من خلال استعمال عوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد دون وجود مقابل مادي في السوق المحلي.

المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل منها: مشكلة التضخم التي تفاقمت بشكل ملحوظ لاسيما مع تبني سياسة الانفتاح على التجارة الخارجية التي ساعدت على تسرب المشاكل الاقتصادية من اقتصاد الآخر تحت ضغط اقتصاد السوق والعولمة التي تهدد دول العالم الثالث.

الفرع الأول: تضخم التنمية

عرفت الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية توسعا ملحوظا بداية من تسعينات القرن الماضي، مما أدى إلى التخلي عن امتلاك الاستثمارات العمومية لصالح الخواص باستثناء المؤسسات الإستراتيجية للدولة، مما أدى إلى تصفية عدد كبير من المؤسسات ونتيجة لهذه التصفية تم تسريح مئات الآلاف من العمال بالإضافة إلى العاطلين عن العمل فزادت نسبة البطالة حتى وصلت إلى 29% في سنة2000، وكان عدد طالبي العمل 25 مليون نسمة.

الفرع الثاني: التضخم الانتقالي

يحدث التضخم الانتقالي في إطار ميكانيزم لإعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني، لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بالطبع الذي له إيجابيات وسلبيات، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات، ومس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها، والهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي بضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة، فحالة الدينار أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يترتب عن انخفاض القدرة الشرائية، إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى رفع الصادرات وخفض الواردات، إلا أن الواقع يثبت أن الأهداف لم تتحقق كليا.[1]

الفرع الرابع: التضخم المستورد

ويقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، فكلما عظم تأثير هذه العوامل في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية، كلما كان تأثير التضخم المستورد كبيرا والعكس صحيح ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية يؤدي دورا كبيرا في تحديد درجة وكيفية التأثر بالتضخم المستورد، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية

[1] بن عربة بوعلام، 2009، التضخم في التربية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص57.

والاستثمارية في شكل سلع وسيطية ورأسمالية لازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر، ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع، فالتضخم المستورد في الجزائر إما أن يكون تضخما للطلب مغذى عن طريق المداخيل الموزعة بعد عملية التصدير، أو تضخما بالتكاليف محملا في سعر السلع المستوردة المستعملة في عملية الإنتاج أو الاستهلاك، ويتجلى ذلك من خلال صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري.[1]

المطلب الثالث: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

يمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2020)من خلال بيانات الجدول الموالي:

الجدول رقم(6): تطور معدل التضخم في الجزائر (1990-2020)

السنوات	معدل التضخم(%)
1990	16.65
1991	25.89
1992	31.67
1993	20.54
1994	29.05
1995	29.78
1996	18.68
1997	5.73
1998	4.95
1999	2.65
2000	0.34
2001	4.23
2002	1.42
2003	4.27
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.67
2008	4.86
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.52

[1] عمار بوزعرزور، 2008/2007، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 239.

2012	8.89
2013	3.25
2014	2.92
2015	4.8
2016	6.4
2017	5.6
2018	4.3
2019	2
2020	2.42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:
https://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول يمكن تقسيم مراحل تطور التضخم إلى أربع مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى(1990-1994)**: سجل التضخم خلال هذه الفترة مستويات مرتفعة جدا، حيث بلغ 16.65% سنة 1990 ثم ارتفع ووصل ذروته سنة 1992، وهو أعلى معدل تضخم سجل خلال فترة الدراسة، ثم شهد انخفاضا طفيفا 29.05% سنة 1994، ويعود هذا الارتفاع إلى:

– تطبيق برامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي وما تضمنه من سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي.
– إلغاء الدعم على أسعار المواد الأساسية، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة.
– التخفيض الكبير في قيمة العملة، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتكلفة خدمة الديون.
– جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته جعل العرض الكلي لا يستجيب بنفس وتيرة للطلب الكلي؛ أي أن هذا التوسع النقدي المفرط لا يقابله إنتاج حقيقي، وهو ما خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

- **المرحلة الثانية (1995-2000)**:شهدت هذه الفترة انخفاضا معتبرا في معدلات التضخم، حيث انخفضت من 29.78% سنة 1995 إلى 18.68% سنة 1996، ثم عرف تراجع مهما بلغ 5.73% سنة 1997، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 0.34% سنة 2000، وهي أقل نسبة تضخم سجلت منذ الاستقلال ورجع هذا الانخفاض إلى:

– برنامج الإصلاح الهيكلي حيث تمثل الهدف الأساسي لبرنامج صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة في الحد من ارتفاع معدلات التضخم.
– تغيير اتجاه السياسة النقدية، فقد اتبعت الجزائر سياسة نقدية انكماشية.
– العمل على تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي الرامية إلى تخفيض الطلب الكلي بتقليص أجور الإنفاق العام وتقليص أجور الوظيف العمومي وترشيد الإنفاق الجاري كونه إنفاق غير منتج.

- **المرحلة الثالثة(2001-2014)**:شهدت هذه الفترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للتنمية، وعرف التضخم

خلال هذه الفترة ارتفاعا نسبيا مقارنة بالمرحلة الثانية، وهذا راجع لتطبيق الدولة سياسية إنفاقية توسعية للنهوض بالاقتصاد الوطني، فلاحظنا سابقا الزيادة الكبيرة والمتسارعة في الإنفاق الحكومي، حيث قدر التضخم سنة 2001 بـ 4.23%، مقارنة بـ 0.34% سنة 2000 ويرجع ذلك للزيادة في معدل نمو الكتلة النقدية الذي قدر بـ 24.9% سنة 2001 جراء نمو احتياطات الصرف وانطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ورد في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2003 أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار، وتم استهداف التضخم عند معدل 3%، وسجل خلال نفس السنة معدل تضخم قدر بـ 4.27%،وهي نسبة فاقت النسبة المستهدفة التي حددها مجلس النقد والقرض، ويعود ذلك إلى نمو فائض السيولة، أما سنتي2004و2005 فقد سجلت معدلات منخفضة للتضخم وهي 3.96% و1.38%على الترتيب، ويرجع ذلك إلى استخدام بنك الجزائر أدوات جديدة للسياسة النقدية من أجل امتصاص السيولة منها، أما خلال الفترة (2006-2009)فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم من 2.31%سنة 2006 إلى 4.86% سنة 2008ثم واصلت معدلات التضخم في الارتفاع لتصل إلى 5.73%سنة 2009 بسبب ارتفاع نسبة التضخم المستورد، وفي سنة 2010 تواصلت التوترات التضخمية لكن بأقل حدة من السابق، حيث قدر معدل التضخم سنة 2011بـ 3.91% مقارنة بـ 5.73%سنة 2009، ليعاود معدل التضخم الارتفاع من جديد ووصل 4.52% بسبب النمو القوي للكتلة النقدية، الزيادة المعتبرة للأجور وتزايد الطلب وتكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية، تفاقم التضخم سنة 2012 والذي بلغ 8.89%، وكان هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الكتلة النقدية التي ساهمت في ارتفاع نسبة التضخم بـ 84% بالإضافة إلى ضعف التنافسية في الأسواق بعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا سنة 2012، وقد سجل في سنتي 2013 و2014 تراجعا سريعا بمعدل 3.25% و2.92 %على التوالي لقيام بنك الجزائر برفع معدل الاحتياطات الإجبارية في نفس السنة.

- **المرحلة الرابعة (2015-2020)**: بعد سنتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013و2014) ارتفع مرة أخرى وبشكل سريع بنسبة 4.8% سنة 2015، و6.39% سنة 2016، ويرجع الارتفاع المفاجئ للتضخم في سنة 2015 إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، كما أن استمرار ارتفاع معدل التضخم سنة 2016 ناتج عن عدم التحكم في ضبط أسواق السلع الاستهلاكية، في حين سجلت معدلات منخفضة سنتي 2017 و2018، وقد استمر في الانخفاض، حيث سجل سنة 2019 تراجعا بمعدل 2%، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية ليرتفع من جديد سنة 2020 بواقع 2.42%بسبب تداعيات الجائحة على الطلب على السلع والخدمات، وهو ما انعكس على مستويات الأسعار وخاصة بالنسبة للطاقة.

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في معالجة التضخم

لقياس أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر يتم إجراء هذه الدراسة القياسية التي نوضح خطواتها ونتائجها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: منهج الدراسة

تسعى هذه الدراسة لقياس أثر الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة على التضخم بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLSالتي يتطلب تطبيقها لتقدير العلاقة طويلة الأجل تحقق شرط وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها، وتتميز هذه الطريقة بكفاءة مقدراتها، وتخلصها من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي تبينها علاقة التكامل المشترك.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها

لقياس أثر الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة على التضخم في الجزائر تم حصر عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والمتمثلة فيما يلي:

Ln(INF): لوغاريتم معدل التضخم كمتغير تابع.

Ln(GS): لوغاريتم الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل.

Ln(TT): لوغاريتم الإيرادات العامة.

وقد تمت إضافة المتغيرات الضابطة التالية لتحسين جودة النموذج وجعله أقرب لواقع الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة فيما يلي:

Ln(RER): لوغاريتم سعر الصرف.

LN(UN): لوغاريتم معدل البطالة.

Ln(M2): لوغاريتم عرض النقود بمفهومها الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من قاعدة البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، وتمت الدراسة خلال الفترة 1990 – 2020 كونها أطول فترة توفرت فيها البيانات اللازمة لتقدير النموذج القياسي الذي يقيس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر.

المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في تقدير النموذج تتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 10 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول (7): نتائج اختبار ديكي فولر المطور للإستقرارية

المتغيرات		اختبار ADF		
		النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
Ln(INF)	المستوى	2.35- (0.16)	2.63- (0.26)	1.56- (0.1)
	الفرق الأول	7.76- (0)	7.65- (0)	7.80- (0)
Ln(UN)	المستوى	0.39 (0.89)	3.34- (0.08)	1.01- (0.27)
	الفرق الأول	4.2- (0.0028)	4.174- (0.014)	4.16- (0.0002)
Ln(M2)	المستوى	2.73 (0.08)	0.33- (0.88)	6.10 1
	الفرق الأول	4.42- (0.0017)	5.23- (0.0013)	1.15- (0.021)
Ln(TT)	المستوى	2.94- (0.05)	2.28- (0.42)	2.55 (0.99)
	الفرق الأول	4.01- (0.0045)	4.48- (0.0055)	3.54- (0.0009)
Ln(RER)	المستوى	1.35- (0.58)	4.58- (0.59)	2.17 (0.99)
	الفرق الأول	5.06- (0.0003)	5.10- (0.0016)	4.005- (0.0003)

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

من خلال الجدول السابق يتضح أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى ولا تستقر إلا عند إجراء الفرق الأول عليها، وبالتالي السلاسل المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى، إذ هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك.

الفرع الثاني:اختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك على أنه البحث عن وجود علاقة توازنية بن السلاسل الزمنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، فهو ينظر إلى العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينها ساكنا، وسيتم استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جسليس للاختبار وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية المدروسة،ولكن قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى، حيث يتم اختيار الدرجة التي تدني قيم المعايير المختلفة التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول (8): تحديد درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-13.16964	NA	1.58e-07	1.369260	1.654732
1	137.7738	226.4151	4.60e-11	-6.840984	-4.842677*
2	192.7413	58.89373*	1.76e-11*	-8.195804*	-4.484663

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

من خلال الجدول السابق يتضح أن درجة التأخير المثلى هي 2 حسب كل المعايير باستثناء معيار AIC، لذلك سيتم الاعتماد على درجة إبطاء واحدة في تقدير هذا النموذج؛ لأنها تعطي أفضل توفيق ممكن، أما نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن–جيسليس فيوضحها الجدول الموالي:

الجدول (9): اختبار التكامل مشترك باستخدام اختبار جوهانسن–جيسليس

Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: Ln(INF) Ln(G) Ln(UN) Ln(RER) Ln(TT) Ln(M2)				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.936276	212.6272	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.892708	138.2907	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.693533	78.02136	47.85613	0.0000
At most 3 *	0.594099	46.08996	29.79707	0.0003
At most 4 *	0.447349	21.74554	15.49471	0.0050
At most 5 *	0.191328	5.733780	3.841466	0.0166
Trace test indicates 6 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول رقم9 يتضح وجود أربع علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فبمقارنة القيمة المحسوبة Trace Statisticمع القيم الحرجة نجد أن القيم الحرجة للاختبار أقل من القيم المحسوبة له، وبالتالي لا نستطيع رفض فرض العدم القائل بوجود علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

<u>الفرع الثالث: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا</u>

يمكن توضيح نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للمتغيرات محل الدراسة وفق طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا من خلال الجدول الموالي:

الجدول (10): تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا

Dependent Variable: Ln(INF)				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Cointegratingequationdeterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth				
= 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Ln(G)	2.774119	0.815133	3.403271	0.0024
Ln(UN)	-1.016551	0.489846	-2.075247	0.0493
Ln(RER)	-3.004254	0.877238	-3.424673	0.0023
Ln(TT)	0.919208	0.593320	1.549262	0.1350
Ln(M2)	-2.477728	0.577297	-4.291945	0.0003
C	8.007552	2.786863	2.873321	0.0086
R-squared	0.690269	Meandependent var		1.640841
Adjusted R-squared	0.622936	S.D. dependent var		1.032575
S.E. of regression	0.634058	Sumsquaredresid		9.246692
Long-run variance	0.264612			

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول السابق يتضح أن معامل التحديد $R^2 = 0.69$ مما يعنيأن ما نسبته 69% من التغير في المتغير التابع تفسره المتغيرات المفسرة أو المستقلة في الأجل الطويل، أما قيمة معامل التحديد المصحح فهي$\bar{R}^2 = 0.62$ مما يدل على أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر جزءا كبيرا جدا من التغير في المتغير التابع يصل إلى62%، كما يتضح كذلك من خلال نتائج التقدير أن:

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر، مما يشير أنهما يتغيران سويا في الأجل الطويل.

- وجود أثر معنوي موجب للإنفاق الحكومي على التضخم في الأجل الطويل، فعند تغير الإنفاق الحكومي بنسبة 1% يتغير معدل التضخم في نفس الاتجاه بنسبة 2.77%،ويمكن إرجاع ذلك إلى ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد الوطني في شكل نفقات جارية أو استثمارية، مما أدى إلى زيادة المداخيل، ومن ثم زيادة الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات، والتي ترتبت عنها زيادة في الطلب بما لم يتناسب مع حجم المعروض منها، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

- عدم وجود أثر معنوي للإيرادات العامة على التضخم في الأجل الطويل، لكون نسبة الإيرادات غير الضريبية من مجموع الإيرادات العامة ضعيفة مقارنة بالإيرادات البترولية لذلك تأثيرها ضعيف على الأسعار ومعدل التضخم.
- وجود أثر معنوي سالب لسعر الصرف على التضخم في الأجل الطويل، فعند تغير سعر الصرف نسبة 1%يتغير معدل التضخم في الاتجاه المعاكس بـ 3.004%، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بفعالية السياسة النقدية الرامية إلى استهداف التضخم من قبل بنك الجزائر وضبط معدلاته مع تخفيض قيمة العملة الوطنية، وكذا الطبيعة البنيوية للاقتصاد الجزائري وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.
- وجود أثر معنوي سالب لمعدل البطالة على التضخم في الأجل الطويل، فعند تغير معدل البطالة بنسبة 1%يتغير معدل التضخم في الاتجاه المعاكس بنسبة 1.01%، فارتفاع معدلات البطالة ساهم في انخفاض الطلب والإنفاق وكتلة الأجور، مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم، كما يتبين من خلال النموذج المقدر أن معدل البطالة هو العامل الأكثر تأثيرا على معدل التضخم.
- وجود أثر معنوي سالب لعرض النقود على التضخم، فعند تغير الكتلة النقدية بنسبة 1%يتغير معدل التضخم في الاتجاه المعاكس بـ 2.47%، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية (النظرية الكمية للنقود)، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري.

الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية

1- اختبار ثبات معلمات علاقة التكامل المشترك

من أجل التأكد من ثبات معلمات العلاقة التوازنية طويلة الأجل سيتم اختبار Hansen 1992،حيث تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على وجود تكامل مشترك ذي معلمات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة على العكس، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار ثبات معلمات علاقة التكامل المشترك:

الجدول (11): نتائج اختبار استقرارية معلمات التكامل المشترك

Cointegration Test - Hansen Parameter Instability				
Date: 06/11/22 Time: 21:57				
Equation: UNTITLED				
Series: LN(INF) LN(G) LN(UN) LN(RER) LN(TT) LN(M2)				
Null hypothesis: Series are cointegrated				
Cointegratingequationdeterministics: C				
	Stochastic	Deterministic	Excluded	
Lcstatistic	Trends (m)	Trends (k)	Trends (p2)	Prob.*
0.794292	5	0	0	0.0944

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول يتضح أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم، ومنه معلمات الأجل الطويل مستقرة.

2-المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي

للتأكد من جودة النتائج يتم المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (3): القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي

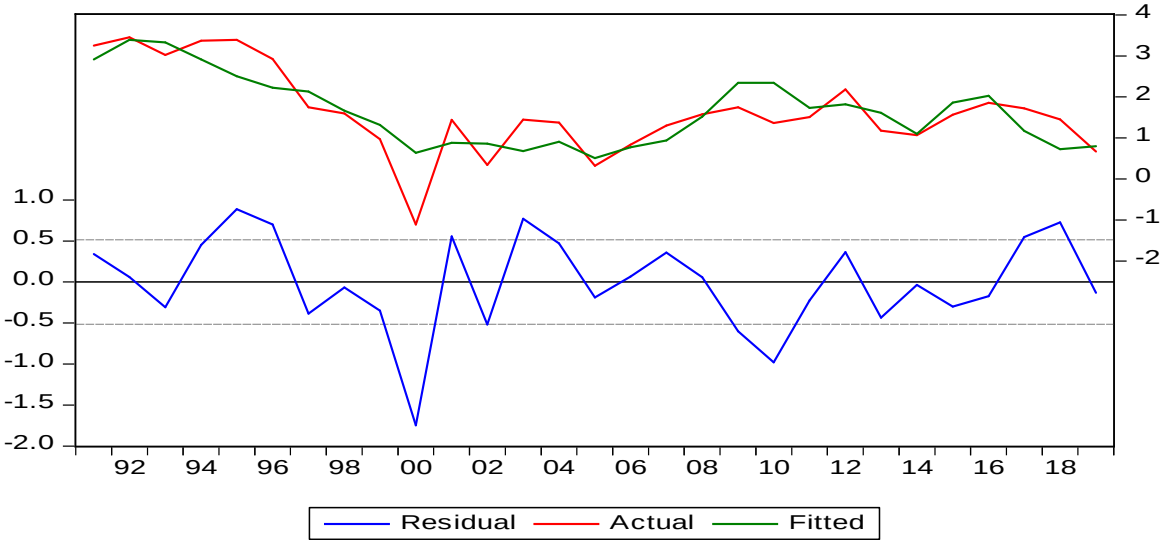

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكل رقم 4 يتضح أن القيم المقدرة للبواقي قريبة جدا من القيم الحقيقية لها، مما يشير إلى جودة توفيق النموذج.

3- استقرارية البواقي من خلال دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية

لاختبار استقرارية البواقي نعتمد على دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية لكل من بواقي التقدير ومربع بواقي التقدير كما موضح في الشكلين المواليين:

الشكل (4): دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي التقدير

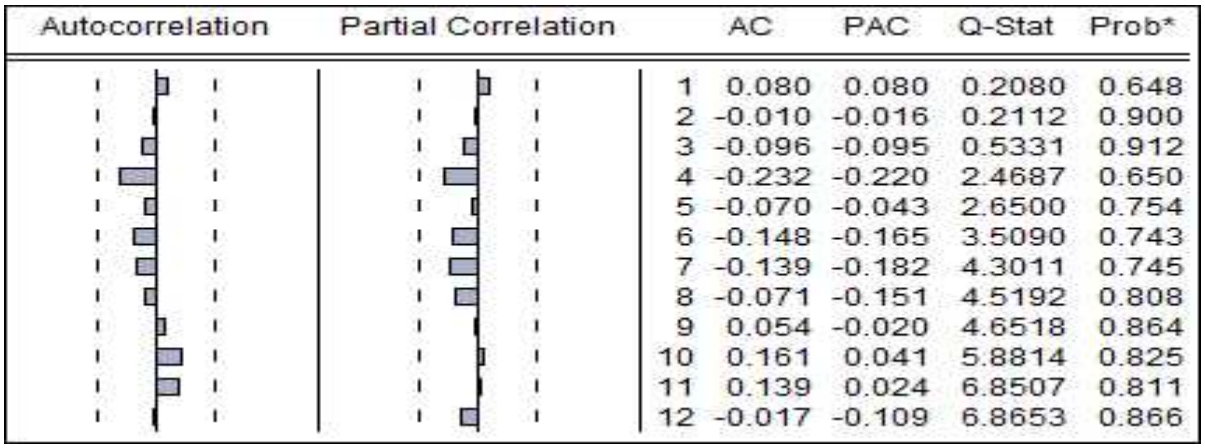

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.080	0.080	0.2080	0.648
		2	-0.010	-0.016	0.2112	0.900
		3	-0.096	-0.095	0.5331	0.912
		4	-0.232	-0.220	2.4687	0.650
		5	-0.070	-0.043	2.6500	0.754
		6	-0.148	-0.165	3.5090	0.743
		7	-0.139	-0.182	4.3011	0.745
		8	-0.071	-0.151	4.5192	0.808
		9	0.054	-0.020	4.6518	0.864
		10	0.161	0.041	5.8814	0.825
		11	0.139	0.024	6.8507	0.811
		12	-0.017	-0.109	6.8653	0.866

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

الشكل (5): دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع بواقي التقدير

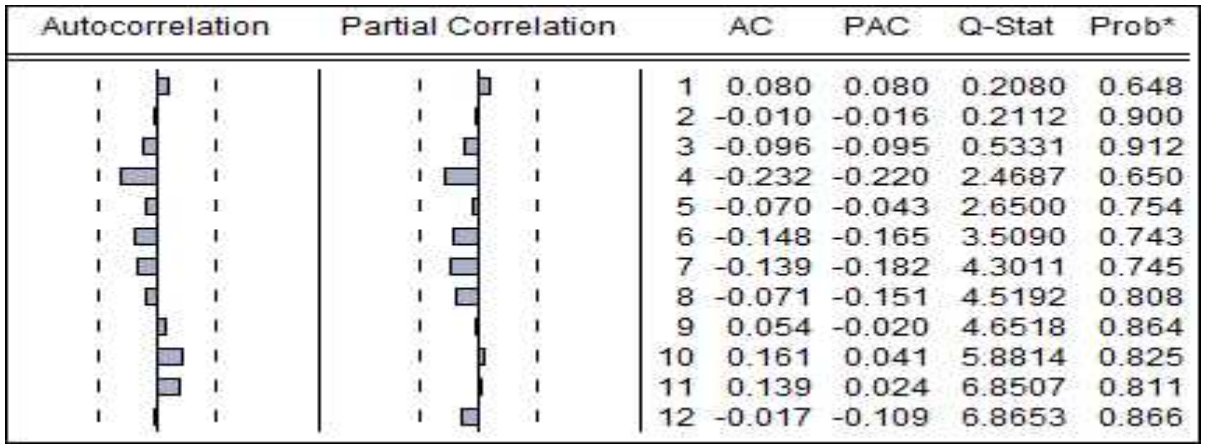

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.080	0.080	0.2080	0.648
		2	-0.010	-0.016	0.2112	0.900
		3	-0.096	-0.095	0.5331	0.912
		4	-0.232	-0.220	2.4687	0.650
		5	-0.070	-0.043	2.6500	0.754
		6	-0.148	-0.165	3.5090	0.743
		7	-0.139	-0.182	4.3011	0.745
		8	-0.071	-0.151	4.5192	0.808
		9	0.054	-0.020	4.6518	0.864
		10	0.161	0.041	5.8814	0.825
		11	0.139	0.024	6.8507	0.811
		12	-0.017	-0.109	6.8653	0.866

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكلين السابقين يتضح أن النتوءات للارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي تنعدم قبل ربع المشاهدات، وبالتالي فبواقي التقدير مستقرة، وكذا الأمر بالنسبة لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع البواقي تقع كلها ضمن مجال الثقة، وبالتالي فالبواقي مستقرة.

4-اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

باستعمال اختبار Jaque –Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال Jaque – Bera الذي يساوي0.06أكبر من مستوى المعنوية 5٪، وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرض العكسي.

الشكل (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

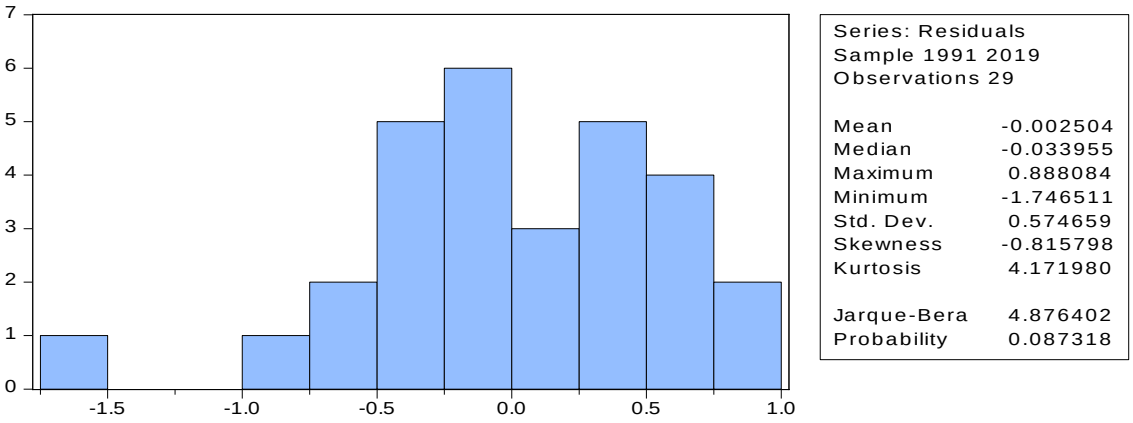

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن تحقيق أهداف السياسة المالية يتوقف على مدى نجاعة وكفاءة أدوات السياسة المالية المطبقة من جهة، وإلى طبيعة ومرونة الجهاز الإنتاجي لكل بلد من جهة أخرى، فبالنسبة للاقتصاد الجزائري المتميز بالطابع الريعي والاعتماد على مداخيل قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الحكومة عن طريق الجباية البترولية تؤثر أسعار المحروقات على أغلب المتغيرات والسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الجزائر، ومن بينها السياسة المالية التي تبقى رهينة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، فكلما كانت الأسعار مرتفعة كانت السياسة المالية المنتهجة سياسة توسعية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي أمام زيادة الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع النفقات الحكومية، وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة القياسية التي أشارت إلى وجود علاقة ديناميكية تتمثل في الأثر الإيجابي بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في المدى الطويل، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين تحصيل الإيرادات ومعدل التضخم لاعتماد الجزائر على الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل النفقات، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت النفقات وانخفضت الإيرادات ضمن سياسة مالية توسعية زادت معدلات التضخم، والعكس عند انتهاج سياسة مالية انكماشية.

خاتمة

الخاتمة

أفرزت التطورات التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي كانت أبرز معالمها التخلي عن الاقتصاد المخطط تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية جعلت دور الدولة يجازي مقتضيات تغيير وظائفها، وأصبحت الدول تعد سياسة عامة تشمل الأهداف والإجراءات الواجب اعتمادها للوصول إلى مبتغاها، وتشكل السياسة المالية أحد الأوجه الأساسية للسياسة العامة، فهي تقوم بتحديد مجموع الوسائل والإجراءات التي تهدف إلى إدارة وتنظيم الحياة الاقتصادية، وكذلك السيطرة على الاختلالات التي تلامس الاقتصاد الوطني والبحث في سبل علاجها.

ومع بروز ظاهرة التضخم التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء، سعت حكوماتها إلى تنفيذ سياسات علاجية، والجزائر على غرار باقي دول العالم النامي اعتمدت على العديد من السياسات الاقتصادية لتخفيض حدة آثار التضخم باستعمال كل الطرق والأساليب.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة التي تناولت موضوع السياسة المالية وأثرها على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2020/1990، حيث استهدف البحث تحليل أهم العوامل التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري وتحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في ضبط معدلات التضخم ومحاولة تحديد اتجاهات سياسة الأسعار والأجور في الجزائر التي تسمح بتحقيق استقرار الأسعار من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية وضمان رفاهية المجتمع.

وتأسيسا على ما تقدم، تناولت الدراسة الموضوع محل البحث عن طريق هيكلة الخطة وتقسيمها إلى جانب نظري وتطبيقي لتزويد الباحث بالخبرة لفهم جذور المشكلة وأبعادها المختلفة وتوظيف كل ذلك لفهم أبعاد الجانب التطبيقي للدراسة.

نتائج الدراسة

بعد التطرق إلى ملخص هذه الدراسة والتي تشكل عصب الجدال فيها حول فعالية السياسة المالية في الجزائر ومعالجتها للتضخم في الفترة 2020/1990، والتي تلخص في خاتمة عرضها إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

1. اتضح أن السياسة المالية إحدى ركائز السياسة الاقتصادية المعاصرة، فهي عبارة عن محصلة تداخل سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة كإجراءات غير مباشرة وسياسة الأسعار كإجراءات مباشرة.
2. التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها لأثاره السلبية التي تختلف من بلد إلى آخر، ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية، بحجم مرونة الجهاز الإنتاجي والخدمي من جهة، ولدرجة التوظيف لعناصر الإنتاج من جهة ثانية.

3. عانى الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل تمثلت في كون أن نسبة السيولة تتسرب إلى خارج الجهاز المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة الاختلالات، ومن جهة أخرى اعتماد الجزائر على الإصدار النقدي في تغطية العجز الموازني، مما يسبب ضغوط تضخمية، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية التي ساهمت في ارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع معدلات نموه السنوي مما ساهم في توفير بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

اختبار فرضيات الدراسة

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** وجود أثر معنوي موجب وضعيف لأدوات السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، بينت الدراسة عدم تحققها بالنسبة للإيرادات العامة وتحققها بالنسبة للإنفاق الحكومي.
- **الفرضية الثانية:** عرف تطور التضخم خلال فترة الدراسة تذبذبا من سنة لأخرى نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر هي فرضية محققة.
- **الفرضية الثالثة:** ارتبطت طبيعة السياسة المالية المتبعة في الجزائر بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لارتباط حجم الانفاق الحكومي والايرادات الحكومية بالحجم العوائد النفطية بينت الدراسة التطبيقية تحقق هذه الفرضية، فقد اتبعت الجزائر سياسة مالية انكماشية في الفترة التي تراجعت فيها أسعار النفط، وسياسة مالية توسعية في الفترة التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط، لاعتماد الجزائر على العوائد الريعية في تمويل اقتصادها.
- **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الجزائري هي فرضية محققة بالنسبة للانفاق الحكومي وفرضية غير محققة بالنسبة للإيرادات العامة.

اقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها وفي ظل اختبار فرضيات الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية، يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

– صياغة السياسة المالية باتباع منهجيه اقتصادية علمية محكمة تستهدف الحد من ارتفاع الأسعار، عن طريق تحقيق توازن الميزانية والسيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق:

- ترشيد النفقات الحكومية وإخضاعها لمعايير الجدوى الاقتصادية، والتحكم في الكتلة الأجرية الممنوحة للعمال ومراقبة نفقات التجهيز، بهدف تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وبالتالي تخفيض العجز الموازني.

- السعي نحو إصدار تشريعات ضريبية تلامس الواقع الضريبي الجزائري، وذلك من أجل محاولة حل إشكالية إحلال الضرائب العادية محل الضرائب الجبائية وإعطاء دور أكبر لها، بغية المساهمة في الموارد العامة للدولة، وضمان مواكبة الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة وبالتالي التخفيف من العوامل المسببة لظهور التضخم.
- الاعتماد على الوسائل التمويلية الحقيقية والتخلي عن سبل التمويل التضخمي والمتمثلة في الإصدار النقدي الجديد.
- تحقيق العدالة في توزيع الأجور، والحد من الآثار التضخمية للارتفاعات المتتالية للأجور، وذلك من خلال مؤسسات وهيئات تخصص لمراقبة حركة المداخيل والرواتب، بهدف تقديم دراسات واقتراحات وتقييم سياسة الأجور في الجزائر.

- تشجيع القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم اقتصاديات الدول النامية، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء، وضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني وتنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني، وخلق جهاز إنتاجي قوي بإمكانه تلبية الطلب الزائد.
- التحكم في كل عوامل التضخم كالعوامل النقدية والهيكلية.
- ضبط معدلات نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر بحيث تكون متوافقة مع الطاقة الانتاجية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى.
- البحث عن آليات يمكن من خلالها تنشيط الإنتاج في مختلف القطاعات، بهدف زيادة الإنتاج الوطني من السلع والخدمات بما يتماشى مع الطلب الكلي، ومنه الحد من ارتفاع معدلات التضخم.

آفاق الدراسة

من خلال تطرقنا لموضوع أثر السياسة المالية على التضخم يمكن اقتراح الإشكاليات التالية للدراسة:

- دور السياسة الضريبية في التخفيف من الاختلالات الاقتصادية.
- التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودورهما في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.
- أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على التضخم المستورد في الجزائر.
- أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أحمد زهير شامية، 2010، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
2. أحمد صلاح الجلال، 2006/2003، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر.
3. أحمد عبد السميع علام، 2012، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، مصر.
4. أحمد محمد صالح الجلال،2006/2005،دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر.
5. أحمد محمد مندور وآخرون،2004/2003، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية قسم الاقتصاد، الإسكندرية.
6. اسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات،1999، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، الأردن.
7. أعمر يحياوي، 2005، مساهمة في الدراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر.
8. أكرم حداد ومشهور هذلول، 2010، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
9. بالوافي محمد، 2012-2013،أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
10. برحومة سارة، 2020، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول_العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

11. بلخرش عائشة، كيفاني شهيدة، 2022، تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2020، مجلة دفاتر بوادكس.
12. بلعزوز بن علي، 2006، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية.
13. بن عربة بوعلام، 2009، التضخم في التربية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
14. بن عمرة عبد الرزاق، 2022/2021، السياسة النقدية والمالية وأثرها على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018/1990) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
15. بن قدور علي بلعزوز ومحمد يبرير، 2018، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
16. بن يوسف نوة، 2014، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
17. بن يوسف نوة، 2014، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
18. بوعكاز إيمان، 2016، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة_2001_2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
19. التافه أحمد أبو الفتوح،1998، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
20. تيجاني بالرقي، 2006، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم الملية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
21. جمال بن دعاس،2007، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
22. حامد عبد المجيد دراز، 2000، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

23. حربي عريقات وآخرون، 2014، مفاهيم ونظم اقتصادية للتحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
24. حسين الفحلان ومحمد الزيود ووليد أحمد صافي، 2008، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
25. حسين بن سالم وجابر الزبيدي،2011، التضخم والكساد، دار الرواق للنشر والتوزيع.
26. حسين مصطفى حسين، 2008، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية.
27. حمدي بن محمد بن صالح،2013، الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار النفائس، عمان، الأردن.
28. حميد عزري، 2020/2019،أثر النفقات العامة على التصخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة خيضر،بسكرة الجزائر.
29. خالد شهادة الخطيب، أحمد زهير شامية،2007، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان.
30. درواسي مسعود،2005_2006، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
31. رشيد ونادي، 2011، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
32. زواش زهير، 2019/2018 محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة2، عبد الحميد مهدي.
33. سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العلجوني، 2010، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
34. سعيد عبد العزيز عثمان ، 2008، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت.
35. سعيد علي محمد العيدي،2011، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن.
36. سعيد هتمهات، 2006، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
37. سوزي عدلي ناشد،2008، أساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
38. السيد عطية عبد الواحد،2014، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية القاهرة، مصر.

39. الشمري فهد مغيمش حزيران، محسن عبد الله الراجحي، توفيق عباس المسعودي، 2017، السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
40. شهاب مجدي محمود، 2002، اقتصاديات النقود والمال والنظرية والمؤسسات النقدية، الدار الجامعية الإسكندرية.
41. ضياء مجيد الموسوي، بدون سنة، الاقتصاد النقدي: قواعد، أنظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر.
42. الطاهر لطرش، 2009، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
43. طلحة محمد،2019/2018، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي بالجزائر الفترة الممتدة 1970_2017، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
44. عادل العلي، 2011، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
45. عادل فليح العلى،2010، المالية العامة، التشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
46. عباس محمد نصر الله، 2015، النظرية العامة للضريبة والتشريع الضريبي، مكتبة زين الحقوقية.
47. عبد الحميد عبد المطلب، 2010، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
48. عبد القادر بابا، 2004، "سياسة الاستثمارات في الجزائر في ظل التطورات العلمية الراهنة" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر.
49. عبد المجيد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام 2012، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
50. عبد المجيد قدي، 2012، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
51. عبد المطلب عبد الحميد، 2005، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر.

52. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي،2004، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
53. العقون عبد الجبار، 1990-2020، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي.
54. عمار بوزعرزور، 2008/2007، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
55. عيسى خليفي، 2011، هيكل الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان.
56. غازي حسين عنابة، 2006، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
57. غازي حسين عناية، 2006، التضخم المالي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية.
58. فليح حسن خلف ،2008، المالية العامة عالم الكتب الحديث، الأردن.
59. المادة 04 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ في 15-08-1990.
60. المادة 24 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 07 جويلية 1984.
61. المادة 35 من قانون 84_17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 17 جويلية 1984.
62. محرزي محمد عباس ،2005، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
63. محرزي محمد عباس، 2010، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
64. محمد بن عزة، 2010/2009، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف،"دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1999 /2009"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
65. محمد حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، 2012، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
66. محمد خالد المهايني، 2013، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، سوريا.
67. محمد طاقة وآخرون، 2013، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.

68. محمد طاقة، وآخرون، 2010، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، عمان.
69. محمد ولد محمد الزين، 2011-2012، دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم – حالة موريتانيا، 2006-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر.
70. محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، 2006، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن.
71. محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، 2007، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
72. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، 2013، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
73. مصطفى بالمقدم، 2015/2014، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر تلمسان.
74. مصطفى رشدي شيحة، 2008، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
75. نزار كاظم الحيكاني وحيدر يونس الموسوي، 2015، السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري النشر والتوزيع، الأردن.
76. نوار بومدين، 2010، النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر (1980-2008)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم افقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
77. وضاح نجيب رجب، 2010، التضخم والكساد والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا خلال الفترة 1990–2020، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم، وقد ظهرت هذه النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وعدم وجود علاقة بين الإيرادات العامة والتضخم، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي موجب وضعيف للإنفاق الحكومي على معدل التضخم، ويرجع ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم تنوع الاقتصاد الجزائري واعتماده على القطاع النفطي، وكذا ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التضخم، طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا، تكامل مشترك، الجزائر.

Abstract

This study aims to show the impact of financial policy on inflation in Algeria, through an econometric study of annual data using the fully modified least squares method FMOLS during the period 1990-2020. The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between government spending and inflation, and these results appeared compatible with the economic theory, and there is no relationship between public revenues and inflation, in addition to a negative significant impact of government spending on the inflation rate, this is due to the inflexibility of the production system due to the lack of diversity of the Algerian economy and its dependence on the oil sector, as well as the weak absorptive capacity of the national economy.

Keywords: Financial policy, inflation, fully modified least squares method, cointegration, Algeria.